الجمهوريـــة الجزائريـة الديمقراطيـــة الشعبيـة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

جامعـة عبد الحميد ابن باديس

كليـة العلوم الاجتماعيـة

قسـم علـم الاجتمـاع

القطاع غير الرسمي والتنمية الحضرية

دراسة ميدانية للأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية بمدينة مستغانم

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري.

تخصص: تنمية ومدن

من إعداد الطالبـــة:

جميلة شبيل

لجنة المناقشـــة

الأستـــاذ درداري محمد رئيسا

الدكتور الأستـــاذ بن حليمة صحراوي مشرفا

الأستـــاذ بلهواري الحاج مناقشا

السنة الجامعيـــة2013-2014.

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قـــال الله

دَعۡوَاهُمۡ فِيهَا سُبۡحَانَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞ
وَءَاخِرُ دَعۡوَاهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿10﴾

الآية 10 سورة يونس

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

لكل شيء طَريقٌ وطَريقُ الجنةِ العلمُ

الإهداء

إلى

روحه الطاهرة الى من علمني اتقان عملي مهما كان صغيرا

رحمه الله وأسكنه فسيح جنّانه أبي

إليك

يا رحاب صدري، يا منبع أمالي

ولولاك ما كنت يا أعظم امرة عرفتها

صورتك في قلبي مطبوعة لا شيء حتى الموت يمحيها أمي

إليك

يا من رافقتني دعواتكي أينما كنت أطال الله عمركي جدّتي

إليكم

أعزائي إخوتي أخواتي

عبد الحق، محفوظ، خضرة، فتيحة

يسر الله دربكم وبارك أعمالكم

إليكم

شلة وفائي ورفقاء الدربي وأعزّ صحبتي

خيرة، حفصة، حفيضة، رفيقة

محمد(casas)،رشيد، محمد، ملود، مهدي

إلى كل الأقارب والأحباب. جميلة

تشكرات

الحمد لله ربي العلمين الذي أنار دربي بالأمان

والعلم

إلى الدكتور الأستاذ المشرف جزيل الشكر

والامتنان لوفرة عطائه و توجيهاته القيمة.

صحـــــراوي بن حليمـــــــة

إلى الأستاذ الذي ساعدني كثيرا كل الإحترام والتقدير

لطول صبره وجميل أنتقاده.

الحـــــــــاج بلمـــــــواري

إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب، جزاه الله عني

ألف خير.

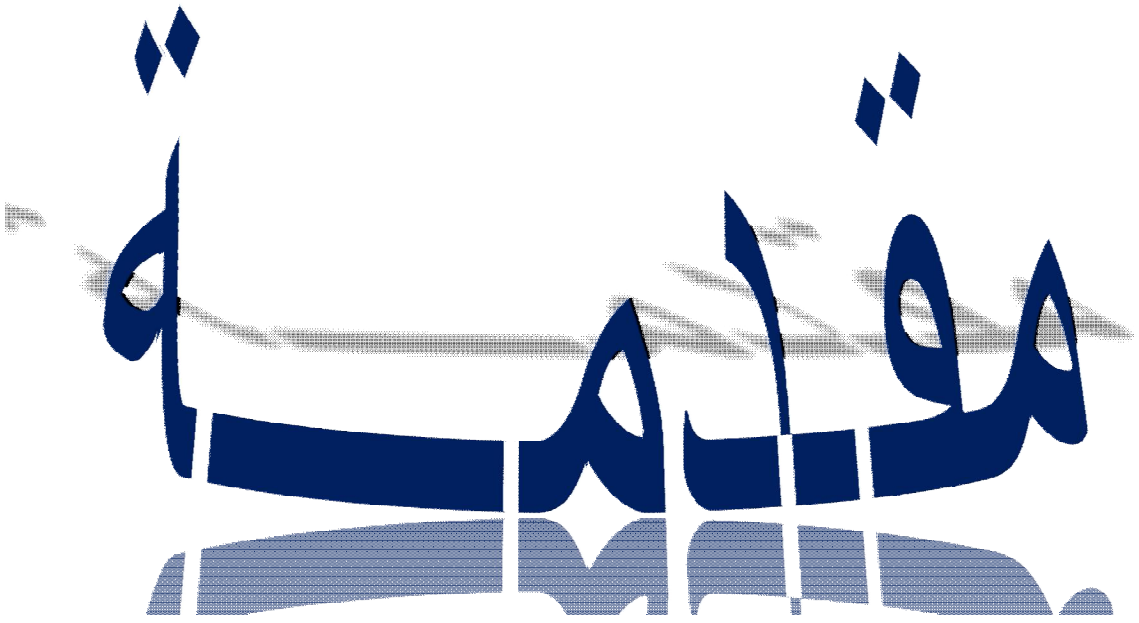
مقدمة

مقدمـــة

في ظل ظهور النظام الرأسمالي وانبثاق نظرية العولمة التي اقترن اسمها بهيمنة الامبريالية الأمريكية، تجد الدول النامية نفسها في واقع مزري الذي يولد يوميا آلاف المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تنتجها أنظمة صدئة متآكلة، فعالم ينجز ويبتكر ويخطط لغد أفضل، وآخر يرتع في الفقر والجهل والأمية والتخلف ليجد نفسه محاط بسياج الحرمان والقمع، وما يخلفه التحضر السريع الذي يشهده العالم والذي لم تستطيع الدول النامية مواكبته ومواجهة قضاياه ومشكلاته من حرمان وقمع، وما يصاحب النّمو الديمغرافي والهجرة والنزوح الريفي من ضغط واختناق للمناطق الحضرية وتصدع البناء الاجتماعي.

ويفرز هذا مشكلات وأزمات تغرق المدينة في وحل الفقر والبطالة والهامشية والتلوث وتصبح المدينة ككيان تتخبط بين أزمة الإسكان والمواصلات... فتتعقد مظاهر الحياة الاجتماعية فيها وتصبح المدينة تنتقل من أزمة الى أخرى ويعبر عنها بالأزمة الحضرية.

وهذا كله يدور في خضاب سياسات واستراتيجيات تنموية كفيفة غير طموحة وغير واضحة، فتصبح النظم الحكومية غير قادرة على توسيع الخدمات الحضرية الأساسية، وبناء البنية التحتية لتساعد على تلبية حاجات السكان المتزايدة.

وفي ظل هذا ينبثق القطاع غير الرسمي أو الأنشطة غير المنظمة والتي تعد شكلا اقتصاديا جديدا آخذ في الظهور، وقد تعددت الآراء حوله بين مؤيد ومعارض، فهناك من يراه على أنّه على أنّه نسق اجتماعي يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة، ولدى يجب تحديده كجماعة لها هدف نظرا لما يحققه في الحياة الحضرية كخلق فرص عمل جديدة، توفير خدمات وسلع أي تطوير الإنتاج...، وهناك من ينظر إليه على أنّه له أثار سلبية على عملية التنمية ويشار اليه على أنّه مهن طفيلية هامشية لا صلة لها بالاقتصاد الحضري، ويرون في تبعيته تبعية اقتصاد متخلف لآخر متقدم، وأنّه أحد

معوقات التنمية التي يحكم موضوعها عدة عوامل ومفاهيم، وتتعدد مجالاتها وأبعادها بين اجتماعية واقتصادية وبشرية وبين ريفية وحضرية، وإذا قمنا بتحليلها نجد أنّها لا تنبثق الا في كيان معين سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع بأكمله به تقوم وعليه تطبق لتحقيق حاجياته وأساسياته مما تجعله يتحكم في نمّوها وسيرورتها ليكيفها وحياته، وتعد في أسمى معانيها نمو الإمكانيات والطاقات الكامنة وانبثاقها والتغيرات المقصودة من أجل الانتقال من وضع الى أحسن منه.

وفي إطار التنمية الحضرية التي تعد الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني وتطوير المواصلات، ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية المستدامة، إذ تعتبر التنمية العمرانية شق أساسي منها والتي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك، وما تواجهه من مشاكل وعقبات التي يفرضه عليها التزايد السكاني والهجرة نحو المدن والتحضر السريع الذي يشهده العالم، وفي مقابل عدم مسايرتها ومجاراتها لذلك، وما ينبثق عن هذا من أزمة سكن، ظهور عشوائيات المدن، تدني مستوى الخدمات، تأزم الوضع البيئي، وتفاقم حدّة البطالة، مما يؤدي طرديا إلى تضخم القطاع غير الرسمي الذي تناولناه في دراستنا هذه بالبحث والتحليل، في إطار الجدل القائم حوله من حيث انعكاسه على التنمية الحضرية، وفيما إذا كان له دور وأهمية في الدفع بعجلتها نحو الأمام أم أنّه يعتبر عقبت في طريقها نحو توفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تحقيق حياة كريمة لأفراد المجتمع.

وفي سياق محاولة الكشف عن هذا وحتى نلم بجوانب الموضوع خدمة للغرض العام للبحث قمنا بتقسيم الدراسة المعنونة بـ «**القطاع غير الرسمي والتنمية الحضرية**» إلى ثلاثة أقسام المدخل المنهجي، والنظري الذي يضم فصلين، والميداني.

ففـي المدخـل المنهـجي حـاولنا فيـه إبـراز الإشكـال المطـروح للدراسـة، وتحـديد الفرضيـات التـي انطلقت منـها، وأسبـاب اختـيار الموضـوع وأهميـة البـحث، والمفاهيم الأساسية التي ارتكزت عليها الدراسة، مع ذكر دراسات مشابهة، وفي الأخير عرض المقاربة المعتمدة في الدراسة.

وأمّا في القسم النظري فقد تناولنا في الفصل الأوّل الموسوم **بالقطاع غير الرسمي**، مفاهيم هذا الأخير، والتطرق إلى ظهور القطاع غير الرسمي وكذا أسباب ظهوره وتناميه، بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في الجزائر.

أمّا في الفصل الثاني الموسوم بـ «**التنمية الحضرية**» فقد تناولنا مفاهيم التنمية الحضرية، وكذا معدلاتها ومختلف عواملها، كما تطرقنا إلى الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الحضرية، وفي الأخير حاولنا طرح المشاكل التي تواجهها هذه الأخيرة.

أمّا في القسم الثالث والخاص بالدراسة الميدانية فقد فيه بطاقة تعريف خاصة بمدينة مستغانم، كما تناولنا الأنشطة غير الرسمية في الجزائر وكذا بمدينة مستغانم وسياسة القضاء عليها، ثم تطرقنا الى تحليل نتائج الدراسة، وخلصنا في الأخير الى الاستنتاجات العامة.

المدخل المنهجي

الإشكـــــــــــالية

الأهـــــــداف والأهميـــــــــــة

المفاهيـــــــــم

الدراســـــــــات السابقـــــــــة

المقاربـــــــــــة

الإشكالية:

المدينة كنتيجة لعملية التحضر والحضرية معا ، هي نتاج لما ينجزه الانسان بعد استقراره بمكان معين ويضيفه الى التراث الحضري لمجتمعه وكذا أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقمين بالمناطق الحضرية ، وبهذا تعد المدينة رقعة جغرافية ووحدة اجتماعية محدودة المساحة مقسمة ، إداريا يقوم نشاطها على الصناعة والتجارة متنوعة الخدمات و الوظائف تتميز مؤسساتها بالضبط و الرسمية في عملها وتنظيمها ، لكن تزايد الكثافة السكانية والهجرة الريفية التي لا تتوافق وتوسع المدينة يؤدي الى عدم استيعاب هذه الأخيرة لها، مع تدني مستوى الخدمات بها فتخلق ازمة الإسكان والفقر والتلوث والبطالة وتظهر المناطق العشوائية وما ينجم عنها من تشوه لجمالية المدينة.

وتحدث هذه الازمة الحضرية في ظل غياب خطة تنموية حضرية طموحة واستراتيجيات حضرية واضحة الى جانب سياسات هادفة متكاملة ، اذ تتطلب هذه الأخيرة تكريس كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة في المجتمع ، وكذا التكامل بين القطاعات المختلفة، وما يهمنا هنا القطاع غير الرسمي أو بمعنى آخر جميع الأنشطة التي تحقق دخلا ولا تخضع لنظام الدولة.

وفي ضوء انتشار الخوصصة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع محاولة اقتطاع هذا الأخير من الاقتصاد الحضري ، سنحاول في إطار هذه الدراسة الكشف عن القطاع غير الرسمي (على وجه الخصوص الأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية) من حيث ربطه في معظم الادبيات بالفقر الحضري أو بما يسمى بالعشوائيات الحضرية وكذا معرفة ما إذا كان له دور في التنمية الحضرية تحث عنوان القطاع غير الرسمي والتنمية الحضرية من منطلق أساسي لإشكاليتنا تحث سؤال محوري:

هل للقطاع غير الرسمي دور في التنمية الحضرية؟

وكما لا تخلو أي دراسة من التساؤلات التي من شانها توضيح الإشكالية في دهن الباحث وكذا مساعدته في صياغة فروضه صياغة دقيقة ستكون **تساؤلات** دراستنا كالتالي:

- ماهي الأنشطة غير الرسمية الأكثر انتشارا في منطقة الدراسة؟
- هل للقطاع غير الرسمي دور الى جانب القطاع الرسمي أم أنّه أحد معوقات التنمية الحضرية؟
- ما واقع الأنشطة غير الرسمية من حيث اعتبارها أحد البدائل لمختلف فئات المجتمع الدنيا وتشويهها لجمالية المدينة؟

وعمدنا الى صياغة **فروض** الدراسة على النحو التالي:

1- تعد الأنشطة غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية عامة.

2- لا تسهم الأنشطة غير الرسمية في تنمية المجتمع الحضري بقدر تشويه الصورة الحضرية والجمالية للمدينة.

3- القطاع غير الرسمي ميكانيزم وبديل أساسي لفشل القطاع الرسمي في استيعاب المشاكل الناجمة عن التزايد السكاني والهجرة الريفية نحو المدينة.

أسباب اختيار الموضوع:

الذاتية:

- احتواء كلا القطاعين (الرسمي-غير الرسمي) على نفس السلع مع تباين سعرها.
- اشتغال اشخاص نعرفهم في كلا القطاعين في نفس الوقت.

الموضوعية:

- انتشار الأنشطة غير الرسمية وسط مدينة مستغانم رغم محاولة السلطات القضاء عليها.
- محاولة معرفة مع أي فئة من فئات المجتمع يتعامل هذا القطاع.
- محاولة معرفة الى أي مدى يمكنه ان يساهم في التنمية الحضرية.
- رغبتنا في التعرف على ما إذا كان هذا القطاع عائق امام التنمية الحضرية من خلال تشويه جمالية المدينة.
- قلة الدراسات حول هذا القطاع خاصة في حقل علم الاجتماع الحضري.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول بلوغ الأهداف التالية:

- وصف الأنشطة غير الرسمية المشروعة الحرفية والتجارية منها ومدى توفرها على المؤهلات الفنية والمهارات اللازمة من عدمها.
- التعرف على الأسباب الكامنة وراء انتشار هذا القطاع وهل الالتحاق به سهل كما ذكر في اغلب الادبيات.
- والهدف الأسمى والاهم ومن خلال عملية وصف هذا القطاع وتفسير أسبابه ونتائجه الكشف عن مساهمته في التنمية الحضرية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية أي بحث او دراسة من خلال انطلاقها من مشكل حقيقي منساق من الواقع الذي يعيشه الباحث وما نلاحظه في واقعنا ويظهر جليا للعام والخاص، انتشار الانشطة غير الرسمية في المدن الجزائرية رغم محاولة السلطات التقليص منها وأصبحت تعد مطلب اجتماعي واقتصادي، الى جانب قلة الدراسات المتعلقة به من الجانب الاجتماعي والتنموي، وفي ضوء ذ لك نحاول في هذه الدراسة التعرف على الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية الحياة الحضرية، وكذا مساندة القطاع الرسمي في امتصاص البطالة وتوفير الخدمات وزيادة الإنتاج في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والأنظمة المتبناة في اطار ذلك، مع محاولة الكشف عن إمكانية تنظيم هذا القطاع حتى لا يفقد المدينة سمتها الأساسية ويشوه جماليتها.

تحديد المفاهيم:

القطاع غير الرسمي

لغة: القطاع هو مجال معين، زاوية، ركن كالقول قطاع الاقتصاد، قطاع الزراعة، قطاع البريد، قطاع عام، قطاع خاص...وتعني كلمة رسمي لغة موضوع بطبيعة قانونية مطلوبة، وما يتبع نظام خاص او يحظى برعاية الحكومة فالقطاع غير الرسمي لغة هو مجال معين غير موضوع بطبيعة قانونية ولا يحظى برعاية الدولة لا يتبع نظامها

اصطلاحا: يضم القطاع غير الرسمي او ما نطلق عليه أيضا "الاقتصاد الخفي" جملة النشاطات الاقتصادية التي لا تدخل في الاقتصاد الرسمي كالعمل في "السوق السوداء" والأسواق غير المشروعة (المخدرات الأسلحة) والتي تمارس المافيا رقابتها عليها الى جانب الإنتاج الزراعي او الحرفي الصغير الذي لا يمر عبر الاقنية التجارية الرسمية...في بعض البلدان يمثل القطاع غير الرسمي ما نسبته 50% من الإنتاج الرسمي بقياس الناتج القومي.

اجرائيا: نقصد بالقطاع غير الرسمي كل الأنشطة الحرفية والتجارية غير الرسمية التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي ولا تلتزم-كليا او جزئيا-بالإجراءات الرسمية التي تحددها الدولة لمزاولة نشاطها

التنمية الحضرية:

لغة: انماء، إنعاش، كالقول بلد في طريق التنمية، وتعني التنمية الاقتصادية رفع مستوى الدخل القومي وبزيادة الإنتاج وتحسينه، وتعني الحضرية الإقامة بين الحضر، استقرار وعدم الترحل والحضرية عكس البداوة.

اصطلاحا: التنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية الى حضرية، والتغير الموجه الذي يعتري المدينة من حيت زيادة الكثافة السكانية والاشتغال بالأعمال غير الزراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي... وكذلك تجديد وإقامة المباني والتغير الجوهري في استخدام الأرض، وبذلك

فالتنمية الحضرية هي عملية تعم الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافية التي تؤدي الى تنمية المدن.

اجرائيا: نعني بالتنمية الحضرية عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تتزايد كثافتها السكانية ويتسع حجم مدنها، من خلال تنمية الاحياء وتطوير العمران وتوفير الإسكان والمرافق العامة والخدمات، ومراعاة التوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وإقامة المشاريع لخلق فرص للعمل، وكذا تدعيم وتعميق العلاقات بين الافراد والجماعات داخل المدن قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة باعتباره من المناهج التي تشمل دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بالظاهرة، أو موقف أو مجموعة من الاحداث او الأوضاع من خلال جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وترتيبها بصورة دقيقة ثم القيام بمناقشة وتفسير وتعليل المشكلة المدروسة، وعلى هذا المنوال سنتناول موضوع دراستنا والمتعلق «بالقطاع غير الرسمي والتنمية الحضرية».

تقنية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على أداة المقابلة بهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية وذلك باعتبارها أداة مرنة ووسيلة حيوية، وحسب وموضوع الدراسة ولهذا استعملنا دليلي مقابلة الأول موجه لأرباب وعمال القطاع غير الرسمي (الأنشطة غير الرسمية التجارية) والثاني موجه لزبائن هذا القطاع مع استخدام تقنية أخرى مساعدة وهي الملاحظة بالمشاركة

عينة الدراسة:

تعتمد الدراسات الوصفية غالبا على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تؤخذ منه وذلك لتوفير الجهد والوقت، وفي دراستنا هذه اعتمدنا العينة القصدية حيث أنّنا قمنا بهذه الدراسة مع عمّال الأنشطة غير الرسمية (15 بائع) ونقصد هنا ما نسميهم باللغة العامية والمتداولة أصحاب **الطوابل**[1] والذين يزاولون هذا النشاط بصفة دائمة وبمكان تابت مستثنيين بذلك الباعة المتجولين وباعة الأرصفة...وكذلك زبائن هذه الأنشطة وقدرت بـ (10 زبائن)

مجالات الدراسة:

يعتبر مجال الدراسة خطوة هامة واساسية في البناء المنهجي لأي بحث كونه يساعد على قياس وتحقيق المعارف النظرية في الميدان

1-المجال الجغرافي: مثلث لنا مدينة مستغانم الحدود المكانية لدراستنا، وقد تم اختيار كل من حي عين الصفراء، والكاري كمنطقتين لقيام الدراسة وهذا لانتشار الأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية بها بكثرة.

2-المجال الزماني: تمثل سنتي 2013-2014 الحدود الزمنية لدراستنا، حيث امتدت من شهر 15 أفريل إلى 20 ماي.

3-المجال البشري: تتمثل الحدود البشرية في ارباب وعمّال الأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية وزبائن هذه الأخيرة.

[1]: جمع كلمة طابلة من أصل لاتيني TABLE وهي طاولة يستخدمها البائعين غير الرسميين لوضع السلع عليها وبيعها في الشارع.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: وأقيمت بالقاهرة بمدينة "طنطا" منطقة القرشي نموذجا وتمثلت الإشكالية في: **ما الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري؟**

لم تشتمل الدراسة على فروض بحثية وانما تم تحديد ستة أسئلة اعتمد عليها الباحث في قيام دراسته واعتمد هذا الاخير المنهج الوصفي واداة المقابلة المفتوحة، وتم تحليل النتائج في شكل محاور أساسية واستخلص ما يلي:

- أظهرت الحالات المدروسة عن أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية المجتمع الحضري، حيث أكدت ان الأنشطة الحضرية غير الرسمية هي جزء هام من منظومة الاقتصاد الحضري وتحتل موقعا حيويا في الخريطة الإنتاجية والخدماتية للمجتمع حيث تساهم في تزويد السكان الحضريين بأنواع مختلفة من السلع والخدمات الأساسية التي تشبع حاجيات الفئات الاجتماعية المختلفة كما انها لا تمثل فقط وعاء متسع وعميق لاستيعاب قوة العمل من السكان الناشطين اقتصاديا من خلال العمل على توفير فرص عمل منتجة ، ولكن تتضمن أيضا توفير معدلات مناسبة من الدخل بالإضافة الى اكساب العاملين فيه مهارات يدوية وخبرات مهنية عالية.
- أظهرت الدراسة كذلك ان العاملين بهذا القطاع يساهمون في الحيات الحضرية السياسية من خلال متابعة ما يدور حولهم من الصحف ونشرات الاخبار فضلا عن مشاركة بعضهم في الانتخابات العامة.
- كما كشفت هذه الدراسة ان هذا القطاع يواجه مجموعة من المشكلات الأساسية في مقدمتها: تعقد الإجراءات الحكومية، صعوبة استخراج التصاريح وارتفاع معد الضرائب، مشكلات أخرى متعلقة بتشريعات العمل والتأمينات، والاستغلال الذي يتعرض له العاملون في هذه الأنشطة ومصادرة سلعهم وارتفاع معدل الفائدة...

الدراسة الثانية: تتمثل في شهادة دكتوره في الانثروبولوجيا من اعداد الباحث عطار عبد الحفيظ "تلمسان" لسنة 2009-2010 تحث عنوان ***"التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر "*** وتطرق الى الإشكالية التالية : **ان مستقبل التشغيل**

غير الرسمي يثير الكثير من التساؤلات من خلال الدوافع التي يحتويها ومن حيث الدور الذي يلعبه في سوق العمل سواء في فترات النمو او أوقات الازمات والذي يجعل منه بشكل بديل ومنافسا حقيقيا للقطاع الرسمي او باعتباره مجرد صورة لتعزيز التكامل معه ام هو على الهامش تماما ينقرض مع وجود التنمية؟ وبناء على هذه الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- ان التشغيل غير الرسمي على الأرجح لن يذهب بعيدا الاعتقاد بان في نهاية المطاف تحديث الاقتصاد انتشار التنمية تمتصه بصورة آلية تلقائية مما يجعل منه كابح للتنمية يمثل نشاطات صغيرة خفية غير قابلة للنمو...

- يعمل التشغيل غير الرسمي على امتصاص فائض اليد العاملة وخلق توازن في سوق العمل وهو بالتالي اذ لم يكن بديلا للقطاع الرسمي فهو بمثابة مكمل له

- هو محرك يتمتع بالمرونة الديناميكية أوقات الازمات وفي فترات النمو أيضا كما هو الحال في البلدان المائية.

- ان عدم التجانس الذي يخص النشاطات غير الرسمية يتطلب مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات تمس العديد من الجوانب والفئات والطبقات غير الرسمية الأفضل حال (ارباب العمل، ونسبيا أكثر تنظيما الطبقات...) والاقل دخلا (العمال غير المهرة والنساء والأطفال...).

وكخلاصة للاستنتاجات التي خلص اليها في الأخير لدينا: أهمية حجم التشغيل غير الرسمي بوصفه أنتج أهمية استراتيجية تمثلت في التشغيل وإنتاج السلع وأداء الخدمات التي تلبي الحاجيات الأساسية دون نسيان العوائد المحصلة وكذلك الخبرات والمؤهلات المكتسبة. العمل الذي يؤكد على ان العمل غير الرسمي والعمل المنزلي خصوصا يمتاز بمرونة تسمح باستقطاب فئات متنوعة داخل المجتمع وبالتالي اندماجهم في سوق العمل، ساعده في ذلك ارتفاع التأهيل العلمي والفني ببعض الافراد اللذين يمارسونه خاصة عند الفئات الصغرى مما جعل منه عنصر هاما في خلق التوازن وامتصاص الفائض الذي يعجز التشغيل الرسمي عن استيعابه. كما أبرز من جهة اخرى عدم الخضوع للصعوبات القانونية والإدارية حيث يمثل التشغيل غير الرسمي نوع من المعارضة الاحتجاج امام تخاذل الدولة في أداء مهامها أنقص

التشغيل البطالة مؤديا الى خلق وزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع. وامام تساهل ونقص النصوص القانونية وعدم الصرامة في تطبيقها أصبحت الممارسات غير الرسمية تمس الحياة المهنية للعاملين في القطاع الرسمي(القطاع الخاص) الشيء الذي يبين وجود القطاع غير الرسمي وتوسع مجالاته وممارسته حيث انه أصبح واقع اجتماعيا واقتصاديا لا يمكن نكرانه ،هذا التهميش التنظيمي والإداري يتجلى من عدم الامتثال لجميع جوانب التشريع والتنظيم(الضرائب... التامين...) التي تشكل عقبة في طريق النمو للأعمال غير الرسمية الامر الذي يجعل من التضامن و الاستقلالية والتعايش من اهم ميزات التشغيل غير الرسمي حيث يسمح ذلك بالحصول على التمويل بمنطق الانتاج العائلي لا منطق نمو المؤسسة الفردية .

- ان محاولة جعل إطار خاص بهذه الأنشطة وتشجيعها ومنها التي تحترم نظام الإنتاج والتشغيل من شانه إعطاء دفع للاقتصاد الوطني ومواجهة حدة الفقر والآفات الاجتماعية، ويبقى ان قياس حجم التشغيل داخل القطاع غير الرسمي امر غير سهل، الا ان البحث الميداني يعتبر مجالا هاما في كشف خبايا العمل غير الرسمي واهم سيماته.

المقاربة النظرية

النظرية البنائية الوظيفية:

إن الوظيفية باعتبارها اتجاه أو تيار من بين أهم التيارات السائدة في علم الاجتماع، وقد حظيت بعدة تسميات "الوظيفية" "البنائية الوظيفية" "الاتجاه الوظيفي" "التحليل الوظيفي" "النظرية الوظيفية" وتعرف أكثر باسم البنائية الوظيفية، ويتمثل إطارها التصوري في مجموعة المفاهيم التي يتردد استخدامها، وعلى الرغم من أنّ مفهومي "البناء" و "الوظيفة" باعتبارهما مفهومين رئيسيين في هذا الإطار وقد دخلا على يد كل من **كومت** و**سبنسر.**

وشهد نمّوها ضم مفاهيم أخرى على غرار النسق والنظام والدور والقيم والمعايير وغيرها والمرتبطة بمفهوم البناء وأخرى مثل الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة والبدائل الوظيفية والمعوقات الوظيفية والمستلزمات الوظيفية وغيرها والمتعلقة بالوظيفية والتي أضيفت على يد علماء كـ **مالينوفيسكي وراديكليف براون وبارسونز وميرتون وماريون ليفي** وغيرهم[1].

ويعتبر مفهوم النسق الاجتماعي من المفاهيم المحورية الذي تقوم عليه الوظيفية، والنسق في أبسط معانيه هو عبارة عن العلاقات المترابطة والمتساندة، فحينما تؤثر مجموعة وحدات وظيفية بعضها في بعض، فإنّه يمكن القول أنّها تؤلف نسقا، ذلك الذي يتسم بخصائص معينة. ومن أهم هذه الخصائص هي: التحديد، الترابط والتباين. فخاصية التحديد تعني إمكانية تحديد العناصر الداخلية والمكونة للنسق، وتمييزها عن تلك العناصر الخارجة عنها أو التي لا تشكل أجزاء من مكوناته. فبجانب المحافظة على توازن النسق ينبغي إما المحافظة على تحديده أو حدوده ومكوناته، أو تغييرها تدريجيا وببطء. وهنا نسجل بهذا الخصوص نفي إمكانية التغيير الجدري للمجتمع لأنه يؤدي الى عدم توازن النسق الاجتماع. أما بخصوص الخاصية الثانية فمفادها أن النسق الاجتماعي هو نسق متوازن (غير متصارع) أو أنّه يتجه باستمرار نحو

[1] علي عبد الرازق، جبلي. الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع.ط2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.2009.ص184.

التوازن. في حين تعني خاصية الترابط أن جميع عناصر النسق الاجتماعي تترابط مع بعضها البعض، أي الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق الاجتماعي باعتباره مماثل للكائن الحي[1]

أما مفهوم الوظيفية الاجتماعية الذي يقصد بها الدور الذي يسهم به الجزء في الكل وحسب **ميرتون** فانّ الوظيفة الاجتماعية هي نتيجة لظاهرة اجتماعية يلمسها الافراد والجماعات، ومهما تكن الاختلافات حول الوظيفة الاجتماعية فأن الوظيفيين يجمعون على أن الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في بقائه يمكن فهمها من خلال الوظيفة الاجتماعية للنسق الاجتماعي. حيث أن جميع أجزاء النسق الاجتماعي وعناصره هي اما وظيفية أو لا وظيفية[2].

يذكر **ميرتون** في إحدى مقالاته القصيرة والتي تناول فيها كيف يواجه الجهاز السياسي الحضري حاجات الجماعات المختلفة التي لا تشبعها المنظمات الرسمية[3]. وما لا يمكن نفيه هو أن النشاط غير الرسمي وإن كان لأصحابه دافع الربح السريع والسهل وأيضا التهرب من المحاسبة ودفع الضريبة...كوظيفة كامنة إلا أنّه في نفس الوقت يعد مطلبا اجتماعيا من حيث مساهمته في بقاء واستمرار أصحاب الطبقات الدنيا وذوي الدخل المنخفض ويساعد في رفع الضغط عن النشاط الرسمي كوظيفة ظاهرة.

ويمكن القول من خلال هذا المطلب الذي يحققه أنه تنوع في الوسائل من أجل تلبية حاجيات متنوعة لذلك يعد بديل وظيفي للقطاع الرسمي في عجزه لتلبية كافة حاجيات السكان في ظل توسع المدينة (تزايد حجم السكان والنزوح) والذي لا يتوافق والنّمو الاقتصادي وتخاف التنمية عامة والحضرية بوجه خاص...

ويعتبر أغلب المنظرين أو الباحثين إن لم نقول كلهم القطاع غير الرسمي معوقا وظيفيا من خلال عرقلته للنشاط غير الرسمي مع تسجيل خسارة لخزينة الدولة، عدم صحة البيانات والمؤشرات الاقتصادية (معدل البطالة، الدخل، التضخم، مؤشرات الاستهلاك، القوة

[1] علي، غربي. علم الاجتماع والثنائيات النظرية التقليدية_ المحدثة. الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.2007. ص86.

[2] نفس المرجع. ص87.

[3] جابر، علي عبد الرزاق. نفس المرجع السابق. ص188.

العاملة...) مما يؤدي الى اتخاد سياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم والواقع أحيانا. إلا أنه يمكن اعتباره كما صرح الدكتور **عبد القادر لقجع"** أنّ مجتمعنا في مرحلة أولية لتملك الفضاء ويمكن اعتباره ممارسة ونتاج جديد نحو التجديد والنّمو"[1]

وحسب الوظيفية فإنّ العناصر أو الوحدات التي تؤدي وظائف سلبية تتجه نحو الزوال لتحل محلها عناصر أكثر فائدة وأنفع للمجتمع، أو أنّ النسق هو الذي يغير من أبنيته حتى يتلاءم مع هذا العنصر وبذلك يمكن إعادة توازن جديد من خلال القضاء على المظاهر اللاوظيفية[2].

[1] يوم دراسي. المدينة والممارسات الثقافية. عبد القادر، لقجع. الثقافة والمدينة (التجربة الجزائرية). مستغانم: كلية علم الاجتماع. 2014/04/07.

[2] غربي، علي. علم الاجتماع والثنائيات النظرية التقليدية_ المحدثة. الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة.2007. ص90.

صعوبات قيام الدراسة:

مما لا شك فيه أنّ لكل دراسة كانت وفي أي حقل كان لا تخلو من صعوبات، وفي دراستنا المتواضعة هذه صادفتنا بعض الصعوبات نحاول ذكر البعض منها:

- قلة المراجع حول موضوع الدراسة "القطاع غير الرسمي والتنمية الحضرية" وخاصة في حقل علم الاجتماع.
- امتناع المبحوثين "عمّال الأنشطة غير الرسمية" من اجراء المقابلات إلا بعد محاولات وتدخلات عديدة.
- تهرب الأغلبية من الأجوبة أو الإدلاء بها باختصار شديد جدا مما أدى الى محاولة صياغتها بأشكال أخرى.
- انشغال المبحوثين في عملهم.

الفصل الأول

تمهيـــــد

مفاهيـــم القطـــاع غيـــر الرسمـــي

ظهـــور القطـــاع غير الرسمـــي

أسبـــاب ظهـــور وتنامـــي القطـــاع غير الرسمـــي

القطـــاع غير الرسمـــي فـــي الجزائـــر

خـــاتمـــة

تمهيد

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي او الأنشطة غير الرسمية من المواضيع التي أصبحت تثير اهتمام كثير من الباحثين الاقتصاديين والتنمويين وكذا الاجتماعيين على حد السواء ودائما ما تتجه الأنظار عند طرح هذه المسالة نحو البلدان النامية مثل: البنين، الهند، البيرو ...، ولكن هذا لا يعني أن البلدان الصناعية المتطورة لا تعاني من هذا الاشكال (وهذا ما سنتعرف عليه في العناصر القادمة).

ولقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات كان لها أثرا كبيرا على مسيرته، ولعل من أبرزها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من آثار سلبية حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء، وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر سلبية، أبرزها التنامي السريع للاقتصاد غير الرسمي.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى مختلف التسميات والمفاهيم التي يأخذها القطاع غير الرسمي وكذا كيفية وأسباب ظهور وتنامي هذا الأخير في العالم ككل بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص خصائصه ومظاهره مع ذكر بعض التيارات التي تناولت هذا القطاع بالدراسة والتحليل.

مختلف مفاهيم القطاع غير الرسمي

لقد استخدم الكثير من السسيولوجيين والاقتصاديين خلال فترة الستينيات كلمة الهامشي، الكتلة الهامشية، القطب الهامشي للمجتمع...، وذلك نظرا لتواجد ظاهرة النزوح الريفي إلى المدينة وما نتج عنها من أزمة التشغيل لذلك استعمل في ذلك الوقت هذا المصطلح للتعبير عن مفهوم واحد هو: غياب الموطن الثابت، عند عدم قبول الاندماج في مجتمع ذو قوانين وضوابط.

I. الاقتصاد غير المنظم

حسب ما ورد في استنتاجات 2002(مكتب العمل الدولي) أنّ مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون؛ أو أنهم غير مشمولين عملياً، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو العمل به، لأنه لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة"[1].

ووفقاً لأحدث التقديرات، تمثل العمالة غير الزراعية في الاقتصاد غير المنظم 82 في المائة من إجمالي العمالة في جنوب آسيا و66 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء و65 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين) و51 في المائة في أمريكا اللاتينية و10 في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى و8 من المائة وتخفي هذه المتوسطات فوارق كبيرة فيما بين البلدان. ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية حديثة العهد عن7 بلداً وإقليماً، تتراوح النسبة المئوية للأشخاص في العمالة غير المنظمة (غير الزراعية) في أمريكا اللاتينية والكاريبي بين 40 في المائة في أوروغواي و 75 في المائة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء بين 33 في المائة في جنوب أفريقيا و82 في المائة في مالي؛ وفي جنوب وشرق آسيا (باستثناء الصين)

1: مكتب العمل الدول، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم. مؤتمر العمل الدول. جنيف: التقرير5. الدورة 10 .2013. ص4

بين42 في المائة في تايلاند و83.5 في المائة في الهند؛ وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط بين30.5 في المائة في تركيا و 58.5 في المائة في الضفة الغربية وغزة.[1]

II. الاقتصاد الأسود

يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي تدر عائدا في السوق لكنها غير مصرح بها لدى السلطات العمومية. إن مفاهيم الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المخفي، العمل الأسود، الاقتصاد الموازي تدل كلها على الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الرسمي، ويجب عدم الخلط بين الأموال السوداء التي تعتبر كثمار للأنشطة الرسمية غير المصرح بها، وبين الأموال القذرة والدنيئة التي تعتبر بمثابة الأرباح الناجمة عن الأنشطة غير الشرعية والجرائم.[2]

III. الاقتصاد الخفي:

يعبر الاقتصاد الخفي عن الأنشطة الشرعية غير أن جزءا من إنتاجها أو كله يتم إخفاؤه لأغراض متعددة أهمها التهرب من دفع الضريبة على الدخل أو الرسم على القيمة المضافة، وباقي الرسوم الأخرى وذلك من خلال:

- التصريح الجزئي بالإنتاج أو الدخل الغش في الاشتراكات الاجتماعية.
- التصريح الجزئي بالتشغيل.
- انتهاك معايير العمل التي يحددها القانون.
- عدم احترام بعض الإجراءات الإدارية كالإجابة عن الأسئلة الإحصائية وعدم التسجيل...الخ.

[1] : مكتب العمل الدولي. نفس المرجع السابق.ص6

2: ملاك، قارة. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة: جامعة منتوري.2009-2010. ص10.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه: اقتصاد لا يخضع للرقاب الحكومية، أي لا تدخل مخرجاته ومدخلاته في الحسابات الوطنية، بالإضافة إلى كونه يتهرب من دفع كافة الاستحقاقات المترتبة عليه (الضرائب، الرسوم...)[1].

IV. القطاع غير الرسمي

ويقصد به الاقتصاد غير الرسمي الذي رافقه استخدام مصطلحي الفقر والبحث عن البقاء، اللذان كثرا الحديث عنهما خاصة في بلدان العالم الثالث كما ظهرت أيضا منذ بداية السبعينات عدة مصطلحات تصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بـ: الاقتصاد غير المصرح به، غير المسجل، الرمادي، القطاع غير الرسمي، التحتي، الشبحي...الخ ويصعب إعطاء مفهوم دقيق للاقتصاد غير الرسمي، غير أن المكتب الدولي للعمل استخدم ثلاث مقاربات لتعريفه:

- **الاتجاه الإحصائي:** الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- **الاتجاه القانوني:** الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي والخارج عن كل إطار قانوني.
- **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي:** الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقائص الموجودة في الاقتصاد الرسمي[2].

في حين يرى (Hamid.Z) بأن هذا النوع من القطاع غير الرسمي يحتوي على أنشطة شرعية أين معظمها أو جزء منها مخفي، وهذا لعدة أسباب كالتهرب الضريبي، التهرب من التصريح الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، التهرب من التصريح بعدد العمال...الخ[3].

[1] : ملاك، قارة. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة: جامعة منتوري2009 -2010. ص8.

[2]: نفس المرجع.ص.8

[3]: نفس المرجع. ص10.

الشكل (1): الأنشطة غير الرسمية[1]

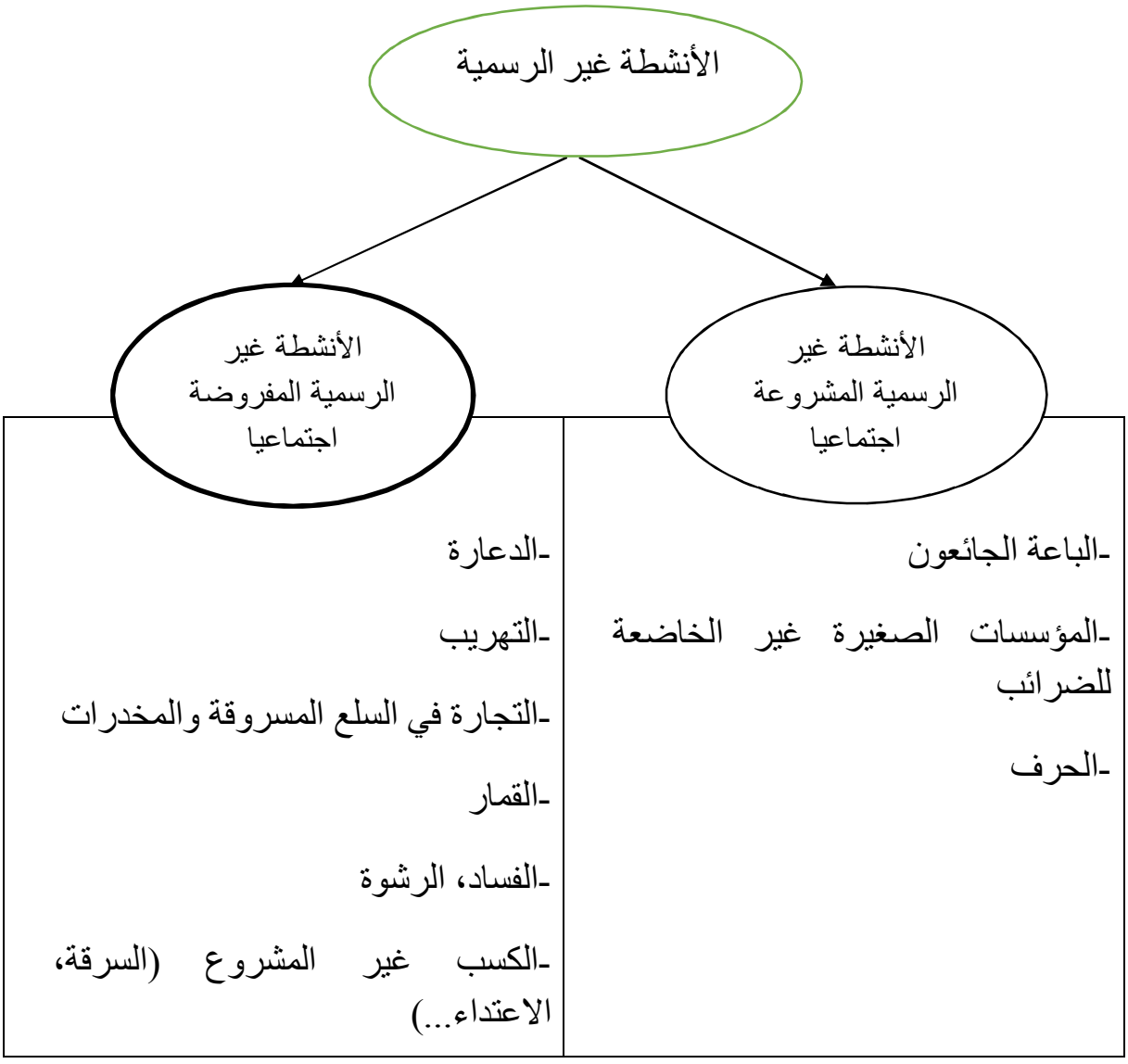

ويمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة عمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات: التجارية، الإنتاجية، الخدماتية، ...الخ تتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين في إطار غير الرسمي (عدم احترام قواعد وقوانين العمل...الخ)

[1]: إبراهيم، التوهامي. العولمة والاقتصاد غير الرسمي. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. 2004.ص101.

ومن خلال تناولنا لمفاهيم لاقتصاد غير الرسمي سنحاول التطرق الى بعض تعاريف القطاع غير الرسمي نذكر منها:

القطاع غير الرسمي هو "عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية، الاجتماعية والضريبية، بمعنى آخر هي الأنشطة التي تفلت من حسابات المحاسبة الوطنية"[1].

هو "مجموعة الأنشطة التي تفلت للسياسة الاقتصادية، الاجتماعية، وبطبيعة الحال لكل قوانين الدولة "[2]. الإنتاج في القطاع غير الرسمي يتمثل في الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غير المنظمة تنتمي إلى القطاع المنزلي، وتكون غير مسجلة قانونيا.

وحسب مضمون اقتصاد التنمية لدى نيوكينيزيين (Néokeynésienne): فان **ديناميكية** القطاع غير الرسمي تعود إلى مفهومين أساسيين هما[3]:

- يعود سبب العجز في هيكلة خلق الشغل إلى عدم التوافق بين عرض العمل في المدن (زيادة نمو الديمغرافي، الهجرة نحو المدن، ...الخ)، والطلب عليه من قبل المؤسسات (التصنيع الناقص).
- عدم القدرة على تغطية نفقات الإنتاج الخاصة بالقوى العاملة وذلك راجع لمعدل الأجر المطبق من قبل المؤسسات الخاصة والعمومية. هذا الفارق يتم عن طريق عوائد إضافية غير رسمية.

بشكل عام، فان القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة وهذا حسب البلد وحسب المنطقة داخل نفس البلد وحتى المكان داخل نفس المدينة، ويشمل في العادة مختلف أنواع المؤسسات، بالإضافة الى التحفيزات والمشاركات، فأنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة، وإعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من أنشطة تتميز برأسمال ضعيف وتذر عوائد قليلة ولا تحتاج إلى مهارات عالية، نوع آخر من هذه الأنشطة

1،2،3: ملاك، قارة. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة: جامعة منتوري.2009 – 2010. ص12.

يحتاج إلى كمية معتبرة من عوامل الاستثمار (كالحاجة إلى رأسمال، مهارة نوعا ما معتبرة، وإنتاج مرتفع). نجد مثل هذا النوع مثلا في الأنشطة التي تختص في صناعة المنتجات الصناعية، مهنة الخياط، إصلاح السيارات، الخ.

كما نجد شكل آخر من أنشطة القطاع غير الرسمي، يغلب عليه الطابع التقليدي كالصناعات الحرفية، أو في مجال الخدمات. وتجدر الإشارة للقول بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تمارس بصفة خاصة من طرف أفراد يعملون لحساباتهم الخاصة، وهذا إما بشكل فردي أو بمساعدة عدد من الأفراد الذين ينتمون عادة إلى نفس عائلة صاحب المهنة.هناك فرق بين مفهوم القطاع غير الرسمي والاقتصاد المخفي أو التحتي، فأنشطة القطاع غير الرسمي لا تمارس بالضرورة بقصد التملص من دفع الضريبة والاشتراكات الاجتماعية، أو بغرض مخالفة القوانين سواء المتعلقة بالعمل أو بالإدارة.

يمكن أيضا تعريف القطاع غير الرسمي حسب ما اقترح سنة 1993 في الملتقى الدولي الخامس عشر لإحصائي العمل إن القطاع غير الرسمي لا يمس فقط:" شريحة الأجراء أي الأجراء الموظفون من قبل مؤسسات غير رسمية"[1].

رغم شيوع "القطاع غير الرسمي" كتعريف، فانه لا يصلح لأداء هذه الوظيفة. لأنّ "الرسمية أو عدمها" ليست الخاصية الجوهرية لنشاط اقتصادي ما، فضلا عن أنها ليست احدى الخصائص المتعلقة بطبيعته، كما أنها لا ترتبط بمحيطه الاجتماعي التاريخي العام... كما لا يصلح تعريفه بـ "غير المنظم" لأداء وظيفة التعريف العلمي، فليس التنظيم الخاصية الجوهرية للنشاط الاقتصادي، وإن كانت إحدى الخصائص الطبيعية لبعض الأنشطة في مرحلة تاريخية معينة، ولكنها لا تكفي وحدها للتعريف، كما لا تعطي دلالات تحليلية ذات شأن[2].

ومنه فالقطاع غير الرسمي: يشمل وحدات اقتصادية-إنتاجية، خدمية، أو تجارية-لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة، لتنظيم أو مزاولة الوحدات

1: ملاك، قارة. اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة. جامعة منتوري. 2009-2010. ص13.

2: إسماعيل، زقزوق. المهمشون بين النّمو والتنمية.ط1. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع. 1999. ص7.

الاقتصادية لنشاطها، والتي لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة قيقة ومنتظمة وفقا للنظم المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي لا تقدم بيانات دقيقة عن حجم نشاطها، ولا تؤدي ضرائب تذكر على أرباحها.

كما أعطي له تعريف أخر بتسمية أخرى ألا وهو «**"القطاع ما قبل الرأسمالي المعاصر"** وهو: **يشمل كل الأنشطة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية المعاصرة، فيظل سيطرة نظام رأسمالي(محيطي) متخلف».**[1] أنشطة ما قبل الرأسمالية من حيث، مستوى تطور قوى الإنتاج، [مستوى التنظيم (التخصص وتقسيم العمل)، مستوى التطور التكنولوجي، ضالة راس المال وعدد العاملين في (المشروع الواحد) تدني قدرات العمالة(تعليم-تدريب-مهارات)، غياب الإنتاج لأسواق بعيدة، ومدى انتظام العمل]. وما قبل رأسمالية أيضا من حيث علاقات الإنتاج، وفيما يخص ذلك-علاقات الإنتاج-"يتكون القطاع أساسا من أنشطة غير رأسمالية، ترجع ملكية وسائل الإنتاج في العادة للأسرة، وتتمثل الأهمية البالغة للعلاقات الاجتماعية التقليدية-الأسرة الأصدقاء الجيران...-في مجال قوة العمل والتمويل. وهو يضم كل الأنشطة الاقتصادية (ما قبل الرأسمالية) في ظل سيادة نمط انتاج رأسمالي محيطي متخلف... [2]

فاذا كنا نعتبر القطاع ما قبل الرأسمالي المعاصر دالة في (متغيرا تابعا) لـ: البطالة والفقر والتخلف في سياق تاريخي محدد، تنحو دراسات كثيرة لاعتباره دالة في (أو نتيجة) الهجرة الريفية/الحضرية، إلا أنّ نتائج الدراسات الميدانية تعطى للهجرة الريفية/ الحضرية مؤشرات متباينة وحسب دراسة أقيمت في مصر أنّ 82.4% من الباعة الجائلين بالقاهرة حضريو المولد. منهم31.2% مولدون بالقاهرة، كما أن41.2% منهم هاجروا من مدن أخرى الى القاهرة، أما النسبة الباقية وهي 28.6% فتخص مهاجرين من المناطق الريفية...

ولقد تم تعريف القطاع الرأسمالي المعاصر، باعتباره نمطا للإنتاج يتضمن مستوى معينا من تطور قوى الإنتاج، يتعايش مع شكل يلائمه من علاقات الإنتاج، في إطار متوائم

[1] : إسماعيل، زقزوق. نفس المرجع السابق.ص9

[2] : نفس المرجع.ص10

من بنيان للثقافة والقوى والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات والعادات والتقاليد والقيم التي تسوده.

ظهور القطاع غير الرسمي

لقد تمّ الإجماع على أنّ مفهوم القطاع غير الرسمي اقترح لأول مرة إثر مهمة قام بها المكتب الدولي للعمل في كينيا سنة 1972 وذلك تزامنا مع ظهور إشكالية العجز في ميدان العمل في إفريقيا في السبعينات ،هذه المهمّة كانت تهدف إلى وضع استراتيجية شاملة حول التشغيل أين اهتمت هذه الدراسات الأولى تحت إدارة H.Singer من المكتب الدولي للعمل بطبيعة هذا القطاع بكينيا وعليه فان هذا المصطلح" القطاع غير الرسمي Secteur informel وجد سنة قبل هذه المهمة أثناء ندوة أقيمت في سبتمبر1971في معهد دراسات التنمية لجامعة SUSSEX (institue of development studies) حول البطالة داخل المدن في افريقية حيث قدم Keith Hart هذا المصطلح في تدخله المعنون:

(Informel income opportunités and the structure of urbain employment in GHANA)

كتب هذا المقال في 1971 ولم يظهر إلا في سنة 1973 بجريدة[1]:

(Modern africain Studies, Hart 1973)

اذن يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنثروبولوجي كايث هارت Keith Hart 1973وقد تم استعمالها لأول مرة باللغة الإنجليزية (informel sector) ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية (secteur informel) وهذا بعد المهمة التي قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل (المذكورة سابقا)، حيث قدم هارت تقريرا (تقرير كينيا)، أين استعمل تسمية" القطاع غير الرسمي" ، وهذا من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة، وبين الأعمال التي ترتكز على الأجر.

[1]: عبد الحفيظ، عطار. التشغيل غير الرسمي في الجزائر بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.2009-2010.ص21

إنّ **كايث هارت** عبّر عن فرص غير رسمية للعمل بينما المفهوم تطور وأخذ أبعادا أخرى سنستعرضها لاحقا، اذ أنّ تطور حجم البطالة بعد ذلك (أكثر من 10 % من السكان النشيطين) في منتصف ونهاية السبعينات أدى إلى إعادة النظر في مفهوم "الحماية الاجتماعية" دوليا، حيث أدّت حدّة البطالة خلال فترة السبعينات والثمانيات إلى التوجه نحو مجال جديد تمثل في العمل الحر والتشغيل الذاتي، الشيء الذي كان له صدى واسعا لدى الدول النامية تجلّى بصورة واضحة في اتساع حجم "القطاع غير الرسمي"

بينما يرجع بعض الباحثين أقدمية أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات تحت شكل آخر هو" القطاع غير المنظم"، والذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير وجزء من النشاطات غير النقدية[1].

وتجدر الإشارة كذلك الى نموذجي **لويس** (**Louis 1954**) **وهيرشمان** (**Hishman** 1958) اللذان كانا يريان بأن الاقتصاد المتطور ما هو الا نمو لقطاع حديث والذي يهدف الى امتصاص العمل النابع من القطاع التقليدي[2].

انّ ندوات إحصائي العمل توصلت بشكل دوري، وعلى إثرها أعطى المكتب الدولي للعمل اهتماما بالغا لمؤسسات غير الرسمية بصفتها مفهوما له مصداقية أكثر من "الفرص غير الرسمية". وسنحاول عرض تطور القطاع غير الرسمي عبر السنوات من خلال الندوات التي عقدها المؤتمر الدولي للعمل[3].

المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل 1987:

بعد 15 سنة من بروز مفهوم "القطاع غير الرسمي" (قرار كينيا) بين ممثل كينيا في هذه الندوة في جنيف وأوضح للجميع بأن النشاطات غير الرسمية المشار اليها تمارس في وضح النهار وليس خفية، وأنه ينبغي على الجميع المشاركة بما يتوفر لديهم من طبيعة غير

1،2 : ملاك، قارة. اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة. جامعة منتوري. 2009-2010. ص11.

3: عبد الحفيظ، عطار. التشغيل غير الرسمي في الجزائر بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.2009-2010.ص23، 24 ،25 ،26.

مماثلة كالتي تعرفها الدول الصناعية. فهناك عدم قدرة الدولة على احتواء هذه النشاطات فيما يخص تطبيق النظام والقوانين لأنها وبكل بساطة في الوقت الراهن، ولحد الآن تعتبر غير ملائمة وغير قابلة للتطبيق.

كما تم تسجيل الاختلاف الموجود داخل قطاع الزراعة وتميز القطاع غير الرسمي عن ذلك (حسب تقرير كل بلد) بالإضافة الى فصل النشاطات التي تعتبر غير تجارية من جهة وادماج النشاطات الثانوية المتعددة داخل القطاع الرسمي، وعليه فان الندوة خرجت بتقرير تضع فيه القطاع غير الرسمي:

"كمجموعة نشاطات صغيرة مستقلة تعتمد على العمال المأجورين أو غير ذلك من أنواع العمل (أجر كافي أم لا)، مستخدمين بطريقة تكاد تخلو من أي تنظيم ومن أي تقدم تكنولوجي" فالأولوية تعطى:

- لخلق مناسب شغل

- الحصول على العائد

حيث أن هذه النشاطات تقوم دون موافقة رسمية من طرف السلطات المعنية وتتهرب من الميكانيزمات الإدارية التي تضمن احترام ومراعات التشريع الضريبي، الأجر الأدنى وكذا الأمور المتعلقة بالمسائل الضريبية وقانون العمل...

وأعطي للقطاع غير الرسمي تعريف علمي وقد أعطى هذا التعريف بعدا حقيقيا لقياس حجم القطاع غير الرسمي الذي برز في حالة تزايد مستمر بوصفه أنه مس فئات أخرى كالشباب ذوي الشهادات والمتخرجين من النظام الثانوي.

المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل 1993:

تمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر في خلع القطاع غير الرسمي من الصورة اللاشرعية وباعتباره قطاعا خفيا وبالتالي تم التمييز بين مفاهيم: "اللاشرعية"،"والتخفي"،"اللارسمية". ولقد أبرزت هذه الندوة فئة هامة يحتويها القطاع غير الرسمي ألا وهي "العمال المنزلين" والتي عرفت تطورا وتحولا دائمين.

كما تم مراجعة التصنيف العالمي للقانون الأساسي للتشغيل وتقسيمها في مجموعات:

- العمال الأحرار
- المستخدمين
- المساعدين العائليين (بدون أجر)
- المأجورين
- عمال تعاونيون

وقد تم الاجماع على تمثيل القطاع غير الرسمي بأنه مجموعة وحدات غير متجانسة حيث اعتمد تركيب المؤسسات على أساس خصائص مختلفة:

- نوع المنطقة حضرية أو ريفية
- فرع النشاط الاقتصادي
- نوع ومكان العمل
- الحجم
- اليد العاملة
- نوع الملكية
- العلاقة مع المؤسسات الأخرى

وتم في الأخير التوصل والاتفاق في هذا المؤتمر الى تعريف القطاع غير الرسمي بأنه: مجموعة الوحدات المنتجة للسلع والخدمات بهدف خلق مناصب شغل وجلب عوائد، هذه الوحدات تمثل خصائص مؤسسات فردية تتميز بمستوى غير هام من التنظيم وسلم مقيد للعمليات (صغير) مع عدم التفرقة بصورة واضحة بين "العمل" و"رأس المال" كعاملين مستقلين من عوامل الإنتاج ، كما أن علاقات العمل ان وجدت تكون مبنية على التشغيل المؤقت (روابط عائلية، شخصية، اجتماعية) بالضرورة تهدف للتهرب من الضرائب أو اشتراكات الحماية الاجتماعية ، أو التلاعب على القانون والإجراءات الإدارية

...وعليه يجب التمييز بين نشاطات القطاع غير الرسمي والنشاطات التي يحتويها الاقتصاد الخفي ، ما أدى الى تحديد تعريف عملي جامع للتشغيل داخل القطاع غير الرسمي.

المؤتمر الدولي لخبراء العمل 1998:

ما حدث في 1998 هو أنه تم التعرض لأشكال العمل غير المناسب أو غير الملائم للمؤهلات، العوائد وحتى فترة النشاط. ولكن ما حدث هو انطلاق الحوار من جديد حول مفهومين حديثين "التشغيل غير الرسمي" و " الاقتصاد غير الرسمي" واللذان شكلا محوران أساسيان في الندوة العالمية للعمل 2002 أين سمحت باقتراح تعاريف جديدة وتوصيات هامة أثناء المؤتمر العالمي لإحصائي العمل في 2003.

المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل 2003:

ومثل هذا الأخير النشأة الرسمية للمفهوم، حيث أن أهم ما جاءت به الندوة هو اعتماد توسيع المفهوم "القطاع غير الرسمي" حيث تم ادماج بعض أنواع التشغيل المأجور الممارس خارج إطار مؤسسات "القطاع غير الرسمي" وتطور هذا الى مصطلح جديد هو "التشغيل غير الرسمي" أو "العمالة غير الرسمية".

المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل 2008:

من أهم محاور ندوة جوان 2008 "عمالة الأطفال" و "الاقتصاد غير الرسمي" والتوصل الى ضرورة إعادة صياغة مفهوم "العمل"، حيث أصبح "التشغيل غير الرسمي" يعرف بخصائص المنصب المشغول وبتالي تمييزه بـ:

- عدم التسجيل
- غياب أي عقد مبرم
- غياب الحماية الاجتماعية

وعليه ينطوي القطاع غير الرسمي ضمن مكوناته. فالتشغيل غير الرسمي يشمل "القطاع غير الرسمي" وكذلك التشغيل غير المصرح به من طرف المؤسسات الرسمية.

في سنتياغو(تشيلي) وفي عام 1993 تقوم مرغريتا وهي فتاة شابة عاطلة عن العمل بتجميع أحذية مستعملة في بعض أحياء الطبقات المتوسطة، تأخذ الأحذية لبيتها حيث تقوم أمها بإصلاحها (كامل لها): يعاد دهن الأحذية واصلاحها وحشوها عند الضرورة بورق الجرائد لإعطائها شكلا معينا، بعد ذلك تقوم مرغريتا ببيع أكياس الأحذية لبائع متجول يذهب لبيعها في أسواق القرى المجاورة (غالبا من الهنود الأصليين) يقومون بشرائها بأسعار بخسة[1]. وكان هذا بعد 20سنة من ظهور هذا المفهوم (1973) وما نلمسه من هذه الفقرة (السبب الذي جعل مرغريتا لجمع الأحذية وكيفية التعامل معها ومن تم بيعها)، سبب ظهور القطاع غير الرسمي وخصائصه.

1: جان فرانسوا، دورتيه. معجم العلوم الانسانية.ط1. ترجمة: جورج كتورة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.2008.ص876

أسباب ظهور وتنامي القطاع غير الرسمي

- يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية[1]:

تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا القطاع وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع.

- العولمة أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.
- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.
- النمو الديمغرافي المتزايد.
- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخوصصة والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال...الخ.
- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينه.
- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة... الخ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.
- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط .
- تطور قطاع السياحة والحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها.

1: ملاك، قارة. اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة. جامعة متنوري. 2009-2010.ص38-39.

- هيكل النمو الاقتصادي :ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نموا لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة هذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالين، مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم.

ونذكر كذلك «...وإذا كان بعض الدارسين قد فسروا نمو الأحياء المتخلفة وأحياء واضع اليد في ضوء مفاهيم كالهامشية الاقتصادية وازدواجية البناء الاقتصادي، فإننا نجد محاولات حديثة نسبيا تميل الى تقديم تفسير أكثر تطورا تعتمد على فكرة القطاع غير الرسمي، ويذهب أصحاب هذه الفكرة الى أن الموارد والفرص في مدن الدول النامية ليست كافية لمواجهة التدفق السكاني عليها، مما أدى الى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية لعّل أهمها ، تضخم العاملين في القطاع الثالث، ونمو السكن العشوائي على أطراف المدن وتزايد التباين بين الجماعات الطبقية المختلفة، ارتفاع نسبة البطالة، فضلا عن تدهور الخدمات حضرية... و يفترض أن يضم الأخير قطاعا كبيرا من السكان والعاملين الذين يعيشون في معظم الأحيان داخل الأحياء الشعبية القديمة والأحياء العشوائية الحديثة.

وبغض النظر عن الانتقادات العديدة التي تعرضت لها هذه الثنائية فإنها ماتزال تعد واحدة من المحاولات النظرية التي سعت الى فهم القطاع غير الرسمي في مدن العالم الثالث، الذي يضم مدى واسعا من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...»[1] ويمكننا القول كذلك وكنقد لما سبق أنه يمكن للقطاع غير الرسمي أن يضم أصحاب شهادات عليا مكتسبة من النظام التعليمي الرسمي، فمعظم هؤلاء يشتغلون في الأنشطة غير الرسمية قبل تملكهم مناصب في القطاع الرسمي كما نجد أحيانا من منهم يتقلد عمل في كل من القطاع غير الرسمي و الرسمي على حد سواء وكذا ليس من السهل الدخول اليه، فإما أن يكون عن طريق العائلة المالكة أو يكون لك وسيط في ذلك.

ويمكن أن نضيف: «...اذ أن ظهور هذه الاحياء هو نتيجة منطقية وحتمية لوجود قطاعين اقتصاديين متعارضين: الأول مستقر ودائم والثاني قلق ومؤقت.

[1]: الحسني، السيد. الإسكان والتنمية الحضرية (دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة). ط1. مكتبة غريب.1991. ص14.

ومن الطبيعي أن يكون الاقتصاد الثاني من نصيب الهامشيين من سكان أحياء ومدن واضع اليد، وعلى الرغم من وضوح هذا التفسير الاقتصادي، الا أن بعض من دارسي المدن في أمريكا اللاتينية يفضلون مناقشة الاعراض دون التعرف على الأسباب، حيث يهتمون بإبراز النتائج الاجتماعية والثقافية "الهامشية الحضرية" بوجه عام. ولقد أوضحت بعض دراسات الهجرة الداخلية في أمريكا اللاتينية ان أحد الأسباب القوية لزيادة معدلاتها هو عدم قدرة "القطاع الاقتصادي الدائم المستقر" على النمو والاتساع... وبالتالي اتاحة مزيد من فرص العمالة للسكان الحضريين الهامشيين، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القطاع الصناعي الحضري ذلك أن هذا القطاع ما يزال محدود التأثير في المدن الكبرى بينما يكاد ينعدم تأثيره في المدن الصغرى، ولا طالما أن قطاعي الزراعة والصناعة لا ينموان بالمقدار الذي يسمح باستيعاب العمالة الريفية الحضرية، فان القطاع الثالث (الخدمات) يبدو الأمل الوحيد لامتصاص هذه العمالة، ونظرا لافتقاد هذه الأخيرة الى المؤهلات الفنية اللازمة للأعمال الصناعية، فإنها تضطر الى الالتحاق بالأعمال اليدوية في المشروعات الصغيرة أو أعمال الخدمات أو البيع المتجول...»[1]

خصائص القطاع غير الرسمي

على خلاف الخصائص التي ذكرها كل من **كايث هارت** وsethmaman فان تيار الثنائية اعتمد على اجاد معايير وخصائص القطاع غير الرسمي كالتالي[2]:

- استخدام 10 أشخاص على الأكثر في المؤسسة.
- عدم تطبيق القواعد القانونية والإدارية.
- استخدام المساعدين العائلين.
- غياب توقيت أيام ثابتة للعمل.

[1] : الحسيني، السيد. نفس المرجع السابق.ص12

2: عبد الحفيظ، عطار. التشغيل غير الرسمي في الجزائر بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.2009-2010. ص44.

- غياب قروض مؤسساتية.
- تكوين مدرسي يقل عن 6سنوات دراسة.
- في بعض الأحيان غياب الطاقة الميكانيكية والكهربائية.
- خاصية التنقل والظرفية لهذه النشاطات.

وقدم أيضا **B.Lautier** خصائص مركبة للقطاع غير الرسمي على النحو التالي[1]:

- قيام هذه النشاط في وحدات صغيرة الحجم (أقل من 5أو 10 عمال).
- غياب قانون رسمي ينظم هذا النشاط.
- مشاركة أفراد العائلة في القيام بهذا النشاط.
- أوقات وأيام القيام بهذا النشاط غير ثابتة.
- مكان القيام بهذا النشاط غير ثابت، مؤقت وحتى مخفي.
- استعمال قليل أو منعدم للتيار الكهربائي.
- نشاط لا يعرف نظام القروض.
- البيع يكون مباشرة نحو المستهلك في غالب الأحيان.
- غياب التجهيزات والآلات الحديثة.
- غياب أي معلومات تخص انتاج هذه السلع.
- اللجوء للموارد المحلية.
- سهولة ممارسة هذه النشاطات.
- غياب أي قانون ينظم السوق.
- إنتاجية ضعيفة.
- غياب أي حماية اجتماعية.
- الأجر المحصل عليه هو أقل من الأجر الأدنى.
- عدم استقرار العوائد المحصل عليها.
- إعادة البيع لبعض السلع عند إعادة إصلاحها أو صيانتها.

[1]: عبد الحفيظ، عطار. نفس المرجع السابق.ص45

إن استخدام هذا المفهوم فيما أصبح يعرف "بتقرير كينيا" أصبح يميّز القطاع غير المقيد بالخصائص التالية[1]:

- سهولة الحصول على نشاط.
- اللجوء للموارد والمصادر المحلية.
- سلم مقيد للعمليات.
- الملكية العائلية للمؤسسات (وسائل الإنتاج).
- اليد العاملة هي أهل عوامل الإنتاج.
- الخبرة والمؤهلات الفنية مكتسبة خارج النظام المدرسي الرسمي.
- السوق يخرج عن كل قانون ومفتوح على المنافسة.

لخص برنامج منظمة العمل الدولية للوظائف والمهارات في افريقيا، خصائص "القطاع غير الرسمي" في عناصر نعتبرها خصائص القطاع ما قبل الرأسمالي المعاصر منها:

- يتكون من مشروعات فردية وصغيرة، ذات توظيف ذاتي تمثل قرابة 40% من أجمالي قوة العمل في القطاع، ويبلغ متوسط عدد العاملين ثلاثة أفراد. باستثمارات محدودة، يبلغ متوسط رأس المال المبدئي 440 دولار.
- يتكون القطاع أساسا من أنشطة غير رأسمالية، ترجع ملكية وسائل الإنتاج في العادة الى الأسرة. وتتمثل الأهمية البالغة للعلاقات الاجتماعية التقليدية (الأسرة والأصدقاء والجيران) في مجال التزويد بقوة العمل والتمويل.
- التلمذة الحرفية أساس التدريب اكتساب المهارات.
- تخلف وبؤس شروط العمل وظروفه.
- التدني الكبير للخلفية التعليمية للمشتغلين.

1: عبد الحفيظ، عطار. التشغيل غير الرسمي في الجزائر بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.2009-2010.ص22.

- الدافع الأساسي للالتحاق بالقطاع هو تحقيق الكفاف أكثر من تحقيق الربح.

كما أن الأسر المعيشية ذات الدخول المنخفضة تمثل المصدر الرئيسي للطلب على السلع والخدمات التي ينتجها، مما أدى لتصنيفه كقطاع فقير للفقراء.

ويمكن إضافة خاصية أخرى، ففي ظل سيادة نمط إنتاج رأسمالي (محيطي) متخلف، في علاقات اقتصادية بالمركز (الدول الرأسمالية المتقدمة):

- يسهل تعرض منشآت "القطاع غير الرسمي"، للهزات الاقتصادية وان كانت بالغة الخفة، كما أنها أكثر تأثر بالتقلبات التي يواجهها القطاع المنظم لدى يعتقد بأن قدراته على خلق فرص عمل جديدة، مبالغ فيها، حيث تعمل في إطار قطاع هش لا يتحمل التقلبات الاقتصادية.

إن بلورة هذا المفهوم بهذه الكيفية قد يجعل من نشاطات هذا القطاع غير مهمة، غير مفضلة وغير مشجعة من طرف السلطات العمومية وأن خصائصها عكس خصائص القطاع الرسمي تماما.

وكل باحث حاول وضع خصائص حسب ما يراه، فهناك من قاسه بغياب الحماية الاجتماعية، وهناك من يقيسه بغياب منافسة السوق ...

يعمم كثيرا من الباحثين على أن الأنشطة غير الرسمية تدرس في سياق الدول النامية، بوصفها ميدان انتاج الكفاف والمؤسسات الصغيرة، والأشكال الرسمالية المتخلفة، في حين أنه هناك دراسات إمبريقيه حديثة أقيمت بالبلدان الصناعية أظهرت أن هناك نمو وتكاثر لهذه الأنشطة، كما استخلصت على أن هذه الأنشطة ليست مجرد فضالة من الماضي بل اعيد خلقها في السنوات الأخيرة، وتقر هذه الدراسات أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية أن ظهور هذه الأنشطة يرتبط بتكاثر الأشكال الاقتصادية المتخلفة، واحياء ظاهرة "العمل المعرق" بمدينة نيويورك برهان على ازدهار هذا الإنتاج[1].

ويشير **sassen ساسان** أن نسبة كبيرة من المؤسسات غير الرسمية في المدن الأمريكية تقوم بتقديم الخدمات الفردية الى ذوي الأجور المرتفعة، على عكس ما هو متداول

[1]: إسماعيل، قيرة وآخرون. العولمة والاقتصاد غير الرسمي. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. 2004. ص94.

حول البلدان النامية ومن هذه الخدمات غسل الملابس يدويا، اعداد المواد الغذائية وتستخدم الى هذه الأنشطة العمل الكثيف، ولكي تستمر في وجودها تلجأ الى توظيف العمل الرخيص الذي يشغل ساعات طويلة، ويضيف أن هذا النمط من النشاط يشجع الهجرة غير القانونية والتكلفة المنخفضة لتأجير العمل غير القانوني[1].

وفي إيطاليا الأنشطة غير الرسمية تحافظ على استقرار النظام الاقتصادي من خلال استيعاب العمال المطرودين من القطاع الحديث في فترات الكساد، ومده بالعمل الرخيص في فترات الازدهار.

وفي سياق ما يثار حول الأنشطة الحضرية غير الرسمية من حيث أنها تمثل مظاهر جديدة لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور وأنها تعتبر في نفس الوقت عما تعاني منه الأبنية الاجتماعية السائدة من مشكلات ومعضلات[2]، يبقى السؤال المطروح والأكثر أهمية ما مصير هذه الأنشطة وما مصير العاملين بها؟

ومن بعض الشواهد الحديثة في البلدان الغربية يشير بعض الباحثين الى أن ظهور الأنشطة الحضرية غير الرسمية هو مجرد تعبير عن اتجاه يسعى الى تحقيق أقصى حد من الربح للقطاع الرسمي الذي لم يعد قادرا على إستيعاب الزيادات السريعة في حجم القوة العاملة. أما البعض الأخر فقد تتبعوا منحى تزايد الأنشطة غير الرسمية في كل من الصين، بولونيا، رومانيا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال وغيرها رفضوا فكرة ارتباط هذه الأنشطة بالأزمة العالمية الرأسمالية، وركزوا على إعادة هيكلة العملية الإنتاجية الجارية في البلدان الرأسمالية الأمر الذي دفعهم للقول بأن هذا القطاع ما هو الا انعكاس لهذا الاتجاه نحو اللامركزية[3].

وفي ظل ذلك يبقى القطاع غير الرسمي حقيقة وظاهرة تستلزم الالتفات الى الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، وإعادة النظر في اهتمامها بالبعد الرسمي، ووصف هذه الأنشطة

[1]: نفس المرجع، ص95.
[2]: نفس المرجع السابق، ص96.
[3]: نفس المرجع، ص97

"باللارسمية" لان هذا الوصف يعد معطى مجحف بحقها، اذ أصبحت تعد مطلبا اجتماعيا لا غنى عنه.

ومن خلال ما يشهده هذا القطاع غير الرسمي أو المخفي أو الظل من تحولات على مستوى الحجم والدور في مجال التنمية (العمالة، التراكم) خاصة مع تزايد وتيرة العولمة وبالتالي زيادة معدلات (البطالة، الفقر، التهميش) وهذا ما يؤكده كل من بيتر مارتين وشومان حيث أشار الى العلاقة الوثيقة بين العولمة وقضية نمو البطالة وما يرتبط بها من تقليص قدرة المستهلكين، واتساع دائرة المحرومين. ويعد هذا القطاع أنشطة جديدة تولد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أي تهديد للغني ويعد كذلك سببا لعدم نفاذ سياسات التنمية ووصولها الى الفئات الأكثر فقرا وهذا يتطلب محاولة تحديد جماعات هذا القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة وما يوفره هذا الاستهداف من ترقية العمال، تطوير الإنتاج، تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد[1].

وفي هذا الإطار يمكننا طرح التساؤل التالي وهو ما نسبة القوة العاملة في قطاع الأنشطة غير الرسمية؟ هل هي في تزايد أو هي في تناقص عبر الزمن وما إذا كان هذا القطاع نمط متأخر ويمكن كما يجب على التنمية الرأسمالية القضاء عليه؟

كما نجد البديل في محاولة لإحصاء القوة العاملة بهذه الأنشطة ثم تنظيمها واعطائها نوع من الرسمية لأن ما ذكرناه أولا سيخلق مشاكل أخرى نحن في غنى عنها.

وحسب ما اطلعنا عليه من مختلف الأدبيات نجد تحليلات تحاول تبيان الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه هذا القطاع وأخرى تطرح صور الاستغلال التي تتعرض لها هذه الأنشطة غير الرسمية في سياق التنمية الحضرية، لكن دون أن نجد احصائيات حقيقية ودراسات تمدنا بالكيفية التي يجب التعامل بها مع هذه الأنشطة ، وكيف يمكن تنظيمها واعطائها صفة الرسمية ، ودون محاولة معرفة أين تذهب كل الاستثمارات التي تدرج في إطار التنمية الحضرية من أجل مواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان، البطالة، قلة الخدمات التعليمية والترفيهية...

[1]: إسماعيل، قيرة وآخرون. العولمة والاقتصاد غير الرسمي. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. 2004.ص99.

ويشير غاري Garry "...أن أنشطة القطاع غير الرسمي ترتبط بالظروف الصعبة التي تجعل الفقراء يبحثون عن وسائل عيش تضمن بقائهم واستمرارهم، كما ان مختلف أصناف الإنتاج الصغيرة تعاني من التبعية والاستغلال الذي يمارسه النظام القائم[1]

[1]: إسماعيل، قيرة. نفس المرجع.ص100.

طبيعة العلاقات الموجودة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي

ظهرت ثلاثة تيارات فكرية تتناول مسألة العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وهي:

- التيار الثانوي(Les dualistes)
- التيار البنيوي (Les structuralistes)
- التيار القانوني(Les légalistes)

بالنسبة **للتيار الأول** يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي، وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء. لقد ظهر هذا الاقتصاد لأن النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص البطالة.

أمّا **التيار البنيوي** فيرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو نابع من الاقتصاد الرسمي وأن الرأسماليين الذين لهم نفوذا في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة[1].

بالنسبة **للتيار القانوني** فانه يعتبر أن العمل غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة.

إن طبيعة العلاقات بين القطاعين (الرسمي وغير الرسمي) متعددة وتأخذ في الحسبان شساعة الأنشطة غير الرسمية، هذه الأخيرة تتواجد داخل مجموع القطاعات السوسيو-اقتصادية (الفلاحة، التعليم، الصحة، النقل، الحرف، الخدمات، ...الخ).

[1]: Portes Alejando et M.Castelles: The world underneathe: the origins، Dynamics، and effects of the informel economy، 1989.p289.

وتكمن مجالات العلاقة بين القطاعين في: التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة...الخ.

عموما يمكن تعريف هذه العلاقة في ثلاث نقاط رئيسية هي[1]:

1. قد تتواجد علاقات عامة بين القطاعين.
2. علاقات بين العاملين الذين ينتمون مرة إلى القطاع الرسمي ومرة أخرى إلى القطاع غير الرسمي.
3. بعض الأنشطة التي لا يمكن تصنيفها كلية ضمن القطاع الرسمي ولا ضمن القطاع غير الرسمي وإنّما يمكن وصفها بشبه رسمية (نجد هذا النوع من الأنشطة خاصة في المجال الحرفي والتجاري، فأغلبية التجار والحرفيين يملكون بطاقات مهنية وسجل تجاري، لكنهم يصرحون بدخل يكون أقل من الدخل الحقيقي وذلك لتفادي دفع الضرائب.

كما يمكن القول أنّه من بين أهم الوظائف الهامة في العلاقات بين القطاعين هي وظيفة التموين فهذه الأخيرة تربط القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي لأن أغلبية الأنشطة غير الرسمية تمون عبر طرق رسمية.

أما في المجال المالي فيلاحظ بأن العلاقة بين القطاعين تكون جد مهمة ولو أننا نستطيع القول بأن الاقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزء كبيرا من وفرات الاقتصاد غير الرسمي (معنى ذلك أن القطاع الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي لا يستفيدون كثيرا من القروض لعدة أسباب أهمها: عدم ثقة البنك فيهم نظرا لعدم توفر لديهم وثائق تثبت مهنهم، قلة أو نذرة الضمانات...الخ)، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب...الخ.[2]

1: ملاك، قارة. إشكالية الاقتصاد غير الرسمي. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة: جامعة _منتوري_ 2009-2010. ص42.

2: نفس المرجع. ص 43.

أمّا من ناحية اليد العاملة فيلاحظ وجود تدفق معتبر لهذه الأخيرة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي بسبب عدم توفر مناصب للشغل في القطاع الأول، إذ نجد أن خرجي الجامعات وأصحاب الشهادات الذين لم يحصلوا على عمل يتجهون مباشرة إلى المهن غير الرسمية وذلك بغرض تلبية حاجاتهم.[1]

إن عملية الفصل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي أصبحت صعبة نوعا ما لأن هناك عدة علاقات بين هذين الشكلين: فالاقتصاد غير الرسمي يجلب كل ما يتطلب العمل فيه من الاقتصاد الرسمي، في حين أن الاقتصاد الرسمي يتعامل بمنتجات الاقتصاد الآخر (هناك حركية في اليد العاملة بين القطاعين).

كما تتجسد العلاقة المتبادلة بين القطاعين في كون كل واحد منهما له تأثير على الآخر خاصة من ناحية اليد العاملة (العامل يمكن أن يتواجد في نفس الوقت في كلا القطاعين، ويمكن أيضا لموظف أن يقيم مؤسسة صغيرة غير رسمية).

أمّا في العلاقات الاقتصادية فان هذا الترابط يظهر خاصة في تبادلات السلع والخدمات بين القطاعين.

ويمكن أن تكون العلاقة في شكل[2]:

العلاقات التجارية:

حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة غير الرسمية تشتري مواد أولية من الاقتصاد الرسمي وتحولها فيما بعد إلى منتجات نهائية يعاد بيعها في الأسواق، ومن ثم يمكن للقطاعات الرسمية شراء المنتجات غير الرسمية هذا النوع من العلاقات التجارية يخلف نتائج سلبية أهمها:

[1] ملاك، قارة. نفس المرجع السابق. ص 34.
[2] نفس المرجع. ص44.

- **عدم وجود عدالة ضريبية:** فالتجار والحرفيين غير الرسميين يدفعون ضرائب عند شرائهم للمواد الأولية، لكنهم لا يدفعون في المقابل الضريبة على القيمة المضافة أو على الدخل عكس التجار والحرفيين الرسميين.
- لا يوجد فرق كبير بين السعر التجاري لمختلف الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية

مقارنة بالأنشطة الرسمية مما يحقق خسائر لهذه الأخيرة.

- **العلاقات المتأتية من الحركية المهنية:**

هذه الحركية يمكن أن تظهر في شكلين:

- ✓ حركية طويلة المدى.
- ✓ حركية قصيرة المدى.

أ- حركية طويلة المدى:

حيث هذا النوع من الحركية كان من أهم أعمال **لوبز قاسطانو**، حيث يرى بأن العمل غير الرسمي يرتكز على وحدات تتكون من عشرة أشخاص فما فوق ينتمون إلى شرائح مختلفة (أجراء، أصحاب المؤسسات الصغيرة، أصحاب الأعمال المنزلية، أرباب الأعمال المستقلة، وأصحاب المشاريع الصغيرة...الخ). إن معظم الشباب يلتجئون عند تكوين حياتهم المهنية إلى استعمال مختلف الوسائل غير الرسمية (أي الدخول في القطاع غير الرسمي) وذلك بصفتهم عمال مستقلين (كأجير في المؤسسات الصغيرة، أو القيام بالأعمال المنزلية...الخ)، هذه الفئة من الشباب تكون أعمارهم عادة تتراوح ما بين السن العشرين والخامسة والعشرين(20_25) بعد ذلك يذهب أغلبيتهم إلى القطاع الحديث (سواء كان عاما أو خاصا)، وابتداء من السن الأربعين يتوجه الأفراد إلى العمل المستقل أو يتقلدون مناصب أرباب المهن الصغيرة.

ويخلص لوبز قاسطانو للقول بأن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحقيق مداخيل إضافية خاصة بالنسبة إلى المتقاعدين، كما أنه يخلق فرصا للشباب في أخذ تكوينا تقنيا في مختلف ميادين الشغل.

ب- حركية قصيرة المدى:

يقصد بها انتقال اليد العاملة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، ويقال أنها قصيرة المدى لأن هذا الانتقال لا يدوم طويلا وإنما هو مرحلي فقط، عموما نجد مثل هذا النوع من الحركية في الأنشطة غير الرسمية الموسمية فقط.

في الأخير يمكن القول بأن نوع العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينظر إليها من وجهتين[1]:

الوجهة الأولى: وترى بأن هذه العلاقة تتصف بالتكامل بين الاقتصاديين فهي تعمل على ضمان استمرار تكامل وظائف الاقتصاد الحضري رغم اختلافهما من حيث كونهما يعكسان نمطين وفرعين من مصادر الدخل ويبررون أصحاب هذه الوجهة ذلك باعتبار أن الاقتصاد غير الرسمي يغطي العجز الذي يشكو منه القطاع الرسمي خاصة من ناحية تشغيل اليد العاملة، بل ذهبوا للقول إلى أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أصبحت مجالا لزيادة الإنتاجية وتوليدا للدخل في مجتمع كان بدونها سيصبح أكثر فقرا

الوجهة الثانية: يرى أصحابها بأن نوع هذه العلاقة هي علاقة التبعية واستغلال لمؤسسات القطاع الرسمي، وبالتالي فهو يعتبر من المعوقات التي تقف أمام نمو القطاع الرسمي وقيام بأدواره التنموية بشكل متجانس.

وفي هذا الإطار، تندرج الكثير من المحاولات السسيو_معرفية للتمييز بين القطاعين: "الرسمي _غير الرسمي" في ضوء مقولات العمل المنتج، والعمل غير المنتج. وحسب ماركس، فإن لنمط الإنتاج الرأسمالي معنيين اثنين.

الأول: يعني خلق القيم الاستعمالية، تكييف موارد الطبيعة للحاجيات الإنسانية.

[1]: ملاك، قارة. نفس المرجع السابق. ص45 .

الثاني: يعني عملية إنتاج القيمة الزائدة، والاستحواذ عليها من قبل مالكي مختلف أشكال رأس المال. وعليه نستطيع أن نقول إن فئات الاقتصاد غير الرسمي المهمشة، هي في "البلدان المحيطية" تمثل نتاجا لعملية نفي مزدوجة، فمن جهة تنتمي هذه الفئات الى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، أي بمعيار القوة المنتجة الى قوة التخلف والمحافظة، حيث تصبح هذه القوى ضمن إطار عملية" التراكم المحيطي" بمثابة جسم زائد...[1]

2: إسماعيل، قيرة وآخرون. العولمة والاقتصاد غير الرسمي. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. 2004.ص ص106 .107.

القطاع غير الرسمي في الجزائر

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر الى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي الى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية والخدماتية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقض للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثر كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه الى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصاد والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع.

فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ من باب الصدفة في الجزائر، بل تمخض عن جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها هذه الأخيرة وسنحاول فيما يلي ادراج أهم المراحل التي مر بها هذا القطاع على وجه الاختصار:

مراحل الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر

مرحلة القطاع غير الرسمي بين 1962-1985[43]:

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى الأسعار التي كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية.

كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فكان معظم الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لدى فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل فئات خاصة النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين...

مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1988 الى نهاية التسعينيات[44]:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهدت أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد خاصة في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة باستيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كان الهدف منها اقامت استراتيجية من شأنها أن تساعدها في الخروج من هذه الأزمات المتعاقبة، حيث تجسد الإصلاح الأول في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية الحرية الاقتصادية في الجزائر. أما الاصلاح الثاني في 1993 فقد كان يهدف الى اجاد حلا للأزمة الاقتصادية الخارجية. في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع الى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخوصصة، تطبيق نظام الأسعار... الخ، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية...)

ولقد خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية اذ أدت الى زيادة نسبة البطالة، وهذا ما أدى الى انتشار الأنشطة غير الرسمية من بينها بائعي الأرصفة

[43] : ملاك، قارة. اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه. قسم الاقتصاد المالي. قسنطينة. جامعة _منتوري_ 2010.ص119

[44] : نفس المرجع.ص120

والمتجولين...الى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الطراب ندو وتجارة الحقيبة.

الجدول (1): المدن المغاربية والطاقة الاستيعابية لقطاعها غير الرسمي[45].

المدينة المغاربية	نسبة القوة العاملة المستوعبة في القطاع الحضري غير الرسمي
-الدار البيضاء	%38.7
-فاس	%25.2
-مراكش	%23.4
-عنابة	%27.1
- سكيكدة	%21.5
- سعيدة	%19.0
- تلمسان	%29.0
- تونس	%5.1
- صفاقس	%22.6
- سوسة	%21.2
- بنغازي	%16.0
- طرابلس	%18.4
- نواكشوط	%31

[45]: إسماعيل، قيرة. مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد 77، مارس،1994، ص228.

مرحلة توسع القطاع غير الرسمي بعد 1998[46]:

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، يمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:

- إعادة التوازنات المالية نظر لارتفاع ارادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.
- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.
- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات.
- انخفاض معدل التضخم.
- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، الا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، الا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج الى جهاز مصرفي يكون مرّن بالإضافة الى غياب البيروقراطية والرّشوة في مجال منح القروض.

أما عن أسباب نمّو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فهي عديدة ومتنوعة، منها ما هو مشترك مع الأسباب العامة المذكورة سابقا ومنها ما هو متضمنا في خصائص النظام الإنتاجي الوطني كنّمو القطاع الثالث وتطور عدد مؤسسات القطاع الخاص، ومنها كذلك ما هو مرتبط بالانفتاح المتسرع وغير المدروس للاقتصاد الجزائري وما ترتب عنه من أثار سلبية على الفئات غير المحظوظة في المجتمع بعد تنفيذ البرنامج التعديل الهيكلي، إلى جانب ضغط الخوصصة وتصريح العمّال، وعدم الاستغلال العقلاني الإمكانيات المالية التي تتوفر عليها الدولة بتوجيهها

[46]: نفس المرجع. ص120.

إلى الاستثمارات المنتجة التي يحتاجها الاقتصاد من أجل النّمو والتشغيل، مما أدى إلى تشجيع النشاطات الموازية والغش والتهرب الضريبي، ولجوء الكثير من المصرحين إلى الطرق غير القانونية وغير المشروعة لكسب الدخول[47].

[47] : محمد، زعلاني. شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب والآثار). أبحاث اقتصادية إدارية. جامعة باتنة، العدد10. ص209

خاتمــة

إنّ القطاع غير الرسمي على اختلاف تسمياته، القطاع الموازي، القطاع غير المنظم، القطاع الخفي، القطاع الهش، القطاع الهامشي، القطاع الشبحي، القطاع التحتي...يبقى حقيقة اجتماعية واقتصادية لا بد من تكثيف الدراسات حولها، رغم أنّ هذه التسميات تبقى مجحفة في حقه، إذ يبقى من البدائل المتاحة أمام الفئات الفقيرة والتي ليس لها حظا من تقسيم العمل الرسمي لدى فهي تحاول العيش على هامشه من أجل تحقيق بقائها واستمرارها.

ولذلك يبقى تناول هذا القطاع أو هذه الأنشطة الحضرية غير الرسمية بالتحليل والدراسة أمر ضروري من أجل الوقوف على أثارها السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحضري ومحاولة تنظيمها وإضفاء الصفة القانونية عليها حتى يتسنى للاقتصاد الرسمي إدراجها ضمن إحصاءاته فيصبح تأثيره ايجابيا على الاقتصاد المحلي والوطني ككل.

الفصل الثاني

تمهيـــــد

مفاهيـــم التنميـــة الحضريـــة

عوامـل ومعـــدلات التنميـــة الحضريـــــة

الاتجاهـات النظريـة فـي دراسـة التنميـة الحضريـــة

مشاكـــل التنميـــة الحضريـــــة

خـــاتمـــــة

تمهيـــد

تعاني كثيرا من المدن مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولا سيما تلك المدن التي تمر بتغيرات سريعة نتيجة للهجرة السكانية المتزايدة والمستمرة اليها، لذا أصبحت التنمية بشقيها العام والمحدد ذات مطلب أساسي لا سيما أنها تشير الى العمليات المتشابكة والمستمرة- سواء كانت كبيرة أم صغيرة-والتي يمكن من خلال مساعدة المجتمعات لكي ترفع مستوى الحياة فيها بطريقة مقصودة وواعية، أي ارادية، وأهداف التنمية الحضرية لا تختلف عن أهداف التنمية عموما وهي بهذا المفهوم تشمل كل جوانب الحياة الحضرية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعمرانية، كما تسعى هذه الأخيرة الى تحقيق أهداف عامة تركز على تدعيم وتوازن الخدمات الحضرية.

وتعتمد التنمية الحضرية أساسا على أسلوب تنمية أحياء وقطاعات المدينة من خلال تشريع القوانين وسن السياسات واعداد البرامج من أجل توفير الحاجيات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والحضرية...وقد أخذت بعض دول العالم الثالث على عاتقها توفير كثير من الخدمات كالتعليم المجاني والخدمات الصحية العمومية وتوفير السكن لذوي الدخل الضعيف وكذا الضمان الاجتماعي ورعاية الاسرة وذوي الاحتياجات الخاصة والجانحين...وتوفير المواصلات... ورغم ذلك يواجه العاملين في مجالات التنمية الحضرية كثير من الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون حل كل المشاكل الى جانب ذلك قيام مشاريع تنموية بعيدة كل البعد عن الحاجات الفعلية والمشاكل الواقعية وغياب المعلومات النظرية والبيانات الإحصائية والى غيرها...

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لمفاهيم التنمية الحضرية عند بعض الباحثين، وقبل ذلك سنحاول التطرق الى كل من مفهوم التنمية، التحضر، والحضرية، والمدينة على وجه العموم ومن تم ننتقل الى عواملها ومعدلاتها وبعد ذلك سنركز على بعض الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الحضرية وفي الأخير سنتعرض الى مشاكل التنمية الحضرية.

مفاهيم التنمية الحضرية

مفهوم التنمية:

تشير كلمة التنمية الى البرامج الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تنجم عن تنظيم المجتمع المحلي، واعتبر بعض السسيولوجيين أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية انتقال المجتمعات من نمط ما قبل الصناعة إلى نمط الصناعة.[48]

وهي عبارة عن وضع السبل كافة في توظيف تنمية الواقع الافتراضي، وتطوير الفرضيات التي تفي بضروريات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية احتياجاتها، بما يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة.

مفهوم التحضر[49]:

تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية Urbs وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما.

ويعرف **كينجلز دافيز** التحضر بأنه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في مجتمع معين. وبالتالي قد تنمو المدن في الحجم دون حدوث تحضر، إذا ما تزايد عدد السكان الريفيين بمعدل أكبر، ففي أوربا كان معدل النمو الحضري السريع راجعا الى الهجرة الريفية الحضرية الضخمة، أما في العالم الثالث فالتحضر أكثر بطئا لأنّ سكان الريف مستمرون في الزيادة السريعة بالرغم من الهجرة الى المدينة.

فالتحضر هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية الى المدينة وإقامتهم بمجتمعها، ويطلق على مستوى الذي يميل إليه المجتمع من تحضر درجة التحضر ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين ألف من مجموع سكان الدولة.

1: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2004.ص.12.

[49] : الخواجة، محمد ياسر. علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتحليل الواقعي.ط1. طنطا: دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع.2008. ص ص 20.18

توصف عملية التحضر دائما بأنّها عملية تراكمية ويقصد بذلك أنّ رصيد التحضر لا يظل ثابتا على ما هو عليه وإنّما يتعرض باستمرار لإضافات وزيادات تنجم عن الإقامة الدائمة والاستقرار بنطاق مكاني محدد مع ما يرتبط مع ذلك من إنجازات يحققها الإنسان. إذ لا نعني بالتراكم من ناحية زيادة النسبة السكانية فقط وإنّما تتعدى ذلك إلى زيادة الموارد والخبرات....

ومن هذا يمكن تعريف التحضر بوصفه ضرب من ضروب التغير البنائي الذي لا *يقتصر فقك على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، ولكنه يتضمن أيضا تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم وقيمهم الاجتماعية.

وقد دعى عدد من الباحثين في أوساط مدرسة شيكاغو إلى اعتبار النّمو الحضري أسلوب حياة متميز بحد ذاته، ويرى أبرز هؤلاء **ويرث** أنّ التحضر يشكل شكلا من أشكال الوجود الاجتماعي لا يقتصر على توزيع الجماعات في أماكن إقامتها أو عملها أو مصالحها الاقتصادية.

مفهوم الحضرية:

يرى **هنري لوفابر** بأنّ الظاهرة الحضرية والمجال الحضري هما انعكاس للعلاقات الاجتماعية وتجسيد ملموس لهذه العلاقات، وقد ميّز في مقاربته للظاهرة الحضرية بين الوظائف والأشكال والبنيات.

ويضيف لوفابر أنّه تتميّز الظاهرة الحضرية بتميزها وتعقدها وتضخمها في المجتمعات المعاصرة مما يجعلها غير قابلة للفهم من منظور واحد[50].

يشير مفهوم الحضرية كما عرفه **مارشال جوردن** إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق

[50] : صحراوي، بن حليمة. محاضرات سسيولوجيا المدينة. سنة ثانية علم الاجتماع الحضري. 2013/03/13.

وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال.[51]

ويعد **لويس ويرث** من أبرز العلماء الذين ناقشوا وفسروا مفهوم الحضرية كطريقة في الحياة يمكن تناولها ميدانيا من خلال ثلاثة اتجاهات متشابكة ومتساندة فيما بينها هي:

- كبناء فيزيقي يتضمن أبعاد ايكولوجية سكانية وتكنولوجية.
- كنسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن بناءًا اجتماعيا مميزا أو مجموعة من النظم ونمط محدد من العلاقات الاجتماعية.
- كمجموعة من الاتجاهات والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجمعي والذي يخضع لآليات الضبط الاجتماعي السائدة.

تتميز الحضرية كطريقة في الحياة ونمط في التفكير بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة، وتتمثل أهم خصائص الحضرية فيما يلي[52]:

- تتناسب طرديا مع عدد السكان.
- شكل العلاقات الاجتماعية حيث أنّها سطحية وغير شخصية ولها الطابع الانقسامي حسب **لويس ويرث. أي** تتسم **أكثر رشدا** بكونها ثانوية ونفعية وتكون وعقلانية...
- اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي.
- التسامح الاجتماعي.
- سيطرة الضبط الرسمي والثانوي.
- التنقل والحراك الاجتماعي.
- الروابط الطوعية.
- الفردية.

---

[51]: محمد ياسر، الخواجة. المرجع السابق. ص20.

[52] : محمد ياسر، الخواجة. علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتحليل الواقعي.ط1. طنطا: دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع.2008. ص ص 31.20.

- العزل المكاني.

مفهوم المدينة:

المدن لا تنجز جزافا وإنّما تبرز استجابة لما تقدمه البيئة من منافع وإغراءات، ويرى **بارك** أنّ المدن حال قيامها تكون بمنزلة الآلية التي تنتقي من مجموع السكان الأفراد المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميّزة وتتسع المدن وتكبر وتتنامى عبر عمليات المنافسة والغزو والتتابع وفق قوانين أشبه بالقوانين البيولوجية...[53]

والمدينة في جوهرها تمثل مركزا للسيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومحو تدور حوله جماعات وأنشطة متنوعة دون أن ترتبط فيما بينها علاقات شخصية أو اجتماعية حميمية، وقد تتكون مثل هذه العلاقات في أوساط بعض الجماعات الاثنية أو المهاجرة غير أنها سرعان ما تبدأ بالتفكك والاندثار مع تزايد الكثافة والتعقيد في حياة المدينة.

تتكون المدينة حسب **ماكس فيبر** من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة لكنّها نسبيا تعد مكان إقامة مغلقة. كما يرى أنّ المدينة الحديثة هي نسق أمحل إقامة مغلق نسبيا لتجاور المنازل بشكل كبير ومن شروطها الضرورية وضوح وظيفتها الاقتصادية.[54]

التنمية الحضرية

يستوجب الحديث عن التنمية الحضرية في الأساس الحديث عن أماكن المناطق الحضرية والبناء الأساسي لشكلها ومكوناته والمدن وكيفية نموها وتطورها ومدى تحضرها بمختلف وظائفها وأنشطتها...

وقد قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام1951م، حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي.

ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر إليها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية، بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية

[53]: صحراوي، بن حليمة. نفس المرجع السابق. 2013/01/20.

[54]: صحراوي، بن حليمة. محاضرات سسيولوجيا المدينة. سنة ثانية ماستيرعلم الاجتماع الحضري. 2013/01/06

والصحية، ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م، أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبالتالي وّجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة.

وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958 م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموّجه الذي بدأ يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموّجه نحو استخدام الأرض.

وشكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية.

فالتنمية الحضرية هي: «عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونمـوها»[55].

وتشيـر التنمية الحضرية كذلك إلى زيادة كثافة السكان بمـــا يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة، واشتغـــال الأفراد في الإنتاج، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، ووجود درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي، وترتبط التنمية بنمو الدولة، وتنسيق الضبط الاجتماعي الذي يقوم على أسس قرابية. وفي ضوء هذا فالتنمية الحضرية هي عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافة التي تؤدى إلى تنمية

1: حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2004.ص17

المدن كمل تعنى كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة، وتشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار[56].

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية، فقد كتب **سكوت** 1969، بحثا عن المشاكل الحضرية، تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن، واهتم بالأحياء المتخلفة. ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام1948، وفى عام 1967 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض[57].

ويرى **فورستـــر** أن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث أن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين عن العمل[58].

وتعرف التنمية الحضرية بأنها: «مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى، وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية، وبين القوى المعاصرة والضاغطة، وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى»[59].

وترى **منال طلعت محمود** أن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة المواطنين، وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعي

والمقصود بالتنمية الحضرية كمفهوم إجرائي عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها، من خلال إنشاء مشاريع ومخططات بهدف اشتغال الأفراد في شتى القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وسيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات، قصد تحقيق الرفاهية والرقي اجتماعيا واقتصاديا.

---

[56] نفس المرجع.ص17.

[57] Www.astrolabefiles.wordpress.com /.../urbanplaning -002. 25/03/2014.21:58.و
Www.saadhmed.Blogspot.com/2012.07/biog-post.html . 25/03/2014.22:15.

[58] رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. نفس المرجع السابق.ص18.

[59] Www.digiurbs.blogspot.com/.../blog-post_7.html.16/03/2014.19:20.

يقول **ابن خلدون**: «الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها».

يتضح من خلال التعاريف السالفة الذكر أن التنمية الحضرية هي مجموعة من العمليات والبرامج الجماعية والتعاونية والديمقراطية، التي تعلم الاعتماد على النفس، وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى الموجهة أساسا نحو تحقيق وإحداث التغير الاجتماعي المطلوب، ونقل المجتمع الحضـري من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.

- هي عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة أو للمادية. يشمل النواحي الفيزيقية كالنسيج العمراني والمباني والكتل والجوانب الاجتماعية.
- هي عملية تطوير المجتمعات الريفية الى مجتمعات حضرية كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع، مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.
- وهناك من يصفها على أنها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج للتنمية المستدامة.
- كما نذكر أساسا التنمية العمرانية والتي هي شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وفرص العمل) ولا يمكننا دراسة مشكلات التنمية العمرانية بدون أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

مؤشرات التنمية الحضرية:

وهي المتغيرات التي تعتري المدينة وتتمثل في[60]:

- التغييرات على مستوى المساكن وبنا ء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار.
- زيادة كثافة السكان بما يتعدى 2000 نسمة في الكيلو متر مربع، وكبر حجم المدينة بما يزداد عن 10000 نسمة.
- اشتغال الأفراد في الإنتاج وتوزيعه.
- سيادة المهن التجارية والصناعية والخدمات.
- ظهور درجة عالية من تقسيم العمل والتعقد الاجتماعي.

عوامل التنمية الحضرية:

صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدى إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية[61] :

1. الإنسان والجماعات .
2. البيئة والطبيعة.
3. البيئة التي صنعها الإنسان.
4. النشاطات.

وبالإضافة الى ذلك تعود التنمية الحضرية ونمو المدن الى تقدم الاختراعات والكفاءة المتزايدة في التكنولوجيا والنقل والمواصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الامداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج اليها التنمية الحضرية، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية، حيث تعتمد المدن اعتماد كبير على التجارة، كما أن النّمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية من العوامل الهامة في عملية التنمية

[60] حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2004. ص39.

[61] نفس المرجع. ص 41.

الحضرية، فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت الى انخفاض نسبة الوفيات نتج عن هذا النمو السكاني زيادة في قوة العمل، ويضاف الى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة، وتقسيم العمل. إذ تنمو المدن نتيجة ظهور أعمال ومهن جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية مما يصاحب هذا النمو تزايد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج الى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية.

أهدف التنمية الحضرية:

- رفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.
- صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتهم.
- اتساع حركة التصنيع والإنتاج.
- محاولة تحقيق التنمية في كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.
- إحداث تغييرات على مستوى البيئة التي يعيش بها الناس.
- دفع الأفراد لكسب قدرات وقيم تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشاكل حتى يكون باستطاعتهم إحداث التغيير.

متطلبات التنمية الحضرية:

- الاعتماد على متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم.
- الاعتماد على الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع.
- المجتمعات الريفية باعتبارها الجزء الأهم في عملية التحضر.
- التغير الجوهري في استخدام الأرض.

لا شك أن تكون هذه المتطلبات ذات أهمية جوهرية، لكن دون أن ننسى أو نتناس نوع المشروعات والمخططات ومدها وما إذا كانت منساقة من الواقع معتمدة على الحقائق الفعلية والحاجات والمشاكل الواقعية، فقبل الشروع في التخطيط يلزم من المخطط الاطلاع على مختلف الاحصائيات والتعدادات، فليس من اللائق وضع مخططات دون معرفة لمن أو لأي مجتمع نحن نبني؟ ولماذا نبني؟ وكيف نبني؟ فهذا يلزم ادماج الاخصائي الاجتماعي مع الجغرافي والمهندس من أجل مخطط أو تخطيط شامل كامل يلبي حاجيات ورغبات الساكن وتحقيق له الحياة الكريمة التي يستحقها...وذلك مع تظافر الجهود وارتقائها لمستوى التخطيط

والبناء والتجهيز والتنظيم. «وتساهم علوم الهندسة المعمارية والهندسة المدنية وعلم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والثقافة والسياسة مساهمة فعّالة في تخطيط المدن وتنميتها»[62].

وبعد ذلك يأتي دور المشرّعين والمراقبين _سواء مراقبة انجاز المخطط أو المشروع أو مراقبة الساكن ومدى التزامه بالمحافظة على التجهيزات ودفع مستحقاتها..._فنحن كمجتمعات العالم الثالث في أزمة مراقبة ان صحّ التعبير فانتشار الفساد والرشوة وفشل المخططات وانهيار المشاريع مع انتهاك ومد اليد على المال العام خير دليل على ذلك.

1: حسين أحمد عبد الحميد، رشوان. المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 1998. ط7. ص212.

مشاكل التنمية الحضرية:

إن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية وهي بهذا تواجه مجموعة من المشاكل والعراقيل لاسيما المشاكل الإدارية والتنظيمية وأخرى تتعلق بالعمل وتنفيذ المشاريع والإحصاءات وما الى ذلك من مشاكل أخرى نذكر على سبيل المثال:

- مشكلة التضاعف السكاني المستمر الذي يؤثر بشكل مباشر في عملية التنمية الحضرية.
- الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان كالحروب.
- عدم التخطيط المسبق للمشاريع التنموية التي يصير معظمها غير ناجع في المستقبل.
- التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري.
- اختناق حركة السير وزيادة الحاجة لشق طرقات جديدة.
- سوء تقسيم واستخدام الأرض.
- العراقيل الجغرافية كالتضاريس والمناخ.
- نقص الكفاءة والخبرة في مجال التنمية.

ويمكن أن نقترح مجموعة من الحلول، والتي من الممكن أنّ تساهم في تنمية التنمية الحضرية ومن شأنها أيضا أن تقلل من المشاكل المذكورة سلفا، وكذا تحقيق حياة كريمة لسكان المدينة كما يتمنّونها:

- اعتماد الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية.
- التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط المسبق للمشاريع أو المشاكل المتوقعة مستقبلا.

- تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية بين القوى المعاصرة والضاغطة.

- القيام بعدة إحصاءات بين الفينة والأخرى، لمعرفة حاجيات المدينة من هياكل ومشاريع تنموية.

- تنمية الثقافة البيئية بغرس الأشجار وإنشاء مساحات خضراء تساهم في إعطاء واجهة حضرية جيدة.

- إنشاء برامج لتجديد المدن وضواحيها.

- تشريع قوانين صارمة لردع كل من يتسبب باختلال البنية الحضرية أو محاولة المساس بها.

- وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين.

إن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية وهي بهذا تواجه مجموعة من المشاكل والعراقيل لاسيما المشاكل الإدارية والتنظيمية وأخرى تتعلق بالعمل وتنفيذ المشاريع والإحصاءات وما الى ذلك من مشاكل أخرى نذكر على سبيل المثال:

- مشكلة التضاعف السكاني المستمر الذي يؤثر بشكل مباشر في عملية التنمية الحضرية.
- الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان كالحروب.
- عدم التخطيط المسبق للمشاريع التنموية التي يصير معظمها غير ناجع في المستقبل.
- التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري.

- اختناق حركة السير وزيادة الحاجة لشق طرقات جديدة.
- سوء تقسيم واستخدام الأرض.
- العراقيل الجغرافية كالتضاريس والمناخ.
- نقص الكفاءة والخبرة في مجال التنمية.

ومن الحلول الممكن اقتراحها في هذا الصدد:

- اعتماد الاختراعات والكفاءة المتزايدة في تكنولوجيا النقل والموصلات والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية التي تحتاج إليها التنمية الحضرية.

- التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط المسبق للمشاريع أو المشاكل المتوقعة مستقبلا.

- تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية بين القوى المعاصرة والضاغطة.

- القيام بعدة إحصاءات بين الفينة والأخرى، لمعرفة حاجيات المدينة من هياكل ومشاريع تنموية.

- تنمية الثقافة البيئية بغرس الأشجار وإنشاء مساحات خضراء تساهم في إعطاء واجهة حضرية جيدة.

- إنشاء برامج لتجديد المدن وضواحيها.

- تشريع قوانين صارمة لردع كل من يتسبب باختلال البنية الحضرية أو محاولة المساس بها.

- وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين.

ويمكن وفى ضوء التعريفات السابقة للتنمية الحضرية يمكننا إن نحدد أهم عناصر المفهوم بما يلي:

1. التنمية الحضرية عملية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع.
2. التنمية الحضرية تستهدف رفع مستوى دخول الافراد من خلال المشروعات الاقتصادية.
3. التنمية الحضرية عمليه إرادية وموجهة.
4. أنها العملية التي عن طريقها تحدث التغيرات الاجتماعية المقصودة في البشر وبالتالي يكتسبون القدرات والقيم التي تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشكلات بحيث يستطيعون، أحداث التغيرات في البيئة التي يعشون فيها.

وهكذا فإنّ التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية. فعند محاولة تحليل نمو التنمية الحضرية لابد إن يستوعب هذا التحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والتنظيمية والديمغرافية والايكولوجية والنموذجية.

ويجب أن تهدف استراتيجيات التنمية الحضرية إلى تحديد منهجية لتدبير التنمية الحضرية من أجل استباق جيد للمعيقات التي يطرحها التطور السريع للسكان الحضريين. وكذا من أجل ضمان الحاجيات الناجمة عن التوسع المجالي السريع للتكتلات العمرانية.

الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الحضرية

لقد أصبحت المدينة منذ القرن السابع محور اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات، حيث اهتم علماء الاقتصاد بدور الصناعة في المدينة في حين اهتم علماء الجغرافيا بمهن سكان المدن، واستخدامات الأرض، وموقعها، وتوزيع المساحات الفيزيقية، والتغيرات في حجم الموقع، واهتم المؤرخون بالمدينة من زاوية تاريخها، ونظر علماء السياسة الى المدينة باعتبارها وحدة من القوانين أو شكلا من أشكال الحكومات، واهتموا بتنمية الحكومات الحضرية ومشاكل الحكم، مستهدفين اعادة تشكيلها وتخطيطها....

كما نظروا اليها من زاوية تعامل الحكومة مع شكل الحياة الحضرية، ولقد اعتبر الاخلاقيون المدينة مجرد مجموعة من القيم التي تجعلها مكانا مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه، فقد تناولت نظرية **اوسوالد شبنجلر** الفيلسوف وشاعر المدينة والاضطرابات الحضرية. والمدينة- في رأيه-هي أقصى نقطة أين تتعقد فيها المحلية البسيطة التي تقوم على روابط الدم والتقاليد، فهو صاحب مقولة: «مولد المدينة موقوف على نهايتها»، أن تنظيم المدينة يتوافق مع الاقتصاد الذي يستند الى النقد والعلمانية مما ينجم عنه الديمقراطية وبالتالي الفوضى.

اما علم الاجتماع فقد اهتم دراسة المدينة والحياة الحضرية، وأجرية عدة دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا من أهمها دراسة **تشارلس بوث** عام 1889 للحياة والعمل لسكان لندن، وفي عام 1899كتب **أدنا فيبر** بحثا سسيولوجيا بعنوان "نمو المدن في القرن التاسع عشر" ثم نشر ماكس فيبر كتابه "المدينة"، هذه الدراسات وأخرى استخلص علماء الاجتماع تعميمات تتعلق بطرق النقل والعلاقات الاجتماعية، واستخدموا في ذلك العديد من المداخل والنظريات.

لدى سنحاول فيما يأتي تسليط الضوء على بعض الاتجاهات النظرية التي اهتمت بالتنمية الحضرية عموما والأماكن الحضرية والمدينة كنقطة بداية ونهاية لها[63]...

[63] حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 2004. ص ص33.32.31

الاتجاه الثنائي: المقابلة بين الريف والحضر[64]:

وتفسر المدينة في هذا الاتجاه في ضوء تقابل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، ومن أبرز المفكرين الذين أخذوا بهذا الاتجاه المفكر العربي عبد الرحمان بن خلدون حيث خصص فصلا في مقدمته ميز فيه بين البدو والحضر، وأرجع الفرق بينهما الى الإنتاج والثروة، ويرى أن الحضارات تأدي الى التقدم الإنساني إلا أنه يصاحبها انحطاط السكان. فهم يأكلون بشراهة، كما ينحرفون الى الحياة الجنسية الشاذة مما يعمل على تفكك المجتمع في حين أنه يرى أهل البدو على عكس سكان المدن، فهم يعملون بجد لسد احتياجاتهم الأساسية للحياة، وهم أقوى جسمانيا وأكثر شجاعة وولاء لذوي قرباهم من أهل المدينة، كما أنهم يتمسكون بالتقاليد وبمعتقداتهم التي اكتسبوها عن أهلهم...

واستخدم **سبنسر** كلمتي التجانس واللاتجانس للتمييز بين البدو والحضر. وذكر **هنري مين** في كتابه " القانون القديم" 1861 أن البلدان المتقدمة تسير في حركة من مجتمع يقوم على المكانة الى مجتمع يقوم على التعاقد، وأقام **هوارد بيكر** تفرقة بين مقدس وأخر علماني.

وأوضح **فردينا ند تونيز** في مؤلفه المشهور "المجتمع المحلي والمجتمع" 1887 أن العلاقات الاجتماعية أمر يرتبط بالإرادة الإنسانية، بمعنى أنها توجد فقط بفضل إرادة الأفراد ومع ذلك تختلف دوافع أو أسباب الارتباط بالأخرين اختلافا كبيرا من فرد الى فرد. ومن موقف الى آخر، ففي بعض الأحيان يرتبط الأفراد، بعضهم مع البعض الأخر على أساس من إرادتهم "الطبيعية والأساسية" فتكون العلاقة بينهم غاية وهدف في ذاتها. وقد يكون أساس العلاقة "إرادة عقلانية رشيدة" فيها يرتبط الأفراد مع بعضهم البعض لتحقيق أهداف معينة، ومن هنا أطلق **تونيز** على النسق الأول المجتمع المحلي تقوم فيه العلاقات على لأساس القرابة (مجتمع تقليدي)، بينما سمى الثاني المجتمع وهو المدينة، تسوده العلاقات الرسمية المصلحية. وهو يتسم بالانقسامية حيث يشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال...

في حين ميزّ **اميل دوركا يم** بين مجتمع يقوم على التضامن الآلي وآخر يقوم التضامن العضوي وينتقل المجتمع الذي يقوم على التضامن الآلي والوحدة السيكولوجية الى المجتمع

[64]: حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. نفس المرجع السابق. ص ص40.34.

الذي يقوم على التضامن العضوي، ويستند إلى الاعتماد المتبادل الذي ينتج عن تقسيم العمل في المجتمع الحضري...

واعتبر **سوروكن** و**زرمان** المهنة المعيار الرئيسي للفروق الريفية/الحضرية وينبثق عن هذا المعيار سلسلة من الاختلافات تتبلور في ثمانية خصائص تستخدم للمقارنة بين الريف والحضر وهي:

- المهنة.
- البيئة.
- حجم المجتمع.
- كثافة السكان.
- التجانس واللاتجانس بين السكان.
- التمايز والتدرج الاجتماعي.
- الحراك.
- نسق التفاعل.

وبالرغم من كل الدراسات التي تخص الاختلافات الريفية/الحضرية إلا أن ما نشاهده خاصة في العالم الغربي بداية زوال هذه الفروق وهذا راجع الى الاتصالات المستمرة بين القرية والمدينة، فأصبحت الأنماط الحضرية الخاصة بالحياة والقيم والأذواق تسود المناطق الريفية، وانتشر في الريف شبكات ووسائل النقل والمدارس والعلاقات الحضرية، الى استوراد السلع المصنعة في المناطق الحضرية...وهكذا انصهرت الاختلافات والفروق، ويظهر ذلك في أرياف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وروسيا والصين...

الاتجاه التنظيمي[65]:

ينظر الاتجاه التنظيمي الى المدينة باعتبارها شكل فريد من النسق الاجتماعي أو التنظيم يشتمل على تطوير وسائل الاتصال الميكانيزمات الاجتماعية مما يسمح بانتقال المجتمع من الشكل البسيط الى صورة أكثر تعقيد.

كما أن التحضر معناه تراكم التطور والتعقد النظامي تاريخيا على تطور الحكومات المركزية القومية، وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وانتشار الشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، كالنقابات واتحادات العمال وروابط أصحاب العمل...، فضلا عن التغيرات التي لحقت ببناء وحدات التنظيم القائمة ووظائفها كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، وأنساق المكانة، والتدرج الطبقي، والتكامل المعياري، وبناء القوة، وطبيعة الضبط الاجتماعي، والبيروقراطية.

ويتمثل هذا الاتجاه في نظرية **لويس ويرث**، فقد أكد أهمية وجود نظرية تفسر عملية التحضر في مقاله الشهير "التحضر كأسلوب للحياة" واكتشف ويرث أشكال الفعل الاجتماعي والتنظيم في المدينة، وعزاها الى الجحيم الكبير، والكثافة واللاتجانس. فكلما نما حجم المدينة فانّ هذا يؤدي الى احتمال تعرضها للامتداد خارج حدودها التقليدية مما يستحيل معه اجتماع سكانها في مكان واحد، ويقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية. وهذا يفرض إيجاد وسائل أخرى للاتصال سواء لنقل الاخبار والآراء أو لإصدار القرارات غير تلك الوسائل التي عرفها المجتمع التقليدي الذي يعتمد على الاتصال المباشر. ومعنى هذا أن **ويرث** يشير الى الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الحديثة.

وفيما يرى **ويرث**، كلما زاد عدد السكان، وارتفعت معدلات كثافتهم وعظم تباينهم، عبر ذلك عن المظاهر الحضرية، تلك تتمثل في ضعف الروابط القرابية، واختفاء روابط الجيرة وانهيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتصبح العلاقات الاجتماعية علاقات شخصية، وانتقالية، ومؤقتة، وعابرة، وجزئية، مما يؤدي الى

[65] : حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. نفس المرجع السابق. ص ص 55.50.

أفول العلاقات الأولية، ليحل محلها العلاقات الثانوية، ويحل الضبط الرسمي محل روابط التضامن.

أما متغير "اللاتجانس" فقد كان في ذاته نتيجة ترتبت على متغير "الحجم" و" الكثافة". وهو يؤدي الى سلسلة من الظروف الاجتماعية لعل من أهمها ظهور نسق أكثر تعقيد للتدرج الطبقي، وزيادة معدلات الحراك بأشكاله الفيزيقية والاجتماعية، وفي الاتجاه المضاد قد يؤدي التمايز الى نوع من الجمود يسيطر على حياة المدينة مما يعمل وجود نسق التفاعل الاجتماعي يتميز بعلاقات غير شخصية. كما أنّ تنوع النشاطات والبيئات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الحضري من شأنه أن يؤدي الى قدر لا يستهان به من تفكك الشخصية وزيادة معدلات الجريمة والانتحار والمرض العقلي. كما أشار **ويرث** الى أنّ التغيرات التي ترتبط بالتحضر قابلة للانتشار الى خارج المدينة.

وفي نظرية **ويرث** مواطن ضعف نذكر اطلاقه تعميمات تنطبق على جميع المدن، مع أنّ استنتاجاته لا تنطبق الا على المدن الصناعية...وقد اعتبر أنّ العلاقات الثانوية قد حلت محل العلاقات الأولية، بينما تبين من نظريات أخرى أنّ العلاقات الأولية والجيرة تعد من مظاهر الحياة اليومية بين سكان المدن.

وقد اعترض **اوسكار لويس** في كتابه "ثقافة الفقر" إذ يرى أنّ المهاجرين من ريف المكسيك الى مدنه قد احتفظوا بعائلاتهم الممتدة، وتبدوا أهمية الجماعات الأولية للإنسان الحضري مثلما تبدو أهميتها للإنسان الريفي.

ويذكر **ورث** أنّ الضبط الرسمي يسود بين سكان المدن، ومع ذلك يرى قلة أهمية الضبط الرسمي في النسق الحضري. كما أخذ على **لويس ويرث** أنه لم يضع تحت الاختبار أكثر من الخصائص التي ذكرها: وهي الحجم والكثافة والتجانس، وأغفل ذكر المراحل الهامة التي تؤثر بها الخصائص الحضرية على الشخصية والاتجاهات.

وبالرغم من النقد الموجه لهذه النظرية إلا أنه لا يوجد نظرية في الفكر الغربي أو في علم الاجتماع الكلاسيكي تقديم تصور وإدراك شامل لطبيعة حياة المدينة كما فعلت نظرية **ويرث.**

الحتمية الاقتصادية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ النمو الاقتصادي يؤدي الى التنمية الحضرية، حيث يرتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو "الإنتاج" الأولى كالصيد والزراعة، الى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات.

ومن أصحاب هذا الاتجاه **جورج** ففي رأيه أنّ المدن تعتمد في نموها على نمو العمل الزراعي أكثر من اعتمادها على الصيد. وفي ظل الإنتاج الزراعي استخدمت تكنولوجيا ضبط المياه وأدوات الحرث والعجلات، وبدون هذا الأساس التكنو لوجي سوف لا يتوفر الطعام الذي يسد حاجيات سكان المدن. ومن ثم يعد الفائض الزراعي الذي ينتجه الريف عاملا أساسيا في نمو المدن. فهو يستخدم في إطعام المهنيين والتجار والمخترعين وطبقة الصفوة، وهي فئات لا تسهم إسهاما مباشرا في عملية الإنتاج. كما يعد هذا الفائض-من ناحية أخرى-ضروريا للعمال الزراعيين، فهم يتبادلون بالسلع والخدمات التي تنتجها المدينة.

وأشار **لويس ممفورد** في كتابه "المدينة عبر التاريخ الى أن ازدهار التجارة أدى الى ظهور المدينة والى النشاطات الحضرية التي ظهرت في القرن الحادي عشر. وكان فائض الإنتاج الزراعي في الريف ضروريا لإمداد المدينة بالسلع والقيام ببيعها وشرائها. وأقيمت الأسواق في معظم المدن، وتوسعت المدن ونمت بزيادة عدد السكان، واتساع التجار المحلية.

وميّز **فانس Vance وسوتكرSutker وبوج Bogue** بين المدن في ضوء الاستثمار التجاري، ووضعوا في اعتبارهم حجم المدينة وسيطرتها على ما حولها من قرى.
واعتمادا على هذا الاتجاه يذهب البعض الى القول بأنّ المتغيرات التكنولوجية. وهي تعتبر في الوقت ذاته معوقا لنّمو المناطق الأخرى الصغرى.

وقد ربط **كارل ماركس** نمو المدن بالتحليل الذي طرأ على المجتمع الاقطاعي الزراعي.

وأشار **هوزلتز** إلى وظيفة المدينة في ضوء نموها الاقتصادي وصنف المدن إلى مدن منتجة ومدن طفيلية والمدن المنتجة هي المدن التي يعود تأثيرها بالفائدة على نموها الاقتصادي، أي إذا كان تكوينها ووجودها المستمر ونموها من العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي للإقليم أو المنطقة التي توجد فيها المدينة. أما المدن الطفيلية فهي المدن الاستهلاكية. ويرى **هوزلتز** أنه يمكن أن تتجول المدينة من نمط إلى آخر.

ومن أصحاب هذا الاتجاه **ونجو Wingo** الذي أكد تأثير سياسة السوق وانعكاسها على البناء الحضري. وأدرك ونجو أهمية وسائل النقل، ودورها في العلاقة بين منطقة العمل ومقر الإقامة. وأورد أن النمط الاقتصادي يؤدي إلى توزيع المساكن المؤجرة توزيع متوازيا. ويضيف أن توزيع الموقع ينتج عن إحلال نفقات النقل محل نفقات السكن، واستخدام نفقات النقل في توزيع مواقع السكن بأجور مختلفة. وصنف ونجو النموذج الاقتصادي فيما يلي: موقع العمل، ووسائل النقل، ومجموعة المساكن الحضرية، وقيمة قضاء وقت الفراغ.

الاتجاه الوظيفي[66]:

وعلى عكس الاتجاه التنظيمي للبناء الحضري ظهر الاتجاه الوظيفي، وهو أقدم في البيولوجيا وعلم النفس والانثروبولوجيا عنه في علم الاجتماع: فالبيولوجيا كعلم تدور حول فكرة مؤداها أنّ كل عضو من الكائن الحي يقوم بوظيفة أو عدة وظائف تحافظ على بقاء هذا الكائن الحي.

وفي علم الاجتماع تقوم الوظيفة حول مسلمة أساسية مؤداها تكامل وتساند الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع. وتربط الوظيفية بنمط النشاط الذي يقوم به الجزء أو الكل.

[66]: حسين عبد الحميد أحمد، رشوان. دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 1988.ص ص 88.84.

وفي مجال التنمية الحضرية تعني الوظيفية أنّ المدينة بناء مستمر من تقسيم العمل والتخصص والتنسيق، ودرجة من الاعتماد المتبادل.

ويرى **بروشير Brochert.J** (1967) و**بيري Brry.B** و**نيلزي Neils.R**(1967) أنّ نمو النسق الحضري يرجع الى تعقد وتطور المجتمع الحضري الذي يلعب عددا من الأدوار تبدو في صورة تنوع عدد من القوى المتشابكة. فبالإضافة الى القوى الاقتصادية، أورد الباحثان متغيرات أخرى تتمثل في الدخول العالية، ومستويات التعليم، وتفضيلات أماكن الإقامة، وأساليب الحياة.

وألقى **لويس ممفورد** الضوء على القوى الاقتصادية والأيديولوجية الاجتماعية التي تلعب دورا هاما في تشكيل المدينة وفي رأيه أنّ مدينة المستقبل يجب أن تضع في اعتبارها العلاقات الاجتماعية ووظيفة المدينة.

وأكد تقرير اللجنة القومية الامريكية للموارد سنة 1937 على ضرورة تصنيف المدن وفقا لوظائفها الأساسية، فقد جاء في التقرير: أنّه على الرغم من التماثلات أو الملامح المشتركة التي قد تكشف عنها حياة المدن، إلا أنّ هناك وبالضرورة بعض الاختلافات الناتجة عن تمايز الوظيفة التي تقوم بها المدينة إذ ليس من المنطقي أو المقبول أن تتساوى المدن الصناعية بالتجارية أو السكنية أو الادارية في خصائصها وطابعها، كما لا يتوقع أن تتفق ملامح الحياة في مدينة تعتمد في وظيفتها وأساسها الاقتصادي على البترول مع أخرى يسيطر عليها نوع معين من المعادن...

وهناك العديد من الأمثلة التي تندرج تحت هذه المحاولة، نذكر منها تصنيف **جيست Gist.N** و**هالبرت Halbert** بين المراكز الإنتاجية والمراكز التجارية والسياسية والاقتصادية والترويجية المتنوعة. وأثار **وليم اوجبرن Ogburn.W** الى ارتباط التطور التكنولوجية بتقسيم العمل، وكيف أنّ التخصص قد أصبح سمة مميزة للعصر الحديث، ليس فقط بين الافراد والجماعات بل وأيضا بين المستوطنات والمراكز الحضرية. وميز **أوجبرن**

بين سبعة أنماط من المدن هي: المراكز التجارية، مدن المصانع، ومراكز النقل، ومدن التعدين، ومدن الترويح، ومراكز الاستجمام ثم مدن الجامعات.

وقد اتجه الباحث في دراسته اتجاها وظيفيا -أي دراسة النظم الاجتماعية من زاوية اجتماعية صرفه -أي في حدود البناء الاجتماعي، وليس من وجهة نظر سيكولوجية أو مسلمات فلسفية.

ونظر الباحث الى التجمعات الإنسانية أو الحياة الحضرية أو المدينة باعتبارها "نسقا اجتماعيا" تتكامل فيه الأجزاء وتتساند في كليات ويعتمد بعضها على بعض، ويدخل كل منها في عدد من العلاقات الضرورية المعقدة. ويمكن عن طريق تحديد العلاقات الضرورية بين الأجزاء الوصول الى القوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية، وبالتالي يصبح التنبؤ العلمي ممكنا.

الخاتمة

إنّ الحديث عن التنمية الحضرية يستوجب الحديث عن أماكن المناطق الحضرية والمدينة عموما ونموّها وتطوّرها. وقد حاولنا في هذا الفصل الالمام بقدر المستطاع بجوانبها المختلفة، وما لا شك فيه أنّ التنمية الحضرية تشمل في طياتها التنمية الاقتصادية وما تحتويه من زيادة الدخل القومي والفردي، وقدرة الدولة على توسيع انتاجها بمعدلات تفوق معدل النمو السكاني وهذا من شأنه تخفيف الفقر وتوفير فرص العمل والتقسيم العادل للدخل، وكذا التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع وتطوير العلاقات بين الفرد والجماعة...والتنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وبهذا في مفهومها الأوسع هي عملية تهتم بالمجال الحضري والكيّان المادي من أحياء ومباني وكذلك الهندسة والتخطيط المعماري والتهيئة العمرانية والحضرية ومجمل الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المختلفة الخاصة والعامة والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للحياة الإنسانية.

وحتى يتحقق ذلك لابدّ من سن سياسات واصلاحات تنموية حضرية تتخلل الى أبعد نقطة في أعماق المجتمع الحضري حتى تتمكن التنمية من الوصول الى الفئات المتوسطة والفقيرة والمهمشة.

الإطار الميداني

تمهيـــــد

الأنشطـــــة غير الرسمية في الجزائر بين المد والجـــــزر

الأنشطـــــة غير الرسمية بمستغانم وسياسة القضاء عليـــها

تحليـــــل النتائج ومناقشة تساؤلات البحـــــث

الاستنتـــــاج

الخاتمـــــة

تـمهيـد:

ولاية مستغانم هي إحدى ولايات الجزائر تقع من الجهة الشمالية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط تبعد عن العاصمة الجزائرية بحوالي 370 كلم، وعاصمة الولاية هي مدينة مستغانم، إحدى أهم المدن الساحلية وتعد ولاية مستغانم ثاني أهم مدينة في الغرب بعد مدينة وهران.

وهي كمدينة من المدن الجزائرية ذات حركة عمرانية دؤوبة، هذه الحركة تتمثل في حركة الميناء، حركة التجارة، حركة الصناعة، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية الحديثة مثل وجود عدد من المصانع التي تخطو خطوة سريعة نحو النّمو، وهذا بفعل المخططات التنموية الكبرى.

ومدينة مستغانم مقسمة الى 27 قطاع حضري (US).

1- اللمحــة التــاريخية:

1-1 تاريخ مستغانم:

بنى الفينيقيون ميناء بونيقي **Port punique** اسمه مرستاكـا **Murustaga**، أعاد الرومان بناء المدينة وأعطوها اسم كـارتنا **Cartennae** في زمن كالينوس **Gallienus** حكم (260-268)، منطقة مستغانم كانت موطنا لقبائل زناتة حتى وصول الهلاليين والمرابطين، وكانت تحت حكم المرابطين حين بنى يوسف بن تاشفين **Youssef Ibn Tech Fine (1106-1161)** برج المحال **Bordj El M'ehal** سنة 1072.

آلت مستغانم إلى الزيانيين من تلمسان ثم إلى المرنيين من فاس ويذكر أن أحد المرنيين بنى المسجد الكبير سنة 1340.

في سنة 1511 فرضت اسبانيا على سكان مستغانم معاهدة إلا أنهم رفضوا قبولها، وجهوا نداء إلى خير الدين بربروس الذي ساعدهم على إلحاق هزيمة ساحقة بالإسبان في موقعة مزغران **Mazagran** في أوت 1558، انضوت مستغانم في الدولة العثمانية حيث قام خير الدين بربروس بتوسيعها وتقوية تحصينها.

2-1 تسمية مدينة مستغانم:

فيما يخص أصل تسمية مستغانم فهناك عدة تأويلات منها[67]:

- **مستى**: وهي محطة الشتاء، و**غنيم**: المربي الغني بالأغنام أو كل من له حق الانتفاع بالأرض.
- **مستا غنيم**: مرسى غانم أي ميناء الغنيمة، وأيضا مكان اختير جيدا للسلامة من الأعداء وهذا المعنى يفسر وجود العديد من الصوامع في الحي المشهور بالمطمر.
- **مستا غنم**: أتت من مسك الغانم أي وفرة لقطعان الرعي الجيد، هذا ما قاله شربونو.
- **مستا غاينم**: تتكون من كلمة عربية مشتى أي كوخ وأخرى كلمة بربرية غانم أي قصب.
- يقول البعض: أنّه في وقت من السلاكين المغاربة بنى مرين حيث قام أبو عبد الله بغزو المغرب الأوسط ووصل إلى نفس المكان بحيث المدينة كانت قرية بسيطة، التقى باثنين من الأطفال واحد يمسك قطعة من قصب السكر عرضت عليه، بينما الثاني أنثى يقول ماص كران.
- اسمها يتعلق باسم الميناء الروماني مورستاكا.
- أنها تتكون من كلمتين: **مشتى** وتعني محطة شتوية و**غانم** وتعني مربى الأغنام.
- اسمها يتعلق باسم الميناء الروماني مورستاكا.

3-1 بلديــة مستغانم:

[67] عبد المالك، قادة. عمران مدينة مستغانم. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير في علم الاجتماع الحضري. مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس. 2012-2013. ص11

" تتكون بلدية مستغانم من مدينة جديدة ومدينة قديمة يربط بينهما واد عين الصفراء"[68].

- **الرمز البريدي للبلدية:** 27000.
- **رمز البلدية:** 27.
- **الترقيم الهاتفي:** 045.
- **مساحة بلدية مستغانم:**[69]

تبلغ مساحة البلـديـة: 50 كلم^2.

- **الكثافة السكان:**

عدد سكان مدينة مستغانم في 31/ 12/ 2011، يقدر ب 151664 نسمة، منهم 80398 ناشطون و72460 مشغولون و7938 بطال حيث نسبة البطالة تساوي 9.87٪.

بكثافة سكان تتراوح بين 2914شخص في الكلم^2، بمعدل تركز يصل الى 88.4 فيما يقدر عدد أحيائها بـ 127.[70]

2- واقـع القـطاعـات ببلديـة مستغـانـم:

2-1 القـطـاع الـزراعـي:

ببلدية مستغانم لا يحتل النشاط الزراعي أهمية كبرى حيث أننا نجد ما يقارب 300 شخص فقط يمارسون النشاطات الزراعية.

---

[68]: Direction de la Petite & Moyenne Entreprise & de l'Artisanat**, Op.cit.** P 02.

[69] Direction de l'Urbanisme & de la Construction، **Révision du Plan du Groupement des Communes Mostaganem-Mazagran-Sayada**، Rapport d'Orientations Règlement، Phase III Décembre 2006. p35.

[70] بن أحمد، التواتيه. الأحياء الشبه حضرية بين أولوية التنمية وحتمية التغيّر. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير في علم الاجتماع الحضري. مستغانم: كلية العلو الاجتماعية والإنسانية. 2012-2013. ص 24.

فحسب الوكالة الزراعية للبلدية (Délégation Agricole Communale) تم تقدير المساحة الزراعية بـ 400 هكتار تتمركز في الجهة الشمالية للبلدية والتي تتمثل في منطقتي: **شلف** و**عيزب**.

- وتقدر مساحة الغابات بـ 517 هكتار.
- تقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ 200 هكتار تتوزع على زراعة البقول بـ 100 هكتار، زراعة الأشجار بـ 50 هكتار، و50 هكتار لزراعة Céréales، وينـافس القطاع الزراعي الاستخدامات الأخرى للأرض.

2-2 القطـاع الـصناعـي:

طغيان النشاط الصناعي على النشاط الزراعي وزوال بعض الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام بمقابل زيادة عدد الوحدات الصناعية الخاصة، ومن بين المؤسسات المتواجدة بالبلدية نذكر:

- مخبر التجميل وتجارة العطور.
- وحدة صناعة المشروبات الغازية.
- مصنع للتبـغ.

3-2 قطـاع الـسياحـة والـثقافـة:

تزخر بلدية مستغانم بمواقع وآثار تذكارية تجعلها قطبا مهما للسياحة تتعلق بعضها بالمدينة القديمة علاوة على الأهمية التاريخية للبلدية كما تتميز بثرتها الثقافي والفني مثل: الفولكلور، المسرح، الشعر، الموسيقى، ...

ومن بين المواقع الأثرية نذكر:

- حي الدرب.
- حي الطبانة.
- حي تجديث.
- مسجد بدر (الكنيسة سابقا).

- دار القايد (يشغل متحف للفنون الجميلة حاليا).
- دار المفتي.
- دار حميد العبد.
- برج المحال.
- برج الترك.

4-2 المـوانئ:

- ميناء مستغانم: تقدر سعته بـ 000 000 1 طن / سنة.
- ميناء صلا مندر: تقدر سعة انتاجه بـ 500 10 طن / سنة.

5-2 قطاع التربية التعليمية[71]:

التعليم الابتدائي: بمستغانم 61 مؤسسة تعليمية، يقدر عدد الأقسام بـ 720 وعدد التلاميذ 15475 منهم 7553 إناث، وعدد المطاعم 18، كما أنّعدد المعلمين 660 منهم 454 معلمة.

التعليم المتوسط: يوجد 26 مؤسسة تحتوي 426 قسم و57 مخبر و39 ورشة وعدد تلاميذها 13756 منهم 6721 تلميذة وعدد الأساتذة 495 منهم 467 أستاذة.

التعليم الثانوي: 11 مؤسسة ثانوية بهذه المدينة وعدد أقسامها 285 و28 مخبر وعدد التلاميذ 6559 منهم 3566 تلميذة وعدد الأساتذة 495 منهم 467 أستاذة.

6-2 قطـاع الـتكوين المهنـي:

- مركزين للتكوين المهني: يستوعب 675 متربص، عدد المتربصين لسنة 2004 يقدر بـ 751 متربص مؤطرين من طرف 53 أستاذ بمعدل تأطير: أستاذ واحد لكل 14 متربص.
- مركزين للتكوين المهني بخروبة.
- المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بحي زغلول.

---

[71] عبد المالك، قادة. عمران مدينة مستغانم. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير في علم الاجتماع الحضري. مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس. 2012-2013. ص11

7-2 قطـاع الـتعليم العالي والبحث العلمي:

- توجد 06 جامعات متعددة التخصصات.
- جامعة العلوم الطبية قيد الانجاز.
- ستة (06) جامعات إقامية: أكدت إحصاءات السنة الجامعية 2004/2003 أنّ ما عدده 159 5 طالب جامعي مقيم بهذه الجامعات هم من خارج ولاية مستغانم من ولايات غليزان، معسكر، شلف.

8-2 قطـاع الـصحــة:

- عدد المراكز الصحية: 02.
- عدد قاعات العلاج (Salle de soin): 08.
- عدد المستوصفات لمختلف الأمراض (Polyclinique): 02.
- عدد الاستعجالات (Les Urgences) :01.
- عدد المستشفيات: 01 المستشفى الكبير شيكيفارة بمركز مستغانم مهيأ بـ 551 سرير.
- ثلاثة (03) عيادات خاصة مهيأة بـ 84 سرير.
- مستشفى (C H U) تم انجازه بخروبة.
- وهناك مشروع انجاز ثلاثة (03) عيادات أخرى.

9-2 التجهيـزات الرياضية والترفيهية: (حسب احصاء 2004)

- عدد القاعات متعددة الرياضيات: 01.
- عدد ملاعب البلدية: 02.
- عدد الأماكن المخصصة للعب: 25.
- بيت الشباب:01.
- عدد المراكز الثقافية: 03.
- عدد مراكز التنشيط: 01.

10-2 قطـاع السـكن:

- عدد المساكن المشغولة: 611 21 مسكن.

- عدد المساكن الشاغرة: 916 4 مسكن.
- المجموع الكلي: 527 26 مسكن.
- عدد المساكن الريفية: 340 مسكن.
- عدد المساكن شبه حضرية: 727 5 مسكن.

في الشمال الغربي من الجزائر، تغطي ولايتها مساحة تقدر بـ 2296 كلم^2، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب دائرة خيرالدين ومن الغرب دائرة حاسي ماماش ومن الشرق بلدية عبد المالك رمضان.

القطاع غير الرسمي في الجزائر بين المد والجزر

I. هاجس الأنشطة غير الرسمية:

أحالت جهات أمنية مختصة في محاربة التجارة غير الرسمية تابعة للمفتشية الجهوية للشرطة بوهران، تقارير "صادمة" على المصالح الرسمية تفيد بتوالد رهيب وبشكل غير مسبوق لأعداد الباعة المتجولين الذين حولوا شوارع ومساحات مدن الجهة الغربية للوطن إلى أسواق متنقلة صار من الصعب السيطرة عليها بين عشية وضحاها.

وأحصت المصالح في تقارير "سرية" قرابة 920سوقا فوضويا، في شوارع 12 ولاية بالغرب الجزائري أبرزها ولايات وهران، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر، تيارت والشلف وبدرجة أقل غليزان وتسمسيلت، باتت تقلق المصالح العمومية، في وقت تؤكد تقارير أمنية على زيادة التركيز الأمني ومضاعفة اليقظة بالأماكن العمومية لدرء مخاطر إجرامية محتملة[72].

وكما جاء في المعطيات التي استقتها جريدة "البلاد" أن بعض الولايات وبالأخص عواصمها الكبيرة كوهران، تلمسان، تيارت والشلف زادت نسبة التجارة غير الرسمية فيها أكثر من 20 في المائة مقارنة بالفترة الماضية التي شهدت تراجعا. ويرجع ذلك إلى التراخي في فرض آليات رقابية خلال الفترة الماضية التي صاحبت الحملة الانتخابية لموعد رئاسيات 17 أبريل الجاري، وتركيز الأجهزة الأمنية على مخطط تأمين الانتخابات.

وذكرت المصادر أنه إضافة إلى عدد الأكشاك الفوضوية ونقاط بيع غير المرخصة التي كانت تحصيها السلطات في هذه المناطق، فإنّ عددها زاد بكثير خلال الأيام القليلة الماضية، مبرزة أن أرصفة المدن وشوارعها باتت تعج بالباعة المتجولين ومكتظة بعربات بيع المنتجات الاستهلاكية وحتى أنواع السمك غير المراقب والأواني الحديدية ومختلف أنـــواع الفـواكه[73].

---

[72] رياض، خ. www.elbilad.netp/article/detail?id=14838. 2014/05/18. 17:33.

[73] نفس المرجع.

في هذا الإطار، قد يرجع السبب في هذه الزيادة المفرطة في عدد نقاط البيع غير المرخصة للتساهل غير المفهوم للسلطات المحلية في عدد من الولايات خلال الحملة الانتخابية مع الباعة المتجولين، وهو ما سمح لهم بإعادة الانتشار مجددا وفرض منطقهم الفوضوي من جديد دون مبالاة بقوانين والضوابط.

وهذا راجع إلى مشاهد الفوضى التي باتت تتحكم في عمران المدن الكبيرة كتسجيل نسبة 25 في المائة من التجارة غير الرسمية بوهران في الفترة القليلة الماضية وبلوغ مستوى لا يطاق من هذه المشاهد الخطيرة بولاية تيارت التي تشهد هي الأخرى اجتياحا غير مسبوق للباعة المتجولين. وقد أحصت مصالح شرطة العمران ارتفاع عدد نقاط البيع الفوضوي إلى 12 نقطة سوداء بعدما كان الأمر ينحصر في 5 نقاط بعاصمة الولاية والسوقر. ولفت المصدر إلى أن العديد من قدماء الباعة غير الرسميين عادوا لاحتلال الأرصفة والشوارع بقوة تحت ذريعة أنهم أرباب عائلات ولا دخل لهم سوى عائدات المنتجات التي تعرض على الأرصفة[74].

وتكشف معطيات ميدانية فشل السلطات المحلية في مكافحة التجارة غير الرسمية كما هو الحال بولاية الشلف التي باتت عاجزة تماما عن السيطرة على هذه الظاهرة وأنها لن تكون قادرة على التخلص من هذه الأكشاك التي زادت نسبتها من 15 إلى 30 في المائة في ظرف وجيز استنادا إلى لغة الأرقام الأمنية التي أحصتها مصالح شرطة العمران[75]. حسب صاحب المقال وفي تصريح أدلاه ممثل الاتحاد الوطني للتجار والحرفين **الطاهر بو لنوار** بارك الإجراء الذي اتخذته وزارة الداخلية في مواجهة الزحف الخطير والمتنامي للأسواق الفوضوية، لكن ذلك -كما يضيف -لا يكفي لأنه لابد من تعزيز ذلك بإجراءات أخرى تسمح بامتصاص تلك الأسواق الموازية وجعلها في إطار منظم، خاصة بعد إحصاء أزيد من 100

[74] رياض، خ. www.elbilad.netp/article/detail?id=14838.مقال. 2014/05/18. 18:05
[75] نفس المرجع.

ألف تاجر فوضوي وطنيا وعددهم يوميا في تزايد بالأرصفة مقابل مليون و600 ألف تاجر شرعي لهم سجلات تجارية رسمية[76].

وأضاف أن توسع الكبير للظاهرة لا يمكن أن يحول فقط إلى وزارة القطاع وإنما إلى جميع الوزارات من الداخلية والتجارة والمالية والعمران و الصحة وغيرها، خاصة فيما يخص مسألة الضرائب، لابد من إعادة النظر فيها لتخفيضها وتشجيع الباعة الفوضويين تنظيم أنفسهم ضمن شبكة وطنية للتوزيع المدرجة في المخطط الخماسي 2010 /2014، مع التعجيل بإنجاز أسواق مغطاة والتي لتزال مشروع فقط لم يرى مند سنوات النور، ومنها إنجاز 30سوق وطنية و800 سوق تجزئة و1000سوق جواريه، «ونحن في ظل ذلك - يقول **بو لنوار** - نحمّل المسؤولية رؤساء البلديات لتعطيل الإنجاز الذي زاد من انتشار الواسع للتجارة الفوضوية والأسواق السوداء، خاصة بعد تجميد مشروع محلات الرئيس في العديد من البلديات ولم يفرج إلا على القليل منها، زيادة على عدم استغلال المحلات التجارية للأروقة الجزائرية التي لازالت مغلقة مند سنوات عديدة، ما ساعد على ممارسة التجارة الموازية وانتشار الباعة الفوضويين الذين يعرضون منتجاتهم بالأرصفة وعلى الطاولات، فضلا عن البطالة الخانقة التي دفعت العديد من الشباب الالتحاق بالأسواق الموازية للاسترزاق من ورائها». ليضيف: «نحن كاتحاد لسنا ضد الأشخاص الذين يمارسون هدا النشاط التجاري ونطالب بممارسته في إطار منظم ومهيكل وفق ما يتطلبه التشريع القانوني لحماية الاقتصاد الوطني وكذا الخزينة العمومية»[77].

طلب ممثل عن الاتحاد العام للتجار والحرفيين، **الطاهر بو لنوار**، من السلطات في جهاز الدولة بفتح ملف التجارة الموازية والأسواق الفوضوية على طاولة الحكومة الجديدة، بإشراك جميع القطاعات الوزارية والهيئات الفاعلة بعد التنامي الخطير للظاهرة التي باتت

---

[76] زوليخة، م .www.aL-fadjr.com/ar/realite/index.1.html . مقال/18/05/ 2014. 17:30

2 زليخة، م. نفس المرجع السابق.

تنخر الاقتصاد الوطني وتتسبب في خسائر مالية معتبرة في الخزينة العمومية نتيجة التهرب الجبائي، بعدما وصلت قيمة الخسائر الى أزيد من 400 مليار دج[78].

في نفس السياق أشار **بو لنوار** إلى أن نسبة 80 بالمائة من المنتجات الفاسدة تسوق بالأسواق الموازية، وهذا في غياب الدور الحقيقي والمنوط الذي كان من المرتقب أن تلعبه الفيدرالية الوطنية لجمعيات حماية المستهلك للتصدي للظاهرة، بعد عرض مواد غير سليمة ومنتهية الصلاحية في الأسواق الموازية التي تسوقها على الأرصفة والطرقات والعديد من الأماكن غير الصحية، والتي تخلو من السلامة الصحية ولا تتوفر على أي شروط الحفظ والتبريد، وذلك ما زاد في عدد حالات التسمم سنويا بعدما اصبحت تفوق 5000 حالة، حسب المصالح الطبية المختصة، إلى جانب غياب الدور أيضا للنقابات والجمعيات المهنية، وهو الأمر الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني ويعرقل آلة الاستثمار التي تقدم منافسة شفافة وشرعية و ويخنق التجارة الشرعية بعد المضايقات التي باتت تلاحق التجار الرسمين الذين يحتكمون على سجلات تجاريو في ظل استقبال مصالح الاتحاد العديد من الشكاوى من قبلهم، والتي لم تجد أي حلول جذرية بعد الاعتماد القائمين على قطاع التجارة على حلول ترقيعية لمواجهة الظاهرة، التي أصبحت تسد مدخل العمارات والطرقات وتعرقل حركة المرور، كما هو مسجل بالعديد من أسواق التجزئة التي باتت تنمو في أحياء ومواقع عديدة بالولايات، حيث لم يتوقف الوضع عند ذلك بعدما تجاوزت الظاهرة العديد من الخطوط الحمراء وتحولت من خلالها طرقات الوطنية إلى محلات تجارية في الهواء الطلق تعرض فيها مواد غذائية ومنتجات أخرى من لحوم وملابس وغيرها، بسبب انتشار النقاط الفوضوية التي تشكل خطر على الجميع[79].

II. مشاريع القضاء على الأنشطة غير الرسمية:

أمام هذا الواقع المتردي الذي تفرزه تداعيات التراخي في التعامل مع ظاهرة التجارة غير الرسمية، تؤكد بعض الأرقام أن مديريات التجارة بالغرب الجزائري استطاعت القضاء

[1،2]- زليخة، م. www.aL-fadjr.com/ar/realite/index.1.html. 2014/05/18. 17:50.

على 70 في المائة من ظاهرة الأكشاك الفوضوية بمحوها أكثر من 3200 نقطة سوداء في حوالي 10ولايات بالجهة الغربية، لكن ما لوحظ في المدة الأخيرة هو عودة الفوضى لتطل برأسها من جديد وتوطين المدن الكبيرة، من خلال انتشار واسع لباعة قطع الغيار والمنسوجات والمنتجات المنزلية والاستهلاكية وأنواع السمك وحتى عرض مختلف أنواع الزيوت الطبيعية في عربات غير مرخصة.

وقد تم القضاء على أكثر من 800 سوق موازية من مجموع الـ 1370 التي تم احصائها على المستوى الوطني منذ بداية عملية امتصاص هذه الاسواق التي انطلقت في أوت 2012 حسبما علم من وزارة التجارة. وفي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أكد المدير العام لضبط وتنظيم النشاطات على مستوى وزارة التجارة أنه «الى غاية نهاية أكتوبر 2013 تم القضاء على 833 سوق موازية من مجموع 1368 سوق موجودة وأنه تم اعادة توزيع 17577 من مجموع 40000 متعامل في هذه الاسواق على أسواق جواريه جديدة». وعند نهاية شهر أوت 2012 شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع وزارة التجارة في عملية واسعة للقضاء على الاسواق الموازية التي تسببت في خسائر مالية للدولة قدرت في سنة 2011 بأكثر من 10 ملايير أورو سنويا حسب معطيات وزارة التجارة. وفي سنة 2011 أكد وزير التجارة أن الصفقات دون فواتير بلغت 155 مليار دج في ظرف ثلاث سنوات أي بأكثر من 1 مليار أورو[80].

وقد تم رصد غلافا ماليا قيمته 14 مليار دج منها 10 ملايير دج من طرف وزارة التجارة و4 ملايير من طرف وزارة الداخلية من أجل امتصاص التجارة الموازية من خلال انشاء فضاءات تجارية منتظمة على مستوى الجماعات المحلية. كما تم تطبيق برنامج وطني لتطهير النشاطات التجارية الموازية خلال السنوات الثلاث الاخيرة بهدف القضاء على هذه الظاهرة من خلال ادماج التجار الموازيين في الدوائر الرسمية. كما تم اتخاذ العديد من الاجراءات الموجهة لامتصاص التجارة الموازية من طرف وزارة

[80] حبيب، بوفضة. القضاء على الأسواق الموازية. تقرير. SUJET OFF STUDIO. إذاعة مستغانم.

التجارة أو بالتشاور مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية. وقد تجسد امتصاص هذه الظاهرة بالجزائر ايضا من خلال اعادة تأهيل الهياكل القاعدية المتوفرة وهي العملية التي خصصت لها وزارة التجارة تمويلا قيمته 5.9 مليار دج. في هذا الشأن أوضح **آيت عبد الرحمان** أن: «الأسواق الموازية الكبرى زالت والهدف المتمثل في القضاء على هذه الاسواق لا يمكن بلوغه الا بمجرد انجاز كل المنشآت المقررة في البرنامج». ويقدر عدد الهياكل القاعدية الخاصة بتجارة التجزئة الموجودة حسب نفس المسؤول بـ 1624 سوق في حين أن 714 سوق أخر يجري انجازه وتم برمجة 245 سوق[81].

كما أضاف يقول أنّ: «مؤسسة بتيميتال حققت تقدما في مجال انجاز 327 سوق حيث من المرتقب أن تبلغ نسبة انجاز هذا البرنامج 90 بالمئة في نهاية ديسمبر المقبل».

ومن جهته دعا الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين الى تشجيع تطوير الأسواق التجارية وتحديد مواقع أسواق جديدة تكون قريبة من المستهلكين. في هذا الصدد صرح الأمين العام للاتحاد السيد **صالح صويلح:** «أن حوالي 50 بالمئة من الأسواق الموازية لا تزال موجودة حسب الإحصائيات التي قدمتها مكاتبنا الجهوية علما أن بعض الولايات ليست معنية بهذه العملية (القضاء على الأسواق الموازية) على غرار ولاية سكيكدة أين لم يتم القضاء على أية سوق»[82].

III. الأنشطة غير الرسمية وسياسة القضاء عليها بولاية مستغانم:

قد تم الكشف إلى أنّ ولاية مستغانم وحدها أحصت زيادة مريعة في عدد الأسواق العشوائية بحوالي 8 نقاط سوداء منتشرة بعاصمة الولاية وبالتحديد على مستوى أحياء تجديث، عرصة و5 جويلية. ووفقا لممثلي لجان الأحياء في هذه المدينة، فإن السلطات المحلية أطلقت حملة لمحاربة هذه الظاهرة السوداء التي "قبحت" وجه مستغانم، وحاولت إدماجهم ضمن مشاريع 10 أسواق جوارية التي أنجزتها السلطات، ناهيك عن حروب

[81] حبيب، بوفضة. نفس المرجع السابق.
[82] نفس المرجع.

المطاردة التي وقعت بين الشرطة والباعة المعنيين بهذه الإجراءات، غير أن الحلول كانت بطيئة جدا، وهو ما دفع بعديد الباعة إلى العودة من جديدة إلى "معاقل الفوضى". ولم يتوان رؤساء لجان الأحياء عن التأكيد على صعوبة مهمة القضاء على التجارة غير الرسمية بسبب تزايدها في المدة الأخيرة خصوصا خلال الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي[83].

كما تم إحصاء 2204 تاجرا غير شرعيا سنة 2013 عبر مختلف بلديات ولاية مستغانم وتم إخلاء 1607 منهم في إطار عملية القضاء على التجارة الموازية حسب ما استفيد اليوم السبت لدى مدير التجارة [84].

وقد جرى إحصاء الاشخاص الذين ينشطون في التجارة الموازية ما بين 10 سبتمبر و31 جانفي الماضيين حيث يتواجد أغلبهم بدائرة مستغانم (1469) حسبما كشف عنه السيد أحمد رمضاني خلال لقاء تقييمي حول التجارة الموازية أشرف عليه الأمين العام للولاية بحضور رؤساء والأمناء العامون للدوائر والبلديات وعدد من المدراء التنفيذيين.

وأضاف نفس المسؤول أنه تم إخلاء في نفس الفترة 1607 تاجرا غير شرعيا عبر عديد الأسواق الفوضوية بإقليم الولاية في انتظار إخلاء 597 تاجرا آخرا في الأيام القادمة ليتم القضاء نهائيا على هذه الظاهرة .

وأشار إلى أن الأشغال جارية لإنجاز ثماني أسواق مغطاة ضمن المخططات البلدية للتنمية اثنان منها بمستغانم والباقي موزعة عبر بلديات **ما سرى** و**عشعاشة وخضرة وحاسي ماماش** و**سيدي علي** و**بن عبد المالك رمضان** بتكلفة إجمالية في حدود 240 مليون دج على أن يحتضن كل سوق حوالي 40 محلا تجاريا.

وحسب نفس المصدر فقد استفادت الولاية مؤخرا من 14سوق مغطاة جديدة لاحتضان التجار غير الشرعيين في إطار تركيبة مالية بين وزارتي الداخلية والجماعات المحلية والمالية تقدر ب 205 مليون دج، وسيشرع خلال الأيام القادمة في توزيع هذه الأسواق على البلديات المعنية على أن تنطلق الأشغال قبل نهاية مارس القادم على أقصى تقدير لتكون عملية قبيل شهر رمضان المقبل ، كما سيتم تخصيص 60 محلا تجاريا آخرا بعاصمة الولاية تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري ووكالة تحسين وتطوير السكن

---

[83] زليخة، م. www.aL-fadjr.com/ar/realite/index.1.html. مقال/18/05/2014. 17:40.

[84] خد يجة، بودومي.www.djazairess.com/eldjoumhouria.مقال.18/05/2014. 19:45

"عدل" للتجار غير الشرعيين وذلك تجسيدا لتعليمة الوزير الأول المؤرخة في 20 نوفمبر المنصرم[85].

وقد تم استلام 23 سوقا وفضاء تجاريا عبر ولاية مستغانم خلال هذه السنة هي حاليا مستغلة من طرف التجار الذين كانوا ينشطون بشكل فوضوي في أماكن غير مرخصة للبيع والشراء وقد بلغ عدد التجار غير الشرعيين الذين سويت وضعياتهم أكثر من 2900 تاجر ويبقى اهتمام ذات المصالح مركزا على تمكين جميع التجار من النشاط في ظروف وفضاءات ملائمة لهم وللزبائن في نفس الوقت لأنه كان بعض التجار سابقا[86].

كما تم إزالة 103 طاولة للتجارة الموازية و200 بائع ينشط بطريقة غير قانونية بمدينة مستغانم وذلك في إطار عملية القضاء على التجارة الموازية التي انطلقت في 10 سبتمبر الماضي حسب ما لوحظ بعين المكان[87].

واستهدفت هذه العملية التي أشرفت عليها مصالح الشرطة والمصلحة التقنية للبلدية 103 طاولة بساحة "تيير" المحاذية للسوق المغطاة وكذا بنهج "ليون" سابقا بوسط المدينة حيث حول أصحابها الى السوق المغطاة الجديدة بمنطقة "عين الصفراء".

كما مست العملية أيضا أزيد من 200 بائع للخردوات كانوا ينشطون على مستوى ضفتي وادي عين الصفراء والذين حولوا بدورهم إلى "سوق الليل" سابقا ببلدية صيادة.

للإشارة فقد سمحت عملية إخلاء وتطهير الساحات العمومية والأرصفة والشوارع بمدينة مستغانم بإحصاء أزيد من 700 شخص ينشطون في التجارة الموازية وفق مصالح البلدية[88].

---

[85] نفس المرجع.

[86] حبيب، بوفضة. القضاء على الأسواق الموازية. تقرير. Sujet off studio. إذاعة مستغانم.

[87] عايدة، ب. إزالة بمستغانم أكثر من 100 طاولة للتجارة الموازية و200 بائع ينشط بطريقة غير قانونية. مقال. المسار العربي. 2012/10/20. 13:51

تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث

سنحاول في عرض الدراسة الميدانية في إطار عينة الدراسة المحدودة من عمّال الأنشطة الحضرية غير الرسمية ومن زبائن هذه الأنشطة، بمناقشة وتحليل ما يتضمنه الإطار النظري للبحث وما تناوله من توجهات نظرية واستخلاصات بحثية بما يتعلق بأهمية القطاع غير الرسمي (الأنشطة غير الرسمية) ودوره في تنمية المجتمع الحضري والقيام بوظائف حيوية وأساسية بالمناطق الحضرية أو بمعنى آخر ودوره في التنمية الحضرية في الجزائر عموما ومستغانم على وجه الخصوص.

ونتائج هذه الدراسة مرتبطة بالعينة البحثية، والتي من خلالها نحاول التركيز على المحاور التالية:

1. **المحور الأول:** الأنشطة الحضرية غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية.
2. **المحور الثاني:** الأنشطة الحضرية غير الرسمية بين تنمية المجتمع الحضري وتشويه جمالية المدينة.
3. **المحور الثالث:** الأنشطة الحضرية غير الرسمية ميكانيزم وبديل أساسي للقطاع الرسمي.

في محاولة لإلقاء الضوء على عمّال هذه الأنشطة الحضرية من حيث دور أنشطتهم هذه في تنمية المجتمع الحضري وكذا تعايشهم مع هذا المحيط، والنظرة التي تعطيها للمدينة ومن خلال علاقاتهم مع عمّال القطاع الرسمي والعراقيل التي تواجههم، هذا من جهة. ومن جهة أخرى زبائن هذا القطاع ورؤيتهم لهذه الأنشطة كمطلب اجتماعي في تلبية حاجياتهم ومن حيث الصورة غير اللائقة التي تعطيها للمدينة ... حتى نتمكن من التوصل إلى استنتاجات واقعية حول هذه الأنشطة ودورها في التنمية الحضرية.

[88] نفس المرجع.

أولاً: الأنشطة غير الرسمية كنتيجة لغياب استراتيجية حضرية.

تحتوي منطقة الدراسة على الكثير من الأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية وقد تبيّن من خلال المعطيات الميدانية أنّ الأسباب الكامنة وراء عدم اجاد أصحاب الأنشطة غير الرسمية عمل الى قلة المناصب وكذا غياب الفرص المتاحة أمام ذوي المستوى التعليمي المتدني الابتدائي والمتوسط بالإضافة الى انتشار البيروقراطية (غير البناءة) والفساد الإداري وسوء التسيير وغياب وسائل المراقبة والقمع، ضف الى ذلك سطحية الاصلاحات المصرح بها وهذا ما رصدناه من خلال المقابلات الميدانية إذ يصرح أحد الباعة : «**مكانش خدمة، قلة مناصب شغل...ومستوى ابتدائي... يرحم باباك شكون راح يخَدمني... كلش راه بالمعرفة وكثرة البيروقراطية، فوت Les concours ومربحتش...، عندي Déplome électricien ودايمن يديروا لي السبّا في L'expérience**».

المقابلة رقم:12

وما نلمسه مما صرح به البائع دليل على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه والذي يرغمه على مزاولة هذا النوع من النشاط.

وهذا لم يكن من رأي عمّال الأنشطة غير الرسمية فقط، فنفس السبب ذهب اليه زبائن هذا القطاع في تصريح مرجعين السبب الرئيسي الى البطالة والعراقيل التي تفرضها الإدارة، إذ صرح أحد الزبائن بـ: «**البطالة وانتشار البيروقراطية في الإدارة، وأنّ هذا العمل يمثل غالبا المصدر الرئيسي باه يسوروا القوة تاعهم...مكانش خدمة أخرى...وتاني كاين لي حبس l'école واش راح يخدم بسيف ميوجدش خدمة...**». **المقابلة رقم10**

فما يمكن استنتاجه مما سبق أنّ السبب الكامن وراء اشتغال هؤلاء الافراد في أنشطة كهذه ليس بحثهم عن الربح السهل والسريع وإنّما في عدم تمكن الدولة من تلبية حاجات المجتمع في ميدان الشغل وكذا تراجع دورها على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة والى عدم تطبيق القوانين بصرامة ... وكل هذا يشجع الأفراد على الدخول الى مثل هذا النوع من القطاع، وكما أنّ هذا النوع من الأنشطة يكون بمثابة محطة مؤقتة وأولى

لبعض الشباب والمتخرجين من النظام الثانوي وذوي الشهادات (كالجامعين) من أجل توفير لأنفسهم دخلا يعولهم على تلبية حاجاتهم.

وكنظرة لهؤلاء الباعة وحتى ما وجدناه في الجانب النظري أنّ ممارستهم لهذا العمل يكمن في محاولة الربح السريع في ظل التهرب من دفع الضرائب، وعدم التعامل بالقوانين التجارية المنصوص عليها وما الى ذلك، في حين أنّه ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المعنيين تبيّن أنّه ليس لديهم عمل أو نشاط يمارسونه غير هذا من أجل توفير دخل بسيط لسد حاجياتهم الضرورية إن أمكن وهذا ما رصدناه على لسان أغلبيه هؤلاء الباعة التجاريين: **«مكانش خدمة ومكاش عليها وين باه نتقوتوا، كون وجدت خدمة ما نجيش هنا...، والمعيشة لي خلاتني نمارس هذ الخدمة». المقابلة رقم:15**

وما نلاحظه من خلال تصريح هذا المبحوث أنّ الظروف ألزمته ودفعته إلى مزاولة هذا العمل من أجل توفير دخول تعوله وتعول عائلته على مواجهة البطالة والفقر...

في حين أعرب أحد الصحفيين المحليين _كان قد قام بتقرير سابق عن هؤلاء الباعة_ عن عكس ذلك مرجعا السبب في تصريح أدلاه لنا: **«هذه الأنشطة أصحابها لهم مستويات مختلفة، والسبب ليس في استراتيجية الدولة ولكن هذا تقليد سيئ اعتاد عليه الشباب الجزائري...».**

لا يمكن أنّ يكون السبب الرئيسي كامن في التقليد السيء كما عبر عنه الصحفي ولكن دعت الحاجة الى أن يقف هذا الشخص صغيرا كان أم كبيرا في وسط الشارع أو الطريق في ظروف قاسية، ظروف الطبيعة من جهة والضغوط النظامية من جهة أخرى، ولا أظن أن التقليد يدفعه لتحمل هذا.

وفي سؤال وّجه لعمّال هذه الأنشطة عن كفاية ا لمدخول من عدمه في محاولة اثبات صحة ما هو متداول في الأدبيات عن تميّز هذه الأنشطة بالربح السريع السهل، تبيّن أنّ الدخل المتحصل عليه لا يكفي في أغلب الأحيان حتى تلبية الحاجيات اليومية وخاصة في الأيام التي يتلقون تعسفات من السلطات المحلية وقد جاء على حد تعبير أحد الباعة: **«الدخل**

ميقدش ميكفيش قليل بزاف وهو كل مرة وكيفاه على حساب المدخول وعلى حساب البيعة...».

المقابلة رقم07

ومن خلال ما صرح به المبحوث نلاحظ أنّ الدخل المتحصل عليه من هذه الأنشطة لا يكفي لتلبية حاجاتهم بصفة دائمة يمكن وصفه بأنّه غير متوازن أي متقلب وهو مرتبط بالظروف التي تصادف الباعة وعن هذه ظروف يصرح أغلبية الباعة بـ: «**ظروف تاعنا صعيبة ومشاكلنا toujours مع la police**»». **المقابلة رقم 09**

ومن خلال ما أدلى به الباعة نلاحظ أنّ المشكل الأساسي يرجع في الواقع إلى الشرطة التي تحاصرهم وتصادر سلعهم وأحيانا تحرر في حقهم غرامات... مما يجعل ظروفهم صعبة إذا لم نقُل شبه مستحيلة، ويكون بذلك هذا سببا في ضعف المدخول الذي سبق وتطرقنا إليه.

وأمام هذا الموقف _طرد السلطات المحلية لهؤلاء الباعة_ لن يجد وسوف لن يكون أمام الفرد البطال الذي يبحث عن قوته وقوة أسرته وبعد حمله على ترك هذا العمل الذي كان يمثل المصد الرئيسي لذلك، إلاّ اللجوء الى طرق أخرى كان في غنى عنها وهذا ما تطرق اليه بعض الزبائن على حد تعبيرهم: «**راح تكثر الأعمال الاجرامية، والآفات الاجتماعية كالسرقة، التسول البطالة...لازم يوفروا لهم محلات قبل...غير مفيدة...**». **المقابلة رقم04**

وأما البعض الآخر والموافق لهذه الإجراءات فصرحوا بالتالي: «**لهم الحق في ذلك بصح لازم يوفروا لهم حوانيت...مرات عندهم الحق ومرات لا لا...واه المكان يولي منظم ونظيف...**». **المقابلة رقم06**

لكن في مثل هذه الحالة نظّن أنّه هناك تقصير في حق هؤلاء الباعة، فهم لم ينالوا من القطاع الرسمي ما يجب وكذا دعوتهم بالعمّال الهامشيين ووصف أنشطتهم بالهامشية غير منطقي حسب **لورلي** باعتبارهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الحضري، فهم، وهذا ما تم الكشف عنه من خلال المقابلات التي أجريت مع الحالات المدروسة، يطمحون ويبادرون ويقيمون علاقات وهذا ما جاء على لسان أحد المبحوثين: «**رانا كي الخاوى هنا، الوقت اللي نفوتوه هنا كثر من اللي نفوتوه في الدار...**» ويعتمدون على أنفسهم في البقاء والاستمرار،

وحتى البائع على الرصيف يمثل الحلقة الأخيرة في التوزيع أو المتاجرة على أسس رأسمالية، وهنا يقر **ورسلي** بأنّ المتسولين(الشحاذين) هم الصنف الوحيد الذي يمكن وصفه بالهامشية لأنّه لا يخلق أية قيمة ولا تدفع له أجور[89].

وما تم استنتاجه من خلال الإحصائيات لسنة 2013 سابقة الذكر في الأنشطة غير الرسمية وسياسة القضاء عليها بولاية مستغانم وكذا الإجراءات المتخذة في سبيل ذلك ومن المقابلات التي أجريت مع عمّال هذه الأنشطة تبيّن أنّ هؤلاء الباعة من بين المدرجين في هذه الاحصائيات من خلال ما صرحوا به: «**نعم، واه درنا بصح معطاوناش وما زلنا نقارعوا ومكان والو من العام ليفات...شحال من خطرة ومازال ما يعطونا، قالهم الوزير أعطوهم وقلعولهم بصح هما لا direct يحاوزك...**»

المقابلة رقم06

«**درنا وعطاونا حواش وقالونا بنوهم، أنا نصرف على ولادي ولا نروح نبني ...، وراهم في عام ومكملوهمش من 2013**». **المقابلة رقم11**

وما نلخصه من خلال ما جاء على لسان المبحوثين أنّ هذا العمل في حد ذاته يمثل مرحلة انتقالية ولفترة معينة حتى يجد عملا أكثر ثباتا واستقرارا، فهؤلاء الباعة متمسكين بأنشطتهم غير الرسمية من أجل الضغط على السلطات المحلية والى حين حصولهم على محلات يمارسون فيها تجارتهم بطرق رسمية وقانونية.

وعلى ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات مادية وطاقات بشرية فلا يصعب عليها تحقيق مناصب عمل أو تنظيم هذه الأنشطة وإضفاء عليها صبغة الرسمية، لكن ربّما ليس المشكل في الإمكانيات والموارد أو السياسات والإجراءات المتخذة بل يكمن في استخدام هذه الإمكانيات وتطبيق هذه السياسات، فنحن نحتاج الى آليات ولجان مراقبة نزهاء وفي نفس السياق أعرب أحد زبائن هذا القطاع عن التالي: «**بالطبع يمكنها توفير لهم مناصب شغل...، واه يمكن أن تساعدهم على اقتناء محلات...، نعم وهذا أحسن ولازم أيضا...**».

المقابلة رقم05

[89] إبراهيم، توهامي. إسماعيل، قيرة. عبد الحميد، دليمي. العولمة والاقتصاد غير الرسمي. الجزائر: عين مليلة. 2004. ص190.

ومن خلال ما أسفرت عنه المقابلات مع هؤلاء الباعة تبيّن أنّهم يسيرون بمستقبلهم إلى المجهول، عمل غير رسمي، دخلا لا يكفي وفي ظروف تتحكم بأوقات عملهم، ولكن دعت الحاجة للاشتغال في مهن متواضعة اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما صرح به الباعة غير الرسمين على حد تعبيرهم: «**ما هنا مستقبل ومكاش مستقبل، ما صبنا عليها وين مراهش مضمون وفكرنا بصح...؟!**». **المقابلة رقم 15**

ومن خلال هذا يمكن أنّ نخلص الى أنّ هذا البائع ترغمه الظروف على ممارسة هذا النشاط وهذا يظهر في الألفاظ المستعملة من قبل المبحوث فقوله «بصح... (خليها كيما هاك) ؟!» فهو تعبير يحمل في طياته الكثير من الأسى والمعاناة...

من خلال المقابلات التي أجريت وما تعلق بالمحور الأول يتضح لنا أنّ المشكل الأساسي يكمن في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الحضرية على أرض الواقع وتبيّن ذلك من خلال أقدمية هؤلاء الباعة في ممارسة هذه الأنشطة، عدم توفر مناصب شغل رغم فتح الدولة أو إن صح التعبير برمجتها لعدة مشاريع فيما يخص وكالات متخصصة في ذلك نذكر منها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر... لكن ذلك دون جدوى وهذه الأخيرة لم تحقق كل الأهداف المرجوة منها وهذا راجع الى بيروقراطية الإدارة وغياب الشفافية و انتشار الفساد والرشوة وما الى ذلك من العراقيل التي تقف أمام الشباب البطال من نيل فرصة عادلة في تحقيق مناصب عمل داخل القطاع الرسمي وخاصة الفئة المتوسطة والفقيرة والتي لا يبقى أمامها إلا التوجه نحو القطاع غير الرسمي من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها وذلك لأنّ أغلب المبحوثين (15/12)صرحوا أنّ مستواهم المعيشي متوسط...أو حتى القيام بتسهيلات على مستوى مراكز التكوين والتعليم المهنيين من أجل تمكين هؤلاء العمالة من الحصول على شهادات تمكنهم من الاندماج في سوق العمل لأنّ أغلبية الباعة التي أجريت معهم المقابلات(15/8) لديهم مستوى متوسط، في حين أنّ المستوى الابتدائي والثانوي تحصل كل منهم على (15/3).

ثانيا: الأنشطة غير الرسمية بين تنمية المجتمع وتشويهها للصورة الحضرية والجمالية للمدينة.

ومن خلال المقابلات التي أجريت ومما لاحظناه أنّ أمكنة العمل هذه التي يمارسون فيها نشاطهم ليست وراثية بالضرورة (ملك للعائلات) كما وجدناه في خصائص القطاع غير الرسمي في الجانب النظري حيث صرح أغلبية العمال فيما يخص كيفية إيجاد هذا المكان أو لماذا هذا المكان: «**هذ البلاصة فيها الخدمة ال mouvement وجدتها خاويا حطيت فيها ولات بلاصتي وهذا سوق... وجدتهم يحطوا حطيت...**». **المقابلة رقم05**

وحسب ما تضمنه هذا التصريح نلاحظ أنّ هؤلاء الباعة يراعون في اختيارهم أماكن عملهم حركية المنطقة ومدى توفرها على إمكانية وصول الزبائن إليها بسهولة ودور الموقع في ازدهار هذه الأنشطة وقربها من الأسواق اليومية حتى يتسنى لهم كسب قدر كبير من الزبائن.

وفيما يخص ما إذا كان هناك مشاكل مع الجيران أو أصحاب المحلات الذين يبيعون أمامهم أو بجانبهم فقد صرح أحد الباعة بـ: «**لا مكانش مشكل معاهم يساعدونا ونساعدهم، الوقت لي رانا نفوتوه معاهم كثر من لي رانا نفوتوه فالدار...كبرنا معاهم مكانش مشكل (مشكلنا حنا مع الشرطة برك...متفاهمين ما بيناتنا...هما يبيعوا من مورانا، حنا نجيبو لهم les clients ونهار لي منحطوش تصعاب عليهم الخدمة...**». **المقابلة رقم 01**

من خلال هذا نلاحظ أنّ بين الباعة ومن يجاورونهم علاقات إجتماعية أشبه ما تكون بعلاقات أولية، وأبعد ما تكون عن نمط العلاقات السائدة داخل المدينة، وهذا ما أعرب عنه البائع من خلال ما جاء على لسانه، وبصورة مماثلة أظهر جميع العاملين الذين يعملون في الأنشطة غير الرسمية قيم الترابط والتماسك بالقيم والأخلاق.

وما لا يخفى علينا حجم المشاكل التي يعانيها هؤلاء الباعة، من تبعية واستغلال والضغوطات النظامية والقانونية وفيما تعلق بذلك يقول أحد التجار: «**حنا المشكل تاعنا toujours معla police خطراتش نحزروهم، ومرات نرفدوا مرات نربحوهم بالهدرة،**

ولازم منتعاسروش معاهم... يسيزو لنا السلعة...» في حين ذهب آخر بالإضافة للشرطة «أختي مشاكلنا مع الريح، المطر، الشمس...ومع la police...». المقابلة رقم04

وما نلاحظه أنّ أكثر المشاكل التي يواجهها هذا القطاع تكمن في الإجراءات المتخذة ضدهم وتعدد الرقابة الأمنية، وتفيد معظم النتائج التي أسفرت عنها الحالات المدروسة عن شكوى جميع أصحاب الأنشطة غير الرسمية من الأمن وما يتخذ في حقهم.

وقد ذهب أحد عمّال الأمن الى وأنّه من واجبهم وأنّهم مجبرين على تنفيذ ما يخول إليهم: «**حنا كي جينا أمر لازم نفدوه، ومرات رانا نخلوهم، واحد كي يقولك راني نصور في القوت تاعي ما عندك ما تقوله...».**

وبالرغم من تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب التقلبات الاجتماعية، الضغوطات النظامية إلا أنّ هذه الأنشطة تستمر في الوجود والاستمرار لاعتمادها على نفسها في مسايرة العلاقات الحالية وخلق علاقات جديدة، وفي محاولة هذه الفئة في ظل ظروف هذا النشاط الحصول على رزقها من جهة وللمجتمع الذي تعيش في نطاقه من جهة أخرى ويعرب في هذا الصدد أحد التجار في قوله: «**قاع الفئات وقاع الطبقات، مترفحين وقلاليل، بصح القلاليل بزاف، يشروا علينا القلاليل ولي معند همش مساكين...، حنا رفدين الشعب والشعب رافدنا...». المقابلة رقم11**

وما بينه هذا التصريح التلاحم والتعاون الذي يخلقه القطاع غير الرسمي بين العمّال وبعضهم البعض والعمّال والزبائن في كونه المصدر الرئيسي والأساسي لرزقهم ودخلهم ومعيشتهم وهذا ما يؤكد عليه ما جاء على لسان أحد التجار بما تعلق بتلقي طلبيات مسبقة من الزبائن بخصوص سلع أو منتوجات يحتاجونها: «**يطلبواdes modèles، سلعة، ونقول لهم مكاش مشكل، ونجيبوها لـهم، لازم نلبوا طلباتهم باه نربحوا les clients، ويولوا يشروا علينا دائما». المقابلة رقم09**

لا أظن أنّ نشاط يشار اليه بأنّه من الأنشطة الهامشية التي تعرقل التنمية الحضرية يتلقى طلبات من الزبائن، أنشطة تساهم في اشباع حاجيات الأفراد في ظل عدم تمكن الدولة من حماية الفقراء من أنواع المخاطر المتعلقة بتقلبات الأسعار والبطالة والإنتاج والمرتبط

بما تتعرض له الأنظمة الاقتصادية، وهذا ما سنستنتجه مما ذهب اليه زبائن هذا النشاط على حد قولهم:

«واه، نعم، باين، طبعا، أكيد، كون مشي هما القليل ما يعيش...كاين صوالح عندهم في الحوانيت مانلقاوهمش...». المقابلة رقم06

وأمّا فيما يخص بتعاملهم مع النفايات (العلب، والأكياس ...) التي تنقل فيها السلع فقد جاء على لسان أحد الباعة: «**نلموهم وكي نكملوا نقسوهم في la poubelle publique، نقوا البلاصة مورانا باه كي نجوا الصباح نصيبوها نقية malgré يجوا عمّال البلدية بصح نقوا مورانا، نخلوا بلاصتنا propre... ». المقابلة رقم02**

وهذا ما لم يتوافق مع ما جاء في قول رئيس مصلحة النّظافة: «**رانا نبدو á 05:00 ونضربوا قاع centre-ville والخدامين يلموا قاع واش كاين ومن بعد يجي camion يرفد ومن بعد 09:00 تحسب قاع منقاوش الساشيات، الكراطين يطايروا هاك وهاك ...».**

وما نلاحظه من خلال ما أعرب عنه عامل النظافة أنّه رافض كليا للأنشطة غير الرسمية ويرى أنّها تعود بالسلب على نظافة المدينة وتشوّه صورتها حيث يضيف: «**هما أكبر تشويه للمدينة، فوضى، فوضى c'est catastrophique وla faute ماشي تاعنا، لازم تعاونا la brigade de l'urbanisme بالمراقبة، ولازم يدورو la police ويراقبوا لي قيس ويحترمش الوقت ومكان لي يقيس فيه... »**

ومن ناحية أنّ هذه الأنشطة تشوه الصورة الحضرية للمدينة فجاء على حد قول أحد عمّال الأنشطة غير الرسمية: «**مشي مليحة هي فوضوية، وعلبانا بلي راهي تعطي صورة مشي شابة للمدينة، وحنا مدى بينا تكون نظرة شابة، mais بصح الله غالب كون يعطونا محل ما تصبيناش هنا، مرانا صايبين عليها وين». المقابلة رقم08**

ومن خلال ذلك نلاحظ أنّ أصحاب الأنشطة غير الرسمية يعترفون بالتأثير الذي تخلقه أنشطتهم هذه، والصورة التي تظهر بها المدينة جراء انتشار هذه الأنشطة وتوسعها على حساب الممرات والأرصفة والطرق، لكن يقابلون ذلك بأنّه فوق طاقتهم وأنهم في أمس الحاجة الى هذا العمل...في حين أعرب أخر على حد قوله: «**مكان حتى تشويه، les Europe بلاد النقى وعندهم أنشطة غير رسمية...».**

وذهب أحد الزبائن في أنّ الصورة التي تعطيها هذه الأنشطة للمدينة على حد تعبيره: **«صورة غير منظمة، مشوهة، صورة غير ملائمة وفوضوية، فوضى بصري عارمة...الازدحام، الضجيج، ضيق الممرات...»**. **المقابلة رقم05**

وما نستنتجه من هذا أنّ الأنشطة غير الرسمية تعرض البيئة الطبيعية للتدهور المستمر من خلال استهلاكها العشوائي للمجال وكذا تشويه المنظر الحضري بظهور عرض مختلفة السلع على الأرصفة، على طاولات، معلقة على الجدران، تسد مدخل العمارات والطرقات وتعرقل حركة المرور، وتتعدد المشاهد التي لا تمت بأية صلة للحياة الحضرية والاجتماعية الاقتصادية الحقيقية.

أما فيما يخص إذا كان الباعة يرون بأنهم يقدمون خدمة للسكان من خلال تعاملاتهم اليومية فقد جاء على حد تعبير كل الباعة ما يلي: **«واه bien sur نقدم خدمة غير les clients يعطوك الخبر وحنا نعاونوهم بلي نطيقوا عليه، ومرات نعطوهم crédit ومرات يفرسونا(versement)déjà غير فـprix رانا نديروا معاهم، ونظن هكذا رانا نعاونوهم. ويقول أحدهم كاين شي سوايع في magasin وميصنعوهمش، ويطلبوا مرات صوالح نـdéplacé باه نجيبهم لهم»**. **المقابلة رقم 07**

ومن ذلك نخلص الى أنّ هذا النوع من الأنشطة يحاول بقدر الإمكان تلبية حاجات زبائنه والقيام بدور حيوي من خلال اشباع حاجات السكان من سلع وبضائع وبأسعار منخفضة تتناسب ودخول الفئات الفقيرة والشعبية في المجتمع الحضري.

والشيء الذي تؤكد عليه نتائج المقابلات التي أجريت مع زبائن هذا القطاع إذ يقول أحدهم: **«واه، نعم تساهم في تنمية المجتمع ولكن يجب تنظيمها...، وهي تلبي حاجيات الطبقة المتوسطة والفقيرة...، وتحقق مناصب شغل للبطالين...». المقابلة رقم 09**

من خلال ما سبق تبينّ أنّ الأنشطة غير الرسمية تسهم في جزء كبير من تنمية المجتمع من خلال توفير مناصب عمل حتى وإن كانت غير رسمية حتى يتسنى للشباب البطّال توفير قوة يومه وكذا سد حاجياته اليومية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهي تمثل وجهة أساسية لأغلب الفئات المتوسطة الدخل والفقيرة وذلك من حيث قلة السعر وإمكانية أخذ السلع بتقسيط

أو القرض، هذا من ناحية، أماّ من ناحية أخرى فهذه الأنشطة تتسبب في فوضى بصرية عارمة، تضييق الممرات، والأماكن المخصصة للمارة والمأهولة للمشاة، صراخ الباعة، الضجيج التزاحم، وهذا ما لا يستلطف أغلب السكان.

وفي الملاحق صور تثبت الفوضى التي تكتسي المدينة جراء هذه الأنشطة غير الرسمية، وما تخلفه من نفيّات وأوساخ، فما تراه يوميا في الشوارع صور تدعو للدهشة، ترى بائعا جالسا على الرصيف تترام سلعه موّاجه لمحلات بالمكيفات الهوائية، كما تلاحظ خليط متكوّن من عربات يجرها أشخاص بمحاذاة سيارات فاخرة، رجل أمن يجري وراء بائع لعب أطفال وما يصاحب هذه العملية من دفع للمارة وإثارة غضب السكان، هذا وأكثر يعتبر تعبير صادقا عما ينطوي عليه البناء الاجتماعي، ورغم أنّ هذه المشاهد صارت مألوفة إلا أنّه في حقيقة الأمر تعبر عن واقع حقيقي يحكمه اطار سياسي- اقتصادي- اجتماعي ينطوي على الكثير من الثغرات والتناقضات.

ثالثا: القطاع غير الرسمي بديل ومكانيزم أساسي للقطاع الرسمي.

في ضوء أنّه أصبح القطاع الرسمي أحد البدائل المتاحة لمختلف الفئات الدنيا كي تحصل على رزقها وتستمر على قيد الحياة نحاول في هذا المحور التحقق من صحة وحقيقة العلاقة التي تحكم وتتحكم بتعاملات التجار الرسميين وغير الرسمين ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يصرح أحد الباعة: «**حنا قاع تعاملا تنا مع القطاع الرسمي عليهم نشروا السلعة ومرات نبيعوا لهم، ومرات نخلوا سلعتنا عندهم وندفعوا لهم حق هذ الشي ومرات لا لا، وكي تدخلهم سلعة جديدة حنا ند ورولهم السلعة القديمة وندو الفايد تاعنا، وأغلبية السلعة تاعنا نشروها علىles grossistes». المقابلة رقم15**

وما نستنتجه من خلال ما جاء في هذا التصريح أنّ العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي في الهيكل الاقتصادي الحضري تتخذ أشكالا عديدة ومتنوعة وخاصة الأنشطة التجارية غير الرسمية التي تعتمد وبصفة كبيرة على القطاع الرسمي في تدبير احتياجاتها من السلع والخدمات وكذا في عملية تخزين سلعهم بعد نهاية العمل هذا ما سيجعلها تتأثر ونوع من الاستغلال، لذلك سيحتم على الباعة غير الرسميين نوع خاص من التعامل مع هذا

الأخير، ولكن هذا لا يعني أنّه لا يوجد ترابط وتكامل بين القطاعين إذ أنّ أحد الباعة الرسمين صرح بـ: «**ملي قلعوا التوابل لي كانوا هنا قلة الخدمة ولات المنطقة مشلولة لا حركية ولا خدمة...**».

وهذا ما يثبت عدم عرقلة هذه الأنشطة لسيرورة عمل القطاع الرسمي فقد جاء على لسان أحد الباعة: «**لا منعرقلوش الخدمة تاعهم هما بنا يخدموا وكون مشي حنا هما ميخدموش، حنا لنجيبوا لهم les clients ونديروا لهم الـmouvement وبالعكس الطوابل يخلوا الـcommerce يمشي مليح، وdéjà هما يخدموا على ظهورنا...**». **المقابلة رقم06**

فمن خلال هذا يتبيّن أنّ القطاع غير الرسمي أو الأنشطة غير الرسمية لا تمثل عائق أمام عمل القطاع الرسمي وإنّما تمثل أحد عوامل ازدهار التجارة بإضفاء حيوية على المنطقة الذي تنتشر بها ويؤكد ذلك أحد الباعة الرسميين بعد إخلاء من حوله الأنشطة غير الرسمية في قوله:

«**راه قليل وين يوصلونا المشتا ريا والبلاصة ولات ناشفة لا حركية لا خدمة لا نشاط...**».

وفي محاولة معرفة السبب الكامن وراء انتشار هذه الأنشطة يقول يؤكد أحد الباعة على نفس ما ذكر سلفا: «**مكاش الخدمة، قلة مناصب الشغل، نقص فرص العمل، هذه الأنشطة رانا نأكل منها، والله غالب مكاش خدمة أخرى نسوروا قوتنا منها، خير من لي نروح نخون، والله ما صبنا عليها وين، الدخل في القطاع الرسمي قليل بزاف وميسدش، وتاني المستوى التعليمي هابط والمعيش راهي صعيبة...**». **المقابلة رقم03**

وفي إطار الحملات والإجراءات التي تقوم بها السلطات المحلية للقضاء على هذه الأنشطة يصرح أحد زبائن هذا القطاع بعدم إمكانية الاستغناء عن خدمات هذه الأخيرة في قوله: «**لا يمكن الاستغناء عن خدماتها...، أكيد لا، لا يمكن ذلك فهي تمثل في الأغلب الخيار الثاني...**». **المقابلة رقم09**

وما تلاحظه من خلال التجوال عبر هذه الأنشطة تزاحم قدر كبير من الزبائن عليها والذي تحظى به هذه الأخيرة وفي محاولة معرفة السبب يقول أحد الباعة: «**المعاملة الجيدة،**

قلة السعر على المحلات، نعاونوهم في prix وموفرين لهم السلعة لي يطلبوها ويحبوها ويوصوا عليها ...وكاين مرات يجيك واحد معندهش نقوله عطني لي عندك وديها...».
المقابلة رقم09

فمن خلال هذا يتبيّن دور صاحب النشاط غير رسمي في توفير فرص عمل تساعد على مواجهة مشكل البطالة والفقر فضلا عن توفير دخول للعاملين بها وكذا من خلال اعتباها تمثل خيارا متاحا أمام الفئات الدنيا والفقيرة.

وفي محاولة معرفة رأي زبائن هذه الأنشطة في السلع التي تباع من حيث النوعية والسعر، فقد أجمع الكل على أنّ السلع من ناحية النوعية فهي رديئة الى متوسطة أما السعر فهو جيّد وقد جاء في رأي أحد الزبائن: «**النوعية يمكن أن تكون رديئة أو مغشوشة لكن السعر دائما في متناول الجميع...، النوعية مليحة والسعر رخيص...، غير جيدة والسعر جيّد...».**

المقابلة رقم08

وإذا كان هذا القطاع غير الرسمي يوفر العمل الرخيص ويحافظ على استقرار النظام، كما يعتبر كما جاء في الجانب النظري ووصفه "بقطاع ما قبل الرأسمالية" فالأنشطة غير الرسمية ومع مرور الوقت ستتحول من عمل غير منتج الى عمل منتج وفعّال في البنية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جاء على تعبير أحد الباعة فيما إذا كانت هذه الأنشطة تمد القطاع الرسمي بقدر من المساعدة في تلبية حاجيات السكان: «**واه bien sur نساعدهم بزاف قاع، وحنا متفاهمين، هي كاين لي عنده حانوت مدى بيه منحطوش، بصح الأغلبية ميحبوش كي ما منحطوش ميجوهمش المشتا رية، ونشوفوا بلي القطاع الرسمي ميقدش وحده رانا رافدين عليه بزاف من الضغط، وكاين شي سلعة صحاب الحوانيت ميخدموهاش رانا رفدين بعضنا والحكومة مكان والوا...».** **المقابلة رقم 04**

وحسب ما هو متداول فالقطاع غير الرسمي يستمد وجوده من ثغرات القطاع الرسمي وفي محاولة معرفة فيما إذا كان بإمكان الأنشطة الرسمية تلبية حاجيات السكان دون مساعدة الباعة غير الرسمين فقد أعرب أحد الزبائن في قوله: «**impossible، شي صوالح منصبو**

همش في الحوانيت...، لا أظن، لا متتمكنش، راهي رافد عليهم ضغط كبير...لا يوجد تكامل الا بهؤلاء الباعة...» المقابلة رقم10

ويتضح من خلال ما كشفت عنه الدراسة من خلال المقابلات المتعمقة أنّه لا يمكن التغاضي عن الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي أو ما أطلق عليه من تسميات وأوصاف متناسين أنّ هذه الفئة العاملة بهذا القطاع تقوم بدور وظيفي في مجتمع رغم تخلي هذا الأخير عنها وحرمانها من الرعية والحماية الاجتماعية، فتوسعه نمّوه خير دليل على ذلك والذي دفع بالكثير من الدارسين إلى محاولة معرفة وظيفية أو لا وظيفية هذا القطاع في سياق التنمية الحضرية، ويبقى بقاؤه واستمراره متوقف على مدى قوته على المقاومة وسرعة تطوره وتحوله الى قطاع أكثر كفاءة وارتقاءه الى أعلى الدرجات في الهرم الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء.

الاستنتاجات

حاول هذا البحث من خلال المقابلات المتعمقة أن يتعرف على حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري، بالتطبيق على عمّال الأنشطة غير الرسمية بمنطقة عين الصفراء، والكاري بمدينة مستغانم وهي إحدى المناطق التي تتوافر فيها بكثافة الأنشطة التجارية غير الرسمية، ومن أجل ذلك كنا قد افترضنا ثلاثة فرضيات وكانت على النحو التالي:

4- تعد الأنشطة غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية عامة.

5- لا تسهم الأنشطة غير الرسمية في تنمية المجتمع الحضري بقدر تشويه الصورة الحضرية والجمالية للمدينة.

6- القطاع غير الرسمي ميكانيزم وبديل أساسي لفشل القطاع الرسمي في استيعاب المشاكل الناجمة عن التزايد السكاني والهجرة الريفية نحو المدينة.

ومن أجل اختبارها والتحقق منها لجأنا الى اعتماد دليلي مقابلة الأوّل موّجه لعمال الأنشطة الحضرية التجارية غير الرسمية والثاني موّجه لزبائن هذه الأنشطة، وقد احتوى كل واحد ثلاث محاور (انظر في الملاحق).

فالملاحظ أن الكل يقر بقوة التنظيم البيروقراطي في سوق العمل والذي يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي كونه يتحدد بصورة كبيرة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد وبالتالي محاولة إدراجه كواقع اقتصادي. وعليه ومن خلال هذه الدراسة انتهينا الى التوصيات التالية:

- ❖ العمل على وضع قوانين وإجراءات أكثر عقلانية تتماشى والتنظيم الاجتماعي وتطبيقها بصفة عادلة، عملية وفعالة، من شأنه إضفاء الطابع الرسمي مما يساعد هذا النوع في البروز بصفة قانونية تضمن حرية حقوق العامل من جهة والسماح للدولة بتحصيل الضرائب المفقودة.

❖ القيام بعملية إصلاحات تنظيمية ومؤسسية شاملة بداية بمحاربة الفساد بجميع صوره، وتطبيق مبدأ تكافئ كافة المواطنين بفرص الحصول عمل حتى يصبح بإمكان فقراء الحضر من ممارسة عمل منتج يحقق لمه اشباع حاجياتهم الأساسية.

❖ تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط، خصوصا لأصحاب الأنشطة الجائلة. والاستمرار في إقامة أسواق لتجميع الباعة الجائلين في أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها، وتتمتع بالمرافق والخدمات اللازمة لراحة الباعة والمشترين. مما يسمح للباعة الجائلين بممارسة نشاطهم بأسلوب أكثر رسمية واستقرارا، ولا يكونون في حالة تخوف مستمر من مطاردة الأجهزة الرسمية لهم، وتهديدهم بمصادرة بضاعتهم أو الحبس.

❖ تفادي الوقوع في نفس الأخطاء عند تشييد المدن الجديدة وذلك بتوفير وحدات بديلة فيها للورش التي يتسبب نشاطها في إزعاج سكان المدينة أو تشويه البيئة المحيطة.

❖ التخطيط على المدى البعيد وكذا مراعات حاجات المدن والنمّو السكاني لتوفير الخدمات والبنى التحتية في محاولة تنمية المناطق الحضرية.

❖ محاولة القيام بتوزيع عادل في إطار التنمية الحضرية على جميع الأقاليم والمدن والأحياء، والعمل على أنّ تتخلل الى أعمق نقطة في المجتمع.

وتحسين فرص العمل بقاعدة عريضة تشمل القطاع غير الرسمي أن اشراك المؤسسات التجارية الصغيرة إلى جانب القطاع الخاص يساعد في فهم واستيعاب استراتيجية التنمية. بهدف الوصول للمشاريع التنموية والاقتصادية

خـــاتمـــــــة

إن معظم الدراسات التي مست الدول النامية لم تعط إجماعا أو اتفاقا تاما حول وظيفة التشغيل غير الرسمي، وهذا لعدم تجانس أشكال الإنتاج التي تمس نشاطاته من جهة واختلاف التنظيمات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من بلد لآخر.

وعلى العموم، فالبعض يصف هذا القطاع بظرفية الممارسة وهامشية نشاطاته التي ظلت تتصف بالطابع التقليدي والمتخلف الذي يبقى تابعا ومستغلا من قبل القطاع ارسمي الذي يعود إليه متى احتاجه، إلا أن الكل متفق حول مرونة هده النشاطات وتميزها بمفاهيم التضامن، الاستقلالية، التعايش، وغيرها من السلوكيات التي يعجز التحليل الاقتصادي على احتوائها وفهمها، وبالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمي وعليه فان النماذج الأولية تبرز العمل غير الرسمي على انه شيء غير مرغوب فيه وأن السياسات تعمل على التخلص منه أو التقليل من انتشاره عن طريق التنمية.

وقد أكدت نتائج الدراسة من خلال تحليل ومناقشة المعطيات أنّ الأنشطة غير الرسمية تعتبر وّجهة لأولئك الذين يبحثون عن وسائل عيش تضمن بقائهم واستمرارهم وكذا الطبقة الدنيا، طبقة المحرومين الذين لم يسعفهم الحظ في نيل فرصة العمل في القطاع غير الرسمي، فهي تعيش على هامشه، كما أنّها تستوعب القادمين الجدد الى سوق العمل، وذلك في سياق تراجع دور القطاع الرسمي العام والخاص، وفي هذا الإطار وعلى غرار دول أخرى فالسلطات الجزائرية اتخذت عدة إجراءات ووسائل من شأنها القضاء نهائيا على الأنشطة غير الرسمية وذلك من خلال تأسيس وكالات وهيئات من شأنها تقليص حجم البطالة، بمحاولة دمجه في الاقتصاد الوطني من خلال إضفاء عليه الطابع الرسمي وتنظيمه وما الى ذلك، وكان بالإمكان وبعد اتخاد هذه الإجراءات القضاء على القطاع غير الرسمي ولو بشكل جزئي لكن ما نراه في الواقع المعاش عكس ذلك كليا فرغم هذه السياسات إلاّ أنّ الأنشطة غير الرسمية في تزايد، والسبب يكمن في تنفيد هذه الإجراءات والسياسات على أرض الواقع لأنّ مثل هذه السياسات والإجراءات تحتاج نوع من المرونة ومبدأ الشفافية والبيروقراطية كما ذكرها **ماكس فيبر** والتي تعني النموذج المثالي للإدارة ومن أجل ذلك يجب إنشاء هيأت

مراقبة متخصصة وقادرة على تحمل المهام الموكلة إليها ومنه فالإشكال لا يكمن في أنّ **الأنشطة غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية عامة** وإنّما هي سبب للإخفاق في تجسيد هذه الاستراتيجيات والسياسات التنموية على أرض الواقع.

كما تم الكشف في إطار هذه الدراسة أنّ القطاع غير الرسمي يلعب دور حيوي في التنمية الحضرية بعد اخفاق هذه الأخير ة في تحقيق وتلبية حاجيات المجتمع المتزايدة، وانعدام عدالة التوزيع المتضمنة في مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتي تشمل أولوية إشباع الحاجات الأساسية للسكان إذ يعتبر الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية والتي تعتبر شرط ضروري للتنمية هو تحقيق فرص عمل دائمة ومكافئة للجميع[90]. وفي خضاب ذلك يظهر القطاع غير الرسمي من أجل الفئات غير المحظوظة في المجتمع بعد تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، الى جانب ضغط الخوصصة وتصريح العمّال، وعدم الاستغلال العقلاني للإمكانيات المالية التي تتوفر عليها الدولة، فهو يعالج مشكلة البطالة التي تؤرق كثيرا من الحكومات ولو الى حين، بامتصاصه جزء من السكان النشطين عبر قنواته، كما يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية وينتج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المتدنية والفقيرة.

والفقر كمفهوم اجتماعي يتعدى المفهوم الاقتصادي المحدد في نطاق الإمكانيات والموارد الاقتصادية والموزونة بميزان مؤشر الدخل، بل يتضمن الحرمان من معظم الفرص والخيرات المتاحة للتنمية البشرية وكذا اشباع الحاجات الأساسية[91]...وتذهب الثنائية الى أنّ للأنشطة غير الرسمية أهمية ودور قيادي وضروري لتوازن المجتمع، كما له دور انتاجي –الاستيعابي_ الخدمي، لكن رغم ذلك فانتشار هذه الأنشطة وتوسعها يعطي تلوثا بصريا لا يعكس القيمة الحضرية للمدينة، وان صح التعبير فهي تعتبر تعديا على المجال وتشويها له، إذ أنّ الاستغلال العشوائي للمجال لا يزيد إلاّ في تدني قيمته، تنتشر طاولات السلع في الممرات والطرق فتضيق بسبب ذلك و تزدحم وتغيب معالم الأرصفة و يعم الضجيج بين صيحات الباعة وحوارات الزبائن والمشترين وصراخ أولادهم، وتنتشر النّفيات

---

[90] إسماعيل، زقزوق. المهمشون بين النّمو والتنمية. القاهرة: مركز البحوث العربية.1999. ط1. ص25

[91] محمد ياسر، الخواجة. علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي. طنطا: دار ومكتبة الاسراء. 2008. ص102

من أكياس وعلب وأوساخ وما يصاحب ذلك من مناظر تشوه الشارع والمدينة، ومنه ورغم ذلك فإنّ **الأنشطة التجارية غير الرسمية تسهم في تنمية المجتمع الحضري بقدر أعلى من تشويهها للصورة الحضرية والجمالية للمدينة،** لكن يبقى من الأحسن تنظيمها وإضفاء عليها الصفة القانونية من أجل الاستفادة منها أكثر والقضاء على ما يزعج ويشوه البيئة المحيطة.

وفي سياق الدراسة تبينّ أنّ القطاع غير الرسمي يستمد وجوده من ثغرات القطاع الرسمي الذي عجز عن التوسع والتطور من أجل مجابهة التزايد السكاني والهجرة الريفية ويعتبر أحد البدائل المتاحة لمختلف الفئات الدنيا ويمثل الخيار الثاني للفئة المتوسطة، كما أنّه يستوعب اليد العاملة ويساهم في توفير الكثير من الخدمات وحتى أنّه يوفر العمل الرخيص ويحافظ على استقرار النظام، الى جانب ذلك فهو يتعامل مع زبائنه كالقطاع الرسمي أو حتى أحسن منه فيما يخص تلقي الطلبات وتلبيتها، ومن ناحية المعاملات في مساعدة المحتاجين القرض والدفع بالتقسيط وما الى ذلك، فهو يعتبر **ميكانيزم وبديل أساسي لفشل القطاع الرسمي في مواجهة المشاكل الناجمة عن التزايد السكاني والهجرة الريفية نحو المدينة.**

الملاحق

دليل المقابلة 1 **رقم: في: / /2014**

السّمات الشخصية

1 **الجنس:** -ذكر ☐ -أنثى ☐

2 **السن:**

-من15 إلى24 سنة ☐ -من35 إلى44 سنة ☐ -55 سنة فما فوق ☐

-من25إلى34 سنة ☐ -من45إلى54 سنة ☐

3 **المستوى التعليمي:**

-أمي ☐ -متوسط ☐ -جامعي ☐

-ابتدائي ☐ -ثانوي ☐

4 **الحالة الاجتماعية:**

-أعزب ☐ -مطلق ☐

-متزوج ☐ -أرمل ☐

5 **عدد أفراد الأسرة:** ..... -**هل أنت مكلف بالإنفاق عليهم:** -نعم ☐ -لا ☐

6 **لمستوى المعيشي:**

-جيد ☐ -عادي ☐ -متوسط ☐

7 **منطقة السكن:** .....

المحور الأول: الأنشطة غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية.

1 متى بدأت العمل بهذا النشاط؟ .....
2 إلى ماذا ترجع سبب عدم اجادك عمل؟ .....
3 ما سبب ممارستك لهذا النشاط؟ .....
4 هل الدخل الذي تتحصل عليه كافي لتلبية حاجاتك الضرورية؟ .....
5 هل تمارس عمل آخر غير هذا؟ ما طبيعته؟ .....
6 ماذا يمكنك القول عن ظروف عملك؟ .....

7 هل حاولت رفع طلب للسلطات لاستلام محل؟ .....
8 كيف ترى مستقبلك في هذا النشاط، ألم تفكر في عمل أكثر ثبات؟ .....

المحور الثاني: لا تسهم الأنشطة غير الرسمية بين تنمية المجتمع الحضري تشويهها للصورة الحضرية والجمالية للمدينة.

9 كيف أوجدت هذا المكان؟ أو لماذا هذا المكان؟ .....
10 ألم تجد مشاكل مع الجيران، المحل (الذي يبيع أمامهم أو بجانبهم)؟ .....
11 ماهي المشاكل والعراقيل التي تواجهها؟ وكيف تتعامل معها؟ .....
12 أي نوع من الفئات الأكثر تعاملا معك؟ .....
13 هل تتلقى طلبات مسبقة من زبائنك بخصوص سلع أو منتوجات يحتاجونها؟ ...
14 كيف تتعامل مع النفايات (العلب، الأكياس...) التي تنقل فيها السلعة؟ .....
15 هذه الأنشطة تشوه الصورة الحضرية للمدينة ما رأيك في ذلك؟ .....
16 من خلال تعاملاتك اليومية هل ترى بأنك تقدم خدمة للسكان؟ .....

المحور الثالث: القطاع غير الرسمي ميكانيزم وبديل أساسي للقطاع الرسمي.

17 ما هي تعاملاتك مع القطاع الرسمي وكيف؟ .....
18 هل ترى بأن هذه الأنشطة تعرقل سيرورة عمل القطاع الرسمي أم العكس؟ ....
19 في رأيك ما السبب وراء انتشار هذه الأنشطة غير الرسمية بهذا الحجم؟ .....
20 تحضون بقدر كبير من الزبائن الى ما يرجع ذلك في رأيك؟ .....
21 هل ترى بأن هذه الأنشطة تمد القطاع الرسمي بقدر من المساعدة في تلبية حاجيات السكان؟ .....

دليل المقابلة 2 **الرقم: في: / /2014**

السمات الشخصية

1 **الجنس:** -ذكر ☐ -أنثى ☐

2 **السن:**

-من15 الى24 سنة ☐ -من35 الى44 سنة ☐ -55سنة فما فوق ☐

-من25الى34 سنة ☐ -من45الى54 سنة ☐

3 **المستوى التعليمي:**

-أمي ☐ -متوسط ☐ -جامعي ☐

- ابتدائي ☐ -ثانوي ☐

4 **الحالة الاجتماعية:**

-أعزب ☐ -مطلق ☐

-متزوج ☐ -أرمل ☐

5 **عدد أفراد الأسرة:** .....

6 **المستوى المعيشي:** -جيد ☐ -عادي ☐ -متوسط ☐

المحور الأول: الأنشطة غير الرسمية نتيجة لغياب استراتيجية حضرية.

1 ما هي السلع التي تشتريها من الأنشطة غير الرسمية؟ .....

2 ما الأسباب الذي تدفعك للشراء من أمكنة كهذه؟ .....

3 عند النظر إلى كثرة هذه الأنشطة وسط المدينة بهذا الشكل ماذا يتبادر إلى ذهنك؟

.....

4 كيف ترى أو تنظر الى هذه الأنشطة؟ .....

5 في رأيك ما السبب الذي أدى بهؤلاء الأشخاص للعمل في هذا المجال؟ .....
6 ما رأيك في محاولة الدولة طرد هؤلاء الباعة وحملهم على ترك المكان؟ .....
7 هل لك صلة وثيقة مع أحد الباعة في هذه الأنشطة (قريب، صديق...)؟ .....
8 هل ترى أنه بإمكان الدولة أو السلطات تحقيق مناصب عمل أخرى لهؤلاء الباعة أو مساعدتهم على تحسين ظروف عملهم هذا (كاقتناء محل، تمويل...)؟ .....

المحور الثاني: الأنشطة غير الرسمية بين تنمية المجتمع الحضري تشويهها للصورة الحضرية والجمالية للمدينة.

9 هل ترى بأن هذه الأنشطة تساهم في تلبية حاجياتك اليومية؟ .....
10 هل يمكن القول بأنه لها دور في تنمية المجتمع أم أن وجودها من عدمه نفس الشيء؟ .....
11 ما رأيك في الصورة التي تعطيها هذه الأنشطة للمدينة؟ .....
12 ألا يزعجك (انتشار السلع على الأرصفة، الباعة المتجولين، ضيق الممرات الذي يسببه أصحاب الطوابل في الشوارع؟ .....
13 ما رأيك في الجهة المقابلة "لجامع بدر" بعد إخلائها من الأنشطة التي كانت بها؟ .....
14 أما والآن من أين تقتني الحاجيات التي كنت تشتريها من هذا المكان؟ .....
15 ما رأيك لو تم القيام بذلك بكل من المطمر، عين الصفراء، الكاري...وبصفة نهائية؟ .....
16 ماذا تقترح أنت كحلّ آخر؟ .....

المحور الثالث: القطاع غير الرسمي ميكانيزم وبديل أساسي القطاع الرسمي.

17 في رأيك بإمكان الأنشطة الرسمية تلبية كل حاجيات السكان دون هؤلاء الباعة غير الرسميين؟ .....
18 هل بإمكانك الاستغناء عن خدمات الأنشطة غير الرسمية؟ .....
19 ما رأيك في السلع التي تباع في القطاع غير الرسمي من حيث النوعية والسعر؟ .....
20 ما قولك عموما في الأنشطة غير الرسمية؟ .....

I. السمات الشخصية للمقابلات الخاصة بعمّال الأنشطة غير الرسمية:

1. ذكر،15-24 سنة، ابتدائي، أعزب، أفراد الأسرة 5، لا ينفق، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن تجديث.
2. ذكر، 25-34سنة، ابتدائي، مطلق، أفراد الأسرة 7، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن العرصة.
3. ذكر، 35-44 سنة، متوسط، متزوج، أفراد الاسرة 3، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن العرصة.
4. ذكر، 55 فما فوق، ابتدائي، متزوج، أفراد الاسرة 6، ينفق عليهم، المستوى المعيشي عادي، منطقة السكن شمومة.
5. ذكر، 15-24 سنة، متوسط، متزوج، أفراد الاسرة 6، لا ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن تجديث.
6. ذكر، 25-34 سنة، ثانوي، أعزب، افراد الاسرة 3، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن تجديث.
7. ذكر، 25-34 سنة، ثانوي، أعزب، أفراد الاسرة 10، ينفق عليهم «مين ذاك»، المستوى المعيشي عادي، منطقة السكن مستغانم.
8. ذكر، 25-34 سنة، متوسط، أعزب، أفراد الاسرة 7، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن العرصة.
9. ذكر، 25-34 سنة، متوسط، متزوج، أفراد الاسرة 3، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن خروبة.
10. ذكر، 15-24 سنة، متوسط، أعزب، أفراد الاسرة 4، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن الهانة.
11. ذكر، 35-44 سنة، متوسط، متزوج، أفراد الاسرة 5، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن تجديث.
12. ذكر، 35-44 سنة، ثانوي، متزوج، أفراد الاسرة 2، ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن جبلي محمد (moplizire).
13. ذكر، 15-24 سنة، متوسط، أعزب، أفراد الاسرة 6، لا ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن جبلي محمد (moplizire).
14. ذكر، 25-34 سنة، متوسط، أعزب، أفراد الاسرة 6، لا ينفق عليهم، المستوى المعيشي متوسط، منطقة السكن العرصة.
15. ذكر، 25-34 سنة، جامعي، أعزب، أفراد الاسرة 5، لا ينفق عليهم، المستوى المعيشي عادي، منطقة السكن تجديث.

II. السمات الشخصية للمقابلات الخاصة بزبائن الأنشطة غير الرسمية:

1. أنثى، 21 سنة، جامعي، عازبة، أفراد الاسرة 5، المستوى المعيشي عادي.
2. أنثى،21 سنة، جامعي، عازبة، أفراد الأسرة 8، المستوى المعيشي عادي.
3. أنثى، 22 سنة، جامعي، عازبة، أفراد الاسرة 6، المستوى المعيشي عادي.
4. أنثى، 42 سنة، جامعي، متزوجة، أفراد الاسرة 3، المستوى المعيشي متوسط.
5. أنثى، 20 سنة، جامعي، عازبة، أفراد الأسرة 7، المستوى المعيشي عادي.
6. أنثى، 26 سنة، جامعي، عازبة، أفراد الأسرة 6، المستوى المعيشي جيّد.
7. ذكر، 26سنة، جامعي، عازب، أفراد الاسرة 5، المستوى المعيشي جيّد.
8. أنثى، 23سنة، جامعي، عازبة، أفراد الأسرة 6، المستوى المعيشي عادي.
9. أنثى، 16سنة، ثانوي، عازبة، أفراد الأسرة 5، المستوى المعيشي عادي.
10. ذكر، 22سنة، ثانوي، أعزب، أفراد الأسرة 7، المستوى المعيشي عادي.

مستغانم

منطقة la route de lion وما تحتويه من أنشطة غير رسمية

منطقة la route de lion بجانب منطقة الكاري

منطقة la route de lion

la route de lion

derby

عين الصفراء قبل إخلاءها من الأنشطة غير الرسمية

منطقة عين الصفراء بعد إخلاءها من الأنشطة غير الرسمية

ا - الجهة الجنوبية لمنطقة الكاري

منطقة عين الصفراء

منطقة جامع بدر قبل إخلاءها من الأنشطة غير الرسمية

منطقة جامع بدر بعد القضاء على الأنشطة غير ارسمية بها

منطقة جامع بدلا بعد إخلائها من الأنشطة غير الرسمية

منطقة جامع بدر بعد أن أصبحت فصحة للتنزه

المصادر والمراجع

باللغة العربية

القرآن الكريم

الكتب

- التهامي، إبراهيم وآخرون. **العولمة والاقتصاد غير الرسمي.** الجزائر: مخبر الانسان والمدينة جامعة منتوري. 2004. 200ص.
- الخواجة، محمد ياسر. **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتحليل الواقعي.** طنطا: دار مكتبة الاسراء للطبع والتوزيع.2008. ط1. 430ص.
- السيد، عبد العاطي، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق.** القاهرة: دار المعرفة الجامعية. ج2. ط1. 396ص.
- السيد، الحسيني. **الإسكان والتنمية الحضرية (دراسة للأحياء الفقير في القاهرة).** مكتبة غريب. 1991. ط1. 149ص.
- النوري، قبس. **الانثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والحداثة.** عمّان: مؤسسة حمادى للدراسات الجامعية. ط1. 463ص.
- جبلي، علي عبد الرزاق. **الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.2009. ط2. 405ص.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 1998. ط1. 235ص.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. **مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري.** القاهرة: المكتب العربي الحديث. 2002. ط1. 186ص.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية.** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.2004. ط1. 325ص.
- رمزي، نبيل. **بناء المجتمع ونظمه. النظام الاقتصادي والتحليل السسيولوجي للنسق الاقتصادي.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.2001. ج1. 344ص.

- زقزوق، إسماعيل. **المهمشون بين النّمو والتنمية.** القاهرة: مركز البحوث العربية.1999. ط1. 55ص.
- سالم، سماح سالم. **البحث الاجتماعي، الأساليب، المناهج، الإحصاء.** الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2012. ط1. 319ص.
- عباس، إبراهيم محمد. **التنمية والعشوائيات الحضرية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.2000. 326ص.
- غربي، علي. **علم الاجتماع والثنائيات النظرية التقليدية والمحدثة.** الجزائر: مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة. 2007. 279ص.
- ناجي، سفير. **محاولات في التحليل الاجتماعي. التشغيل، الصناعة، التنمية.** ترجمة: بوغبوز، الأزهر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية. ط1. 422ص.
- قباري، محمد إسماعيل. **علم الاجتماع الحضري...** القاهرة: دار ومكتبة الاسراء. 2008. ط1. 319ص.
- نارا سياه، لا كشمي. **الثقافة والتنوع الأحيائي.** ترجمة: دويس، محمد الشافعي. الأردن: عالم الكتب. 2011. ط1. 132ص.

المجلات

- المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، المعيش، التماثلات والمثاقفة. انسانيات. العدد 37. المجلد(3،11)، جويلية-سبتمبر2007. 265ص.
- خميس، خليل. مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر. مجلة الباحث. العدد 09. 2011. 212ص.

المذكرات

- عطار، عبد الحفيظ. **التشغيل غير الرسمي بين الدفع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الانثروبولوجيا. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد. 2010-2009.

- عبد المالك، قادة. **عمران مدينة مستغانم**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير في علم الاجتماع الحضري. مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس. 2012-2013. ص72.
- قارة، ملاك. **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنيغال.** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسنطينة: جامعة منتوري. 2009-2010.
- مليحي، نجاة. **مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة.** رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. قسنطينة: جامعة منتوري. 2005-2006.
- مناصرية، ميمونة. **التحول الديمغرافي وآثاره في التشوه العمراني.** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية. قسنطينة: جامعة منتوري. 2004-2005.
- وناس، سهام. **النّمو الحضري ومشكل السكن والإسكان**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. باتنة: جامعة الحاج لخضر.2008-2009.

المقـــالات

- زعلاني، محمد. **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب والآثار).** أبحاث اقتصادية إدارية. جامعة باتنة، العدد 10. ص209.
- مكتب العمل الدول، **الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم**. مؤتمر العمل الدول. جنيف: التقرير5. الدورة 10 .2013. 74ص

المقابلات

- بوفضة، حبيب. صحفي بإذاعة مستغانم المحلية.
- تومي، الغالي. المسؤول المكلف بالنّظافة لبلدية مستغانم.
- طالحي، جيلالي. عون أمن لبلدية مستغانم.
- عابر، عبد القادر. صحفي بإذاعة مستغانم المحلية.

مصادر إلكترونية (الوايبوغرافيا)

- خ، رياض. www.elbilad.netp/article/detail?id=14838 . مقال.2014/05/18. 17:30.
- بودومي، خديجة. www.djazairess.com/eldjoumhouria . مقال. 2014/05/18. 17:40.
- م، زليخة. www.aL-fadjr.com/ar/realite/index.1.html. مقال. 2014/05/18. 17:30.
- صابر، أحمد عبد الباقي. القطاع غير الر سمي. http://drsaber.0fees.net/public.html . مقال. 2014/05/27. 16:13.

باللغة الأجنبية

Les livres

- Henni, Ahmed. **Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie.** L'Algérie : Enag/Editions.1991.159p.
- Portes Alejando et M.Castelles : **The world underneathe : the origins، Dynamics، and effects of the informel economy،** 1989.p289.

Les revues

- Samir, bellal**. Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements.** in revu du l'écrivain. n°06. Université KM Ouargla. 8p.

Les dictionnaires

- Direction de la Petite & Moyenne Entreprise & de l'Artisanat**, Op.cit.**
- Direction de l'Urbanisme & de la Construction، **Révision du Plan du Groupement des Communes Mostaganem-Mazagran-Sayada**، Rapport d'Orientations Règlement، Phase III Décembre 2006.

فهـــرس المحتويـات

الآية القرآنية

الإهداء

التشكرات

المقـدمـــة ..... أ

المدخـــل المنهجـي ..... **I**

الإشكاليـــة 6

أسباب اختيار الموضوع 8

أهميـــة الدراســة 9

تحديـــد المفاهيـــم 10

منهج وتقنيـة البحث 12

المعاينة ومجالات الدراسة 13

الدراسـات السابقـــة 14

المقاربـة النظريـــة 17

صعـوبات الدراســة 20

الفصـــل الأوّل: القطـاع غير الرسمي..... II

تمهيـــــــد 22

مختلف مفاهيم القطاع غير الرسمي 23

ظهور القطاع غير الرسمي 30

أسباب تنامي القطاع غير الرسمي 36

العلاقة بين القطاعين (الرسمي-وغير الرسمي) 45

القطاع غير الرسمي في الجزائر..... 50

الخاتمـــــة 55

الفصـــل الثانـي: التنميـة الحضرية..... III

تمهيـــــــد 58

مفاهيم التنمية الحضرية 59

مؤشرات وعوامل التنمية الحضرية 66

أهداف التنمية الحضرية 68

مشاكل التنمية الحضرية 70

الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية الحضرية 74

خاتمـــــة 83

الإطار الميدانـــي: الدراسة الميدانية وتحليل المعطيات..... VI

تمهيد..... 85

تسمية بمدينة مستغانم..... 86

القطاع غير الرسمية في الجزائر بين المد والجزر..... 92

الأنشطة غير الرسمية وسياسة القضاء عليها بمستغانم 98

تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث المقابـــلات 101

الاستنتاجـــات 115

الخاتمـــــة 117

الملاحـــــق

المصادر والمراجـع

الفهرس